المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

دروب الكرامة

ثورة 11 فبراير اليمنية.. الحلم والواقع والمآلات

رؤية نقدية

نبيل البكيري

UFUK neşriyat.

دروب الكرامة

ثـــورة 11 فبرايـــر اليمنية

الحلـم و الواقــع و المــآلات

DURUB ALKARAMEH

NABEEL AL-BUKAİRİ

1. Baskı: İstanbul
2023 - 1444

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

دروب الكرامة

ثورة 11 فبراير اليمنية.. الحلم والواقع والمآلات

رؤية نقدية

نبيل البكيري

UFUK neşriyat.®

دروب الكرامة

ثـــورة 11 فبرايـــر اليمنية
الحلـم و الواقـع و المـآلات

"رؤية نقدية"

نبيـل البكـيري

القيـــــــاس : 14.5 X 21.5 سم
عـدد الصفحات : 192 ص
ISBN: 978-625-8063-94-3

الطبعة الأولى
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

جميع الحقوق محفوظة

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيـا - إسـطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
الموقـع الإلكتـروني: www.mokhacenter.org
البـريـد الإلكتـروني: info@mokhacenter.org
@MOKHACENTER

المـخـا للدراسات الاستراتيجية MOKHA for strategic studies

UFUK neşriyat.®
BASIN-YAYIN-DAĞITIM

+90 212 631 81 09 - +90 531 935 71 31
www.ufuknesriyat.com.tr - info@ufuknesriyat.com

Sertifika No: 65276

UFUK NEŞRİYATIN.® TÜRKİYE BASIM YAYIN MESLEK BİRLİĞİ ÜYESİDİR.

Baskı Cilt: baskı Yılmaz Basımevi (Mat. Sert. Nu: 49749), kapak baskısı Salkım Ofset'te gerçekleştirildi

مقدِّمة

تاريخ الثَّوْرات هو تاريخٌ لأهمِّ لَحَظات ولادة الشُّعوب، وتجديد ولادتها وهُوِيَّتها، لكنَّني لست هنا في صددِ، أو في واردِ، كتابة تاريخ الثَّورة والثُّوار، فالتاريخ له أهلُّه والمتخصِّصون فيه، وإنَّما بصدد قراءة تأمليَّة نقديَّة على مشارف عَقدٍ مضى مِن ذلك الحدث العظيم، الذي كنتُ أحد مُعايشيه، ومراقبي لحظات ولادته الأولى، فلستُ مؤرِّخًا هنا، بل مراقب ومشارك منذ اللَّحظة الأولى لتفجُّر الثَّورة وقبلَها وبعدَها، يُنادي ويهتف بالحُريَّة والتَّغيير، ويحلم صباح مساء بذلك الحلم، الذي لم يكتمل بَعد، وربَّما أُجهِض في منتصف الطَّريق، إن لم يكن في لحظة الولادة ذاتها.

ليس الغرض-إذًا-أن أروي تلك الأحداث أو أسرد تاريخها، ولا أدَّعي ذلك، فهذا عملٌ رُبَّما لم يَعُد مطلوبًا اليوم، لأسباب عِدَّة؛ أوَّلها أنَّنا في عصر "جوجل"، وقدرته الخارقة على الاستحضار والتَّذكر، والإجابة عن أيِّ سؤالٍ تاريخيٍّ في زمنه ولحظته وشخوصه، فضلًا عن

كون مجال التَّاريخ مجالًا آخر، وإنَّما أنا أبحث هنا محاوِلًا الإجابة عن أسئلة عدَّة حول ذات الثَّورة، ومجتمعها وثُوَّارها ونُخَبها التي أخفقت، وعن سبب هذا الإخفاق الذي ضرب الثَّورة وأصاب الثُّوار. أحاول أن أجيب عن: لماذا أخفقنا؟ وكيف أخفقنا؟ وكيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟ وكيف يمكننا أن نحافظ على شيءٍ مِن جذوة الأمل المجهض؟ إن صَحَّ أنَّ ثَمَّةَ أملًا مجهضًا يمكن إبقاؤُه قيد الانتظار والأمل.

وأنا -في كتابي هذا- أحاول أن أسلك المسلك الخلدوني[1]، في القراءة التحليلية الاجتماعية للأحداث ومقدماتها ونتائجها بعيدًا عن الحديث عن الحدث، وتفاصيله التَّاريخية، لأنَّ الهدف مِن الكتاب هو البحث في بنية وبيئة الحدث، وليس الحدث ذاته، فالكتاب قراءة تحليلية اجتماعية سوسيولوجيا للحدث ومآلاته، وليس لسرد الأحداث وتواريخها.

لقد حاولتُ هنا أن أُقَدِّم ما استطعتُ مِن قراءةٍ نقديَّة للثَّورة والثُّوَّار على حدٍّ سواء، متخفِّفًا قدر المستطاع من تقمُّص دور الضَّحيَّة، أو دور الحكيم وادِّعاء الحكمة بأثرٍ رجعيٍّ؛ وإنَّما حَرَصتُ أن أُبقِيَ على ذلك الخطِّ الفكري الذي كنت عليه منذ اللَّحظة الأولى للثَّورة، وهو

(١) ربما لا يعرف الكثيرون أنَّ مقدِّمة ابن خلدون الشَّهيرة، والتي أطبقت شهرتها الآفاق، كانت مجرَّد مُقدِّمة لكتاب تاريخيٍّ كبير، لا يكاد أحد يحفظ اسمه، فضلًا عن أن يَعرِف عنه شيئًا، وهو كتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيَّام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم مِن ذوي السُّلطان الأكبر)، والذي يُعدُّ موسوعة تاريخيَّة في بابه؛ لكنَّ جمهور النَّاس لم يَقِفوا على شيء مِنه، سوى مقدِّمته الشَّهيرة التي عَرَفُوا مِن خلالها أبا زيد عبدالرحمن بن محمَّد بن خلدون الحضرمي (١٣٣٢م- ١٤٠٧م). هذه المقدمة التي يُنظر لها اليوم على أنَّها أسَّست لعلم الاجتماع المعاصر.

الخطُّ أو الصَّوت الذي حاولت الحفاظ عليه طوال العشر السَّنوات الماضية، وهو موقفي النَّقدي الدَّائم الذي مارسته منذ البداية، ويَعرِفه مَن يتابع موقفي منذ البداية، وقد دَوَّنته في كلِّ ما كتبتُه ونشرتُه مِن مقالات وأبحاث ودراسات أو قلتُه وصَرَّحتُ به، على امتداد عَقدٍ مِن الزَّمان، تجدونه مبثوثًا ومحفوظًا في «الإنترنت»، الذَّاكرة الإلكترونيَّة للبشريَّة اليوم، والتي أضحت بمثابة رقيبٍ صارمٍ علينا وعلى مواقفنا.

لا شكَّ أنَّ دوافعي لمثل هذا العمل كثيرةٌ جدًّا؛ فعقدٌ مِن الثَّورة اليمنيَّة ومآلاتها التي انتهت إليها لم نجد مَن يتصدَّر لقراءتها قراءة نقديَّة، على غرار عشرات الدِّراسات البحثيَّة والنَّقديَّة التي كُتِبَت عن غيرها مِن ثورات الرَّبيع العربي، في تونس ومصر وسوريا وليبيا أيضًا، كـ(عطب الذَّات) لبرهان غليون، عن الثَّورة السُّورية، و(درب الآلام نحو الحرية) لعزمي بشارة، عن ذات الثَّورة السُّورية، و(ثورة مصر مِن جمهورية يوليو حتَّى الانقلاب)، لعزمي بشارة أيضًا، وعدد مِن الكتب الجماعية الصَّادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السِّياسات، عن كلِّ هذه الثَّورات، ومِنها كتاب عن الثَّورة اليمنية، صادر عن ذات المركز، لمجموعة مِن الباحثين اليمنيين، لكنه كان يتناول لحظة الثَّورة واعتمالاتها، وصدر في نفس لحظة قيام الثَّورة، ولم يتبيَّن بعد مصيرها كما هو الحال الآن. فيما لا نجد دراسة واحدة حول ثورة ١١ فبراير اليمنية، بعد مآلها الرَّاهن، سوى دراسة نادرة كالدِّراسة المقتضبة للدُّكتور محمَّد الظَّاهري،

الصَّادرة عن المؤسَّسة العربية للدِّراسات الإستراتيجية، بإسطنبول، وهي الدِّراسة الوحيدة التَّقويميَّة لثورة ١١ فبراير، وتأتي أهميَّتها مِن كون الكاتب أحد قادة الثَّورة، فضلًا عن كونه باحثًا أكاديميًّا ضليعًا؛ لكنَّها جاءت مقتضبة جدًّا، وكان المأمول أن تأتي بصورة أوسع بكثير ممَّا هي عليه، بقدر مكانة الدُّكتور الظَّاهري الثَّوريَّة والأكاديميَّة.

لهذا كلِّه، كان اندفاعي لكتابة هذا العمل، الذي أتمنَّى أن ينال هو الآخر مزيدًا مِن الإثراء والنِّقاش والتَّعقيب، حتَّى تكتمل الفائدة مِنه، فأيُّ عملٍ لا ينال حظَّه مِن النِّقاش والقراءة لا يُضيف شيئًا في مجاله، بل يصبح فائضًا بغير معنى، وهذا ما لا أرجوه لهذا العمل المتواضع، بل أرجو أن يُحرِّك شيئًا مِن الجمود الرَّاهن في قراءته لبعض القضايا، التي تطرَّقتُ إليها، خاصَّة أنَّها قضايا مَحَلُّ جدل، لكنَّها لم تَنَل حقَّها مِن النِّقاش المنهجي والموضوعيّ بَعد.

لقد حاولت أن أقارب مسألة الأسباب المولِّدة للثَّورة، وهي أسباب عدَّة بلا شكَّ، لكنها بَقِيَت محلَّ جدلٍ ونقاشٍ لا ينتهي، بيد أنِّي أردتُ مِن خلال هذا المدخل أن ؤأَسِّسَ لمقاربة شاملة للمشهد اليمني، وفي القلب مِنه حَدَثُ فبراير تحديدًا، وكذا مقاربة كلِّ القضايا المتصلة به، مِن القبيلة والسِّلاح والمذهب والجيش والأحزاب والشَّباب والنُّخَب والجوار الإقليمي، وأثر جميع ذلك في مقدِّمات الثَّورة ونتائجها، ومآلات كُلِّ ذلك على اليمن ككلٍّ، حاضرًا ومستقبلًا.

فالهدف مِن كلِّ هذا العمل هو محاولة تحريك المياه الرَّاكدة، وتجاوز المقولات الجامدة في رؤيتها لطبيعة المجتمع اليمني، ومحاولة قراءة مجتمع متحرِّك ديناميكيًّا، لكنَّه ليس محكوما معرفيًّا بأنماط وقوالب جاهزة ومسبقةٍ للتَّفكير والتَّوصيف والاستنتاج؛ ممَّا أعاق -بشكل كبير- رؤية الحقائق كما هي عليه، لا كما يريد لنا بعض الأيديولوجيين أن نراها، وهم الذين حاولوا تفسير المجتمع والثَّورة مِن خلال مقولاتهم الخاصَّة، لا مِن خلال واقع المجتمع، وتحوُّلاته واعتمالاته.

لقد حرصتُ قدر المستطاع أن أكون دقيقًا في مقارباتي، منطلِقًا مِن منهجية مقارنة النَّتائج بالمقدِّمات، عدا عن قناعتي، ووجهة نظري الخاصَّة، التي كوَّنتها بالقراءة والتَّأمُّل، وهي التي شَكَّلتُها خلال عَقدَينِ مِن العمل والاشتغال العامّ، صِحافة وسياسة وبحثًا ونشاطًا، محاوِلًا على الأقلِّ أن أُثِير نقاشًا وألفِتَ النَّظر قليلًا إلى أهميَّة إعادة قراءة الأحداث بعيون أبنائها، لا بعيون الموتى، أو بعيون أجنبية مِن باحثين ومراقبين؛ فغالبًا ما تَغِيبُ عن بعض الباحثين الأجانب زوايا نظر وخفايا أحداث يمكن أن تُبنى عليها رؤيا متناسقة ومتكاملة، وذلك لأسباب عدَّة لا مجال لذكرِها هنا، وإن كان في مقدِّمتها السِّياقُ والنَّسقُ المعرفيُّ والثَّقافيُّ للباحث نفسه.

ولهذا، ركَّزتُ بشكل كبير على حضور قراءاتي النَّقديَّة واستخلاصاتي البحثية الخاصَّة في هذه الدِّراسة، مُقلِّلًا مِن مناقشة الرُّؤى الأخرى،

إلَّا للضَّرورة التي يقتضيها الحال والمقال، لأسباب عدَّة، في مقدِّمتها ما أردتُه مِن تخصيص هذه القراءة بثورة فبراير واعتمالاتها، ومدى المسئوليَّة التي نتحمَّلها كباحثين وكثُوَّار ومشاركين فيها، بالقدر الذي ينبغي علينا أن نُقدِّم فيه مراجعة أخلاقيَّةً بالاعتراف بالفشل، قبل الحديث عن أيِّ مراجعة عِلميَّة نقديَّة تاليًا.

فالمراجعة الأخلاقيَّة تعبير حقيقيٌّ عن مدى اعترافنا بقصورنا وفشلنا غير المتعمَّد، وهي مقدِّمة ضروريَّة لأيِّ مراجعة عِلميَّة نقديَّة نحاول مِن خلالها تَتَبُّعَ مكامن الفشل، وأسباب الإخفاق الذي أصاب الثَّورة في مَقتَلٍ، إبَّان موجتها الأولى، وأودى بها في مهاوي المشاريع غير الوطنيَّة، طائفيَّة كانت أو مناطقيَّة جهويَّة، تلك المشاريع التي انتعشت في ظِلِّ تراجع المشروع الوطني الكبير، الذي اعتراه الكثير مِن الذُّبول جرَّاء فشل وإخفاق ثُوَّار ١١ فبراير، الذين كانوا على وشك الانطلاق باليمن نحو آفاق وطنيَّة رحبة، وعلى موعد مع انتقال سياسيٍ ديمقراطيٍّ دُستوريٍّ كبير، مِن خلال رؤية وتصوُّرات و»مخرجات الحوار الوطني»، رغم بعض المآخذ على طبيعة ومواضيع ذلك الحوار.

ختامًا، أرجو أن أكون مِن خلال هذا العمل قد قاربتُ كثيرًا في تقديم قراءة نقديَّة عِلميَّة وأخلاقيَّة في آنٍ، للوقوف على مواطن الإخفاق وأسبابه، ومُمكنات المراجعة والتَّقويم، وإخلاء مسئوليَّتنا تجاه الأجيال

القادمة التي مِن حَقِّها أن تَعرِف جيِّدًا، مسئوليَّة الجميع في مآلات ثورة فبراير، ومصير اليمن -ككلٍّ- على ضوء تلك الثَّورة التي أُربِكَت نتيجةَ أخطاء كبيرة، بقصد أو بدون قصد؛ فمِن حقِّ هذه الأجيال أن تَعرِف مجرَّد المعرفة، التي مِن خلالها يُمكِنها استئناف العمل والسَّير مجدَّدًا نحو الفعل الثَّوري المبصر، وفقًا لمُمكنات الزَّمان والمكان.

ولا أدَّعي هنا أنَّني قد قاربتُ وأحطتُ بكلِّ جوانب الثَّورة، وأسباب فشلها، أو مُمكنات نجاحها، بقدرِ ما هي محاولةٌ للنِّقاش ودعوةٌ للإثراء والتَّعقيب لكلِّ المهتمِّين مِن باحثين وساسة ومثقَّفين، ودعوة للشَّباب اليمني الصَّاعد الذي يخوض الآن غمار هذه اللَّحظة بكلِّ تعقيداتها، ويواجه تحدِّياتٍ كبيرة على كلِّ المستويات، ممَّا يُحتِّم عليهم أن يكونوا على اطِّلاع تامٍّ، وعلم بكلِّ ما يجري ويدور في اليمن اليوم، معرفيًّا وفكريًّا وسياسيًّا؛ لأنَّهم المعنيُّ الأوَّل بهذا العمل المتواضع، كما هم المعنِيُّون الرَّئيسِون بحاضر اليمن ومستقبله.

الفصل الأوَّل

الدَّوافع والخلفيات السِّياسية والاقتصادية للثَّورة اليمنية.. مقاربة سياسيولوجية

تمهيد:

لم تكن ثورات الرَّبيع العربي مقطوعةَ الصِّلة والسِّياق عن واقعها، بقدر ما كانت بمثابة رأس جبل الجليد الذي عَبَّرَ عن واقعٍ مُشَوَّهٍ، سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، فكان انفجار الثَّورة بتلك العفويَّة ليس سوى تدشين مرحلة الاحتجاج الثَّوري الكبير الذي تنقَّلَ بين عواصم العرب، مُسقِطًا أنظمتَها الحاكمة، واحدًا تلو الآخر.

تكاد تتشابه الأسباب والخلفيَّات المنتِجة لهذه الثَّورات، والمولِّدة لهذه الموجة الثَّوريَّة الاحتجاجيَّة، في كلِّ مناطق الرَّبيع العربي، مِن إهدارٍ للكرامة الإنسانيَّة، ومصادرةِ حُرِّيَّات النَّاس، وقمع تطلُّعاتهم، وتخريب مجتمعاتهم بكلِّ صنوف الفساد والاستبداد؛ مع فارق جوهريّ ينبع مِن خصوصيَّة كلِّ مجتمع، وتجربته الخاصَّة مع نظامه الاستبداديِّ الحاكم، حيثُ كان لكلِّ تجرِبة طابَع محليٌّ يَسِمُها ويميِّزها عن غيرها.

فمثلما كانت الفوضى هي أهم دوافع الثَّورة ضدَّ نظام «علي عبدالله صالح» في اليمن، كانت التَّسلطيَّة هي أهم دوافع الثَّورة ضدَّ نظام «زين العابدين بن علي» في تونس، وكانت الدِّكتاتوريَّة هي الدَّافع للثَّورة ضدَّ كلٍّ مِن «بشار الأسد» و«معمَّر القذافي»، مثلما كان الفساد وترهُّل الدَّولة هما الدَّافع ضدَّ نظام «حسني مبارك».

فالفساد والاستبداد هما القاسم المشترك بين هذه الأنظمة القمعِيَّة، التي أنتجت كلَّ هذا الفشل الذي ضَرَبَ منظومة الحياة السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وخلق أرقامًا ومؤشِّرات مهولة عن تدهور الحياة الإنسانيَّة ومتطلَّباتها على كلِّ الأصعدة والمستويات، والتي ولَّدت كلَّ هذا الانفجار الثَّوري السِّلمي.

ففي اليمن، على مدى أكثر مِن نصف قرنٍ، منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م شمالًا، وثورة ١٤ أكتوبر جنوبًا، ظلَّت عجلة التَّنمية تسير ببُطء، رغم تسارع نسبة النُّموِّ السُّكَّاني، في حين كان المفترض أن تزيد وتيرتها لمواجهة نِسبةِ النُّموِّ السُّكاني المرتفعة، والتي تُعَدُّ مِن بين الأخصب عربيًّا وعالميًّا[٢].

(٢) بلغ عدد سكَّان اليمن عام ٢٠٠٧م قرابة ٢٢,٣ مليون نسمة، وخلال العقد المنصرم نجد أنَّ معدَّل الخصوبة والنُّمو السُّكَّاني شهد تراجعًا، إذ انخفض إجمالي الخصوبة البالغ ٧,٨ طفل لكلِّ امرأة في أوائل الثَّمانينيات، مِن القرن الماضي، إلى ٩,٥ في أوائل الألفية الجديدة. كما انخفضت في أوائل التِّسعينيَّات، مِن القرن الماضي، معدَّلات النُّمو السُّكَّاني مِن ٨,٤٪ سنويًّا، إلى ٣,٠٪ في أوائل الألفيَّة الجديدة. غير أنَّ اليمن ما زال يتمتَّع بواحد مِن أعلى معدَّلات الخصوبة، وكذلك بواحد مِن أعلى معدَّلات النُّمو السُّكَّاني في العالم. وفي حالة استمرار النَّمط الحالي للنُّمو فإنَّ مِن المتوقَّع أن يرتفع عدد سكَّان اليمن لأكثر مِن الضِّعف، ليبلغ ٤٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٠م، وهو توقُّع محبِط في ظلِّ بيئة ذات موارد طبيعية محدودة، ومستنفدة مِن ناحية، ونمو اقتصادي منخفض مِن ناحية أخرى.
المصدر: الجمهورية اليمنية، تقرير حول التعليم.. التحديات والفرص، إصدار البنك الدُّولي، في يونيو ٢٠١٠م: متوفر على الرابط التالي:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/18516/57180Ar.pdf?sequence=5&isAllowed=y

ليس هذا فحسب، بل كان العمل يجري على قدم وساق لتقويض الأهداف الثَّورية المعلنة، وإجهاض فكرة الدَّولة، وكلِّ ما يُوصِل إليها مِن قول أو عمل، فتمَّ الانقلاب على كثير مِن أهداف وشعارات ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وتحويلها إلى مجرَّدِ شعارات مناسباتية مُفرغة مِن مضمونها.

كلُّ هذا كان يَتِمُّ مِن قِبل قيادات لا علاقة لها بالسِّياسة والدَّولة، وإنَّما جِيء بها مِن خارج حقول السِّياسة والدُّولتيَّة؛ لتأدية دور كأنَّه مرسوم مسبقًا، عنوانُه إعاقة أيِّ توجُّه نحو الدَّولة فِكرًا وممارسة، وخَلقُ الإحباط العام لدى النَّاس تجاه هذه الدَّولة ومؤسَّساتها وفِكرتها.

عدا عن هذا كلِّه، كان ثمَّة ما هو أشبه بدولة عميقة، تشتغل كمعيق حقيقيٍّ لأيِّ توجُّه نحو الدَّولة وسيادتها ومؤسَّساتها، هذه الدَّولة العميقة كانت تمثِّل بقايا دولة الإمامة، أيدلوجية الهاشمية السِّياسية؛ وظلَّت حاضرة بفعل ما أطلق عليه بـ«المصالحة الوطنية» عام ١٩٧٠م.

وسنحاول هنا، ومِن خلال هذا العمل، البحث عن الدَّوافع والأسباب الحقيقيَّة الواقفة خلف كلِّ تلك الفوضى التي أفضت لحظتها إلى الثَّورة، والتَّغيير المنشود الذي لا يزال اليمنيون ينتظرونه حتَّى اللَّحظة.

تداخل الأسباب وتعدُّدها، وتعقيداتها، تضع الباحث في حَيرةٍ مِن أمره أمام عوامل متعدِّدة أفضت إلى حالة الثَّورة التي كانت -قطعًا-

نتيجةَ الفوضى والفساد الذي أحدثه نظام «صالح»، في لحظة قراره توريث الحكم في اليمن لنجله؛ حيث كان هذا القرار بمثابة كرة الثَّلج التي بدأت تكبر مع الأيَّام، مستجلبة معها كلَّ تراكمات السِّنين مِن الإخفاقات والبواعث على الثَّورة، والتي كان في مقدِّمتها النُّكوص عن أهداف وشعارات ثورتي اليمن الأوليَين، ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر.

لمحة تاريخية:

اليمن الموحَّد دولة حديثة التَّشكُّل والتَّكوين، قام تحت اسم «الجمهوريَّة اليمنيَّة»، في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، باندماج جُمهوريَّة اليمن الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة في جنوب اليمن، مع الجُمهوريَّة العربيَّة اليمنيَّة في شمال اليمن.

فشمالًا، قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، بعد قرون مِن النِّضال الفكري والثَّقافي والمسلَّح، ضدَّ نظام الحكم الإمامي المستند في حُكمه إلى نظريَّة دينيَّة طائفيَّة، تحتكر الحكم والعلم والمال، تحت دعوى «الحقِّ الإلهيِّ» في الحكم، أو ما يُشار له في التُّراث الزَّيدي بوجوب الإمامة في ذريَّة علي، في «البطنيين»، أي حصر الحكم في أفراد سلالة الحسن والحسين، ابني الإمام علي بن أبي طالب، مِن فاطمة ابنة الرَّسول -صلَّى الله عليه وسلَّم، كنظريَّةٍ مذهبيَّة زيديَّة، وجدت لها

فرصة للتَّطبيق والتَّجريب والفشل في اليمن، منذ مَقدِم يحيي بن الحسين الرَّسي، الملقَّب بالإمام «الهادي»، إلى اليمن، عام ٢٨٤هـ[٣].

أمَّا جنوبًا، فقد سيطر البريطانيُّون على مدينة عدن وما حولها، عام ١٨٣٩م، وتاليًا سيطروا على المحمِيَّات المجاورة التي كانت عبارة عن مشيخات وسلطنات لها استقلالها الخاصُّ، تحت سيادة الحاكم البريطاني في عدن؛ وظَلَّت هكذا حتَّى تحقُّق الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

إعلان الوحدة اليمنيَّة كان بمثابة انتصار كبير لأهداف ثورتَي، سبتمبر وأكتوبر، بالنَّظر إلى أنَّ الثورتَين جعلتَا الوحدة أحد أهمِّ أهدافهما، رغم أنَّ الأهداف الأخرى لم تُحقَّق، كالأهداف السِّتَّة لثورة ٢٦ سبتمبر التي رُسِمَت مِن أجل الإقلاع الحضاريِّ لأمَّةٍ كبَّلتها الإمامة، ومزَّقت نسيجها الاجتماعي بالانقسامات والجهل والخرافات والتَّمايزات الطَّبقيَّة.

حكم الجمهوريَّة العربيَّة اليمنيَّة، أربعةُ رؤساء، ثمَّ تولَّى علي عبدالله صالح -والذي كان ضابطًا مغمورًا- السُّلطة، حيث قُذِفَ به إلى سدَّة الرِّئاسة، بعد عمليتي اغتيال لرئيسين سابقين، هما المقدَّم إبراهيم الحمدي في أكتوبر ١٩٧٧م، وأحمد حسين الغشمي في يوليو ١٩٧٨م.

(٣) نبيل البكيري، جماعات الزيدية السياسية "الحوثيون"، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط١/٢٠١٣م: ج٢/٢٣٨٥.

عاش اليمن فترة حروب أهليَّة شمالًا وجنوبًا، إذ وقعت شمالًا الحرب الملكيَّة الجمهوريَّة طوال سبع سنوات، بعد ثورة ٢٦ سبتمبر، منذ عام ١٩٦٢م وحتَّى عام ١٩٧٠م. وبعد ذلك اندلعت حروب المناطق الوسطى، التي استمرَّت طوال فترة الثمانينيَّات مِن القرن الماضي. وشهِد الجنوب -أيضًا- فترة صراع ما بعد الاستقلال بين الجبهتين: جبهة التَّحرير، والجبهة القوميَّة، فضلًا عن حروب توحيد جنوب اليمن، الذي كان عبارة عن سلطنات تحت لواء جُمهوريَّة اليمن الدِّيمقراطيَّة. ناهيك عن الحروب البينيَّة بين شمال اليمن وجنوبه؛ بمعنى أنَّ اليمن لم يشهد فترة استقرار سياسي. وقد ظلَّت عوامل عدم الاستقرار هي الحاكمة للمشهد السِّياسي اليمني، حتَّى بعد قيام الوحدة اليمنيَّة في مايو ١٩٩٠م.

وعقب إعلان الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه، وقيام الجمهوريَّة اليمنيَّة مِن اتِّحاد الجمهوريَّة العربيَّة اليمنيَّة شمالًا وجُمهوريَّة اليمن الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة جنوبًا، شهِد اليمن الموحَّد واحدة مِن أفضل المراحل السِّياسيَّة حُرِّيَّة وتعدُّدِيَّة، استمرَّت ما يقارب ثلاث سنوات، عاش خلالها اليمن مرحلة تعدُّد سياسيٍّ، وثقافيٍّ، وإعلامي، لم تلبث أن انتكست سريعًا بتفجُّر صراع سياسي ومسلَّح بين طرفي الوحدة، ممثَّلين بـ»المؤتمر الشَّعبي العام» الحاكم شمالًا، و»الحزب الاشتراكي اليمني» الحاكم جنوبًا. ذلك الصِّراع الذي انتهى بهزيمة الحزب الاشتراكي، وعودة اليمن مرَّة أخرى إلى

مرحلة عدم الاستقرار والحروب الأهلية التي دُشِّنت بحرب صيف ١٩٩٤م.

ويُجمع مراقبون كثر على أنَّ حرب صيف ١٩٩٤م كانت واحدةً مِن أهمِّ الأسباب التي مثَّلت وقودًا لثورة ١١ فبراير، لما شهده اليمن مِن تداعيات لهذه الحرب، كان أهمُّها انتكاسة الوحدة اليمنيَّة، وما ترتَّبَ على إفشال هذا المشروع مِن تراجعٍ للحياة السياسيَّة والاقتصاديَّة والثَّقافيَّة والاجتماعيَّة أيضًا.

إفشال مشروع الوحدة اليمنية:

مثَّلت الوحدة اليمنيَّة بقعة ضوء وحيدة في سماء المشهد اليمني الملبَّد بالإخفاقات السِّياسية، الكثيرة والمتتالية، مِن حروب وصراعات طاحنة وانقلابات، إلَّا أنَّ الانقلاب على الوحدة واتِّفاقيَّاتها شكَّل انتكاسة كبيرة لمشروع الوحدة اليمنيَّة الذي كان بمثابة انعطافة مهمَّة في تاريخ اليمن المعاصر؛ حيث فتحت الوحدة الباب واسعًا أمام مرحلة جديدة في حياة اليمنيِّين، والتي بدروها فتحت مناخًا أفضل لتحسُّنات اقتصاديَّة، ما لبِثت أن انتكست مبكِّرًا مع انتكاس مشروع الوحدة وإفشالها[٤]، مِن قبل شركاء الوحدة أنفسهم.

(٤) الحديث عن إفشال مشروع الوحدة اليمنية لا يعني بالضرورة فشل فكرة الوحدة اليمنية، فهي كانت ولا تزال فكرة وطنية ملهمة وعظيمة لليمن واليمنيين حتى اللحظة، وبالمثل فشل مشروع الجمهورية أو الديمقراطية لا يعني بالضرورة فشل فكرة الجمهورية وفشل فكرة الديمقراطية أيضًا. لنفصل هنا بين قضيتين، وهو أن فشل مشروع ما لا يعني بالضرورة فشل

كانت الوحدة اليمنيَّة هدفًا مُعلنًا ومرفوعًا دائمًا لكلِّ القُوى الوطنيَّة اليمنيَّة، خاصَّةً تلك القُوى السِّياسيَّة التي أسهمت في تحرير اليمن مِن قُوى الاستعمار البريطاني، كالجبهة القوميَّة وجبهة التَّحرير، في جنوب اليمن المحتلِّ -في حينه.

فقد تشكَّلت «الجبهة القوميَّة» امتدادًا لـ«حركة القوميِّين العرب» في اليمن، والتي تطوَّرت لاحقًا إلى «الحزب الاشتراكي اليمني»؛ كحزب ناضل كثيرًا في سبيل تحقيق الوحدة اليمنيَّة، حيثُ ظلَّ هاجس الوحدة يراود مخيِّلة الأجيال اليمنيَّة المتعاقبة منذ عقود طويلة، إذ شعر كثير مِن اليمنيِّين أنَّ تمزُّق اليمن وانقسامه هو أحد أهمِّ أسباب

فكرة المشروع، وإنما فشل القائمين على هذا المشروع، وإساءة إدارة هذا المشروع، مما يجني فشلًا ذريعًا للمشروع وليس لفكرته مِن أساسها، فلا يعني قطعًا هنا فشل مشروع الوحدة فشل فكرة الوحدة، وهو ما ينطبق على أي فكرة مجرَّدة، بما فيها الفكرة التجارية البحتة، فلا يعني فشل التاجر فشل فكرة التجارة، وإنما فشل التاجر نفسه، وبقاء فكرة التجارة قائمة ينجح فيها من عرف شروط نجاحها، وتجنَّب أسباب فشلها، وهكذا مع كل الأفكار البشرية.

فالحديث عن إفشال مشروع الوحدة لا يعني فشل الوحدة اليمنية، وإنما فشل القائمين على هذا المشروع الوطني العظيم، والذي لا يزال فكرة ملهمة بحاجة إلى إعادة الاعتبار لها، باعتبارها فكرة وطنية أنجزتها الحركة الوطنية اليمنية، ورفعتها كشعار وهدف وطني، منذ لحظات التأسيس الأولى لها في ثلاثينيات وعشرينيات القرن الماضي، واشتغلت عليها طويلًا وصولًا حتى لحظة إعلانها، في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، والتي مثَّلت لحظة مشرقة في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر. وإنَّ أيَّ تراجع عن هذه الفكرة هو تراجع مريع سينسحب على كل المستويات، فيما يتعلق بالهوية الوطنية والسياسية لليمن التاريخي والثقافي والحضاري، الذي عُرِف عبر التاريخ باسم اليمن، ولا يمكن تجاوز هذه الهوية لمجرد منطقة أو جماعة تريد أن تفرض مشروعها أو رأيها على اليمنيين، فاليمن عصية على الابتلاع وعصية على كل المشاريع غير الوطنية التفتيتية ما قبل الوطنية.

التَّخلُّف، وارتهان اليمن واليمنيين لماضٍ لا يتَّسم إلَّا بالتَّفكُّك والفقر والتَّعارك الدَّاخلي، وضعف عوامل التَّنمية والتَّأثُّر على الدَّوام بمراكز القُوى الدُّوليَّة والإقليميَّة(٥).

وقد انفجرت حربان يمنيَّتان بين شمال اليمن وجنوبه، مِن أجل إعادة توحيد الشَّطرين؛ حيث لعِب التَّشظِّي السِّياسي دورًا سلبيًّا في استقرار اليمن، مِن خلال وقوع اليمن تحت تأثير وسيطرة استقطابات القُوى الدَّوليَّة المتصارعة بين معسكري الصِّراع حينها: المعسكر السُّوفييتي ومنظومته الاشتراكيَّة والعسكريَّة، ممثَّلة بحلف «وارسو»، الذي كان له تأثير ووجود في جنوب اليمن عسكريًّا وسياسيًّا، والمعسكر الرَّأسمالي الغربي، بقيادة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، ومنظومة حلف شمال الأطلسي «الناتو»(٦).

وطوال النِّصف الثَّاني مِن القرن العشرين كان الموقف مِن وحدة اليمن معيار وطنيَّة ونزاهة وانتماء كلِّ قُوَّة سياسيَّة تظهر على السَّاحة، شمالًا وجنوبًا؛ إذ تلاشت واضمحلَّت -بل وعُومِلت بالمقت والازدراء- كلُّ القوى والتَّنظيمات التي لم تتبنَّ وحدة اليمن، أو وقفت

(٥) الثَّورة اليمنيَّة.. الخلفيات والأبعاد، عيدروس النقيب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان، ط١/٢٠١٣م: ص١٩٥.

(٦) اندلعت حربان يمنيَّتان بين شمال اليمن وجنوبه، كانت الأولى عام ١٩٧٢م والثَّانية عام ١٩٧٩م، وكان كلُّ طرف يرفع شعار توحيد اليمن عسكريًّا، وخاصَّة الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن.

ضدَّها. ومثَّلت تحوُّلات السِّتينيَّات مِن القرن الماضي، وقيام النِّظام الجمهوري في الشَّمال، وتحقُّق الاستقلالِ في الجنوب، خطوات مهمَّة على طريق تحقيق الوحدة اليمنية(٧).

في المقابل أيضًا، كان شمال اليمن يعيش حربًا أهلية طاحنة، قُبيل تحقيق الوحدة اليمنيَّة، بين نظام علي عبدالله صالح، المدعوم سعوديًّا وأمريكيًّا -حينها، وبين ما عُرِف بـ»الجبهة الوطنيَّة»، المدعومة مِن النِّظام في جنوب اليمن. واستمرَّت هذه الحرب، التي عُرِفت بـ «حروب المناطق الوسطى»، ما يُقارِب خمس سنوات، وخلَّفت وراءها الويلات والدَّمار، فضلًا عمَّا سبقها مِن اغتيال رئيسين سابقين، هما: إبراهيم محمَّد الحمدي، وأحمد حسين الغشمي.

ومثلما شهد الشَّمال صراعات، عاش الجنوب أيضًا صراعات دامية بين رفاق النِّضال الواحد، ضِمن أجنحة القوى الثَّوريَّة الجنوبيَّة الاشتراكيَّة، وأدَّت إلى مقتل رئيسين أيضًا، هما: أوَّل رئيس لجمهوريَّة اليمن الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة، الرَّئيس قحطان الشعبي، والرَّئيس سالم رُبيّع علي، المشهور بـ»سالمين». وكانت أكبر معارك الصِّراع، تلك الأحداث الدَّامية التي آلت إليها الأمور في جنوب اليمن، والتي عُرِفت بأحداث «١٣ يناير» عام ١٩٨٦م.

(٧) الثورة اليمنية، الخلفيات والأبعاد، عيدروس النقيب، مرجع سابق: ص١٩٥.

وقد أثبتت كلُّ هذه الحروب والصِّراعات الدَّمويَّة بين اليمنيِّين أنَّه لا يمكن لليمن أن يستقرَّ إلَّا مِن خلال الإسراع في توحيد شطرَيه، تحت نظامٍ سياسي ديمقراطي تعدُّدي. وهذا ما صار إليه الأمر، إثر نضالات نخبة مِن أبناء اليمن المخلصين، والتي كُلِّلت بإعلان وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م، تدشينًا لمرحلة جديدة في تاريخ اليمنيِّين المعاصر، تحت اسم الجُمهوريَّة اليمنيَّة.

تبنَّى دستور الجمهوريَّة اليمنيَّة الوليدة نظامًا ديمقراطيًّا تعدُّديًّا، شهد فيه اليمن أزهى مراحله السِّياسيَّة، بتعدُّديَّة سياسيَّة وثقافيَّة وحرِّيَّة إعلام وصحافة، لكن هذا المسار السِّياسي كخيار وطني ما لبِث أن وُضعت أمامه العقبات والتَّحدِّيَات التي عجَّلت مِن الارتداد عنه سريعًا.

فقد نشبت أزمة سياسيَّة حادَّة بين قُطبي تلك المرحلة، الحزب الاشتراكي اليمني وحلفائه في جهة، والمؤتمر الشَّعبي العامّ وحلفائه في جهة أخرى؛ وذلك على خلفيَّات عدم الإسراع بتنفيذ ما تَمَّ الاتِّفاق عليه، مِن دمج مؤسَّستي الأمن والجيش، وقانون توحيد التَّعليم، عدا عن بعض القضايا الخلافيَّة التي لم تُحسم حينها.

فقد تمَّ الاتِّفاق على مرحلة انتقاليَّة من سنتين، يُصار بعدها إلى انتخابات برلمانيَّة، ما لبثت أن جرى تمديدها إلى ثلاث سنوات، وانتهت بانتخابات برلمانيَّة[٨]، كانت هي الأولى مِن نوعها في اليمن؛ حيث كانت

(٨) أُجرِيَت أوَّل انتخابات حرَّة ونزيهة، بشهادة مراقبين دوليِّين حينها، بعد إعلان قيام الوحدة

نتائجها مخيّبة لآمال الحزب الاشتراكي الذي تراجعت مكانته السِّياسيَّة إلى المرتبة الثَّالثة بعد حزب «التَّجمُّع اليمني للإصلاح»، الخصم الأيديولوجي اللَّدود -حينها- للحزب الاشتراكي؛ إذ لم يحصل إلَّا على مقاعد برلمانيَّة قليلة، كان أكثرها في دوائر انتخابيَّة بجنوب اليمن.

تلك الأزمة السِّياسية قادت إلى سلسلة مِن الاغتيالات السِّياسيَّة لكوادر الحزب الاشتراكي، في المؤسَّستين العسكريَّة والأمنيَّة.

وعلى ضوء اشتداد تلك الأزمة تداعت القوى السِّياسيَّة اليمنيَّة إلى حوار وطني شامل، تمخَّض عن مشروع وثيقة سياسيَّة عُرِفت بـ«وثيقة العهد والاتِّفاق»[٩]، والتي جرى التَّوقيع عليها برعاية العاهل الأردني، الملك الحسين بن طلال، في العاصمة الأردنيَّة عمَّان، حيث وقَّع عليها الرَّئيس علي عبدالله صالح، ونائبه علي سالم البيض.

وقبل أن يجفَّ حبر توقيعهما على تلك الوثيقة، انفجرت الحرب في

اليمنية، في أبريل ١٩٩٣م، وفاز فيها حزب المؤتمر الشَّعبي العام بنسبة ٢٨٪، فيما حصل التَّجمُّع اليمني للإصلاح على نسبة ١٦,٧٪، وحصل الحزب الاشتراكي اليمني على ١٧٪، وكانت تلك الانتخابات هي أوَّل وآخر انتخابات نزيهة بحدِّها الأدنى، بشهادة المراقبين الدُّوليِّين ومحلِّيِّين.

(٩) وثيقة العهد والاتِّفاق: هي اتفاقية وُقِّعت بين طرفي الأزمة اليمنيَّة، برعاية العاهل الأردني، الملك الحسين بن طلال، في ١٨ يناير ١٩٩٤م، في العاصمة الأردنيَّة عمَّان، لتسوية الأزمة السِّياسية بين الرَّئيس "صالح" ونائبه "البيض". وتُعدُّ الوثيقة مِن أهمِّ الوثائق السِّياسية في تاريخ اليمن المعاصر، بالنَّظر إلى ما تطرَّقت إليه مِن تفصيل دقيقة لمنطلقات الأزمة، وكيفية الحلول المناسبة، واعتبارها مرجعية سياسية يمكن الرُّجوع إليها في أيِّ أزمة يمنية. ولربَّما لو ذهب الطَّرفان لتنفيذها لما وصلت اليمن لما وصلت إليه اليوم، إذ انفجرت حرب طاحنة بينهما عشيَّة التَّوقيع عليها.

الدَّاخل بمواجهة بين وحدات عسكريَّة تابعة للحزب الاشتراكي اليمني وأخرى تابعة للمؤتمر الشَّعبي العام، بمنطقة حرف سفيان، في محافظة عمران؛ ولم تستمرَّ المواجهة طويلًا، فقد تطوَّرت الأمور العسكريَّة إلى حرب شاملة، إذ تفجَّر الموقف عسكريًّا في معظم مناطق التَّماس الحدودي السَّابقة بين الشَّطرين.

مضت التَّطورات العسكريَّة بطريقة دراماتيكيَّة، وانتهت سريعًا خلال أقلَّ مِن شهرين، بهزيمة الحزب الاشتراكي اليمني، تلك الهزيمة التي ربَّما أنَّها أسَّست لأزمة يمنيَّة جديدة، عنوانها «القضية الجنوبية»؛ لما ترتَّب عليها مِن تداعيات خطيرة صبَّت في إفشال مشروع الوحدة الطَّوعية، بتخليق مظلمة وطنيَّةٍ جديدة، تُضاف إلى قائمة الأسباب التي ولَّدت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م السِّلميَّة.

القضية الجنوبية:

على أنقاض هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني، وإفشال تجربة الوحدة اليمنيَّة الاندماجيَّة الطَّوعية، نبتت «القضيَّة الجنوبيَّة» كقضيَّة بدأت تكبر ككرة ثلج، بفعل الانتصار الوهمي الذي وقع فيه الرَّئيس السَّابق، علي عبدالله صالح، إثر معركة صيف ١٩٩٤م، حيث ذهب سريعًا لقطف ثمار انتصاره ذلك مِن خلال تعميم تجرِبة حُكمه في الشَّمال جنوبًا؛ فقد قام بجرف الحياة السِّياسية وتصفية خصومه السِّياسيين، وإقصائهم مِن مؤسَّسات الدَّولة، وتسريحهم مِن الوظيفة

العامَّة العسكريَّة والمدنيَّة، وتجميد أصول وممتلكات ومقار الحزب الاشتراكي اليمني. وفضلًا عن ذلك نَهَبَت قيادات نظام «صالح» كثيرًا مِن الممتلكات العامَّة التي كان الحزب الاشتراكي قد أمَّمها أثناء فترة حُكمه لجنوب اليمن (١٩٦٧م- ١٩٩٠م)، وكان معظمها ممتلكات مواطنين، وعوضًا مِن إعادتها إلى مُلَّاكها الأصلِيّين الذين صُودِرَت مِنهم، تَمَّ الاستيلاء عليها مِن قبل متنفِّذي نظام «صالح» وأركان حُكمه من الشمال والجنوب -بحسب تقرير «باصرة/ هلال» الشَّهير[١٠].

وهكذا، فإنَّ حرب صيف ١٩٩٤م أحدثت تصدُّعًا نتيجة تفكيكها لجهاز الدَّولة في الجنوب، وأظهرت مطامع نظام «صالح» في افتراس أراضي الجنوب، المتميِّزة بإرثٍ سياسيٍّ مختلف عن الشَّمال[١١].

(١٠) تقرير "باصرة/ هلال"، هو تقرير بخصوص تقصي الحقائق حول الأراضي والعقارات المنهوبة في مدينة عدن. صدر عن كلٍّ مِن وزير التَّعليم العالي حينها، "صالح علي باصرة"، والوزير والمحافظ السَّابق عبدالقادر علي هلال، حيث جرى تكليفهم مِن قبل رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح -في حينه. وكشف هذا التقرير حجم العقارات والأراضي المنهوبة، والتي قدِّرت في عدن وحدها بـ١.٣٥٧ عقارًا، مِنها ٦٣ عقارًا حكوميًّا. وبقي هذا التَّقرير طي الكتمان، ولم يُتعاطى معه بجدية حينها. غير أنَّ هذا التقرير مطلوب اليوم لنرى حقيقة حجم الفساد الذي وقع في عدن، والخاضعة لـ"المجلس الانتقالي" اليوم، والذي ظل يزايد بهذه الورقة. علمًا بأنَّ حجم الفساد والنهب حاليًّا في عدن يفوق بأضعاف كثيرة ما جرى في عهد سلطة ونظام علي عبدالله صالح، حيث جرى نهب كل ما يتعلق بممتلكات مسئولي النظام السابق، ورجال المال والأعمال، والأخطر أنَّه جرى نهب ممتلكات خاصة بالمواطنين الذين لا علاقة لهم بالصراعات السياسية في هذه المدنية وغيرها.

(١١) الثورة اليمنية الخلفيات والأفاق، عيدروس النقيب، مرجع سابق: ص٢٠٧.

ومِن هنا بدأت «القضيَّة الجنوبيَّة» بالتَّضخُّم شيئًا فشيئًا، حيث استمرَّ مسلسل مصادرة الحقوق، وتسريح ما يقارب ١١٠ ألف موظَّف جنوبي، في السِّلكين المدني والعسكري[١٢]، فضلًا عن قمع كلِّ الحركات الاحتجاجيَّة الحقوقيَّة المطلبيَّة التي بدأت بطريقة سلميَّة مدنيَّة مِن قِبل ما عُرِف بجمعيَّات المتقاعدين العسكريِّين، والتي بدأت أولى احتجاجاتها عام ٢٠٠٧م[١٣].

ونتيجة لتلك السِّياسات التي انتهجها نظام «صالح» تجاه مثل هذه الاحتجاجات المطلبية والحقوقية، تطوَّرت شعارات هذه الحركات مِن مطالب حقوقية إلى مطالب وشعارات سياسية بحتة، مِن قبيل المطالبة بالانفصال عن الجُمهورية اليمنية. ولم تقف الأمور هنا، بل تطوَّرت إلى أبعد مِن هذا، مع ازدياد حملات قمع المتظاهرين بالاعتقالات والقتل أيضًا، كما حصل في حادثة منصَّة «الحبيلين» الشهيرة، في أكتوبر ٢٠٠٧م، حيث راح ضحيَّتها أربعة مِن النَّاشطين الحراكيِّين.

---

(١٢) المرجع السابق نفسه: ص٢٠٧.

(١٣) جمعية المتقاعدين العسكريين تشكَّلت مِن قبل مجموعة مِن الضُّبَّاط الجنوبيِّين المسرَّحين مِن أعمالهم، والذين بدأوا باحتجاجات مطلبية حقوقية واضحة، تتعلَّق برواتبهم وحقوقهم التي حُرِموا مِنها منذ تسريحهم مِن وحداتهم العسكريَّة، عقِب حرب صيف ١٩٩٤م، بسبب ولائهم للحزب الاشتراكي اليمني، الذي قاتلوا في صفوفه أو تعاطفوا معه، وبدأت هذه الجمعيات باعتصامات قليلة العدد أمام بعض مكاتب الأمم المتَّحدة، ومكاتب المحافظات، خاصَّة في مدينة عدن، وانتقلت الفكرة إلى بقية المدن، كالضَّالع وشبوة ولحج وغيرها، وبلغ عدد هؤلاء المتقاعدين نحو ٨٦,٢٤٦ متقاعدًا.

ورغم شدَّة القمع، وردَّة الفعل العنيفة وغير المبرَّرة مِن قبل أجهزة النِّظام الأمنيَّة والعسكريَّة، ظلَّت معظم هذه الاحتجاجات محتفظة بمدنيَّتها وسلميَّتها، وصمدت في وجه جرِّها بالقمع إلى ميدان العنف، والعمل المسلَّح، وهو ما يُحسب كثيرًا لهذا الحراك الاحتجاجيّ السِّلمي، والذي كان ذي مطالب حقوقية بحتة ابتداء، والذي يُعدُّ بمثابة مُلهم سابق لثورات «الرَّبيع العربي»، التي انفجرت بعد ذلك بخمس سنوات، في كلٍّ مِن تونس ومصر وليبيا وسوريا، وصولًا إلى اليمن.

فلم تنطلق شرارة ثورة ١١ فبراير السِّلميَّة مِن فراغ، ولم تكن نتيجة مباشرة للاحتجاجات الثَّوريَّة الكبرى لما يُسمَّى بثورات «الرَّبيع العربي»، بقدر ما كانت امتدادًا طبيعيًّا للحراك السِّلمي الجنوبي، الذي استمرَّت مسيراته واحتجاجاتُه خمس سنوات، محتفظة بزخمها ومدنيَّتها وسلميَّتها، حتَّى انفجرت ثورة ١١ فبراير، وعمَّت الاحتجاجات كلَّ المدن والسَّاحات والميادين اليمنيَّة مِن المهرة حتَّى صعدة.

وهكذا مثَّلت «القضية الجنوبيَّة» واحدةً مِن أهمِّ الأسباب الباعثة على ثورة ١١ فبراير السِّلمية، لما تمتَّعت به حوامل هذه القضيَّة مِن فصائل وحركات جنوبيَّة عدَّة، مِن سلوكيَّات مدنيَّة سلميَّة، عالية الوعي بضرورة عدم الانجرار إلى ساحة العنف والعنف المضادِّ الذي كان يُخَطِّط له نظام «صالح» حينها؛ ليسهل عليه ضرب هذا الحراك السِّلمي المدني بعد جرِّه إلى ميدان الفوضى والاشتباك المسلَّح.

شبح مشروع التَّوريث:

تولَّى «صالح» السُّلطة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، وسط ظروف أمنيَّة معقَّدة، بعد حادثتي اغتيال الرَّئيس إبراهيم الحمدي بعام تمامًا، واغتيال الرَّئيس أحمد حسن الغشمي، بشهر تقريبًا، ليحكم اليمن منذ ذلك التَّاريخ حتَّى تنحِّيه عن السُّلطة «صُوريًّا»، بعد ثورة ١١ فبراير الشَّعبيَّة السِّلميَّة العارمة، التي أرغمته على التَّنحِّي في ٢٧ فبراير ٢٠١٢م.

وطوال هذه الفترة الرِّئاسيَّة، الممتدَّة لأكثر مِن ٣٣ عامًا، مِنها ١٢ عامًا قضاها رئيسًا للجُمهوريَّة العربيَّة اليمنيَّة، و٢١ عامًا رئيسًا للجُمهوريَّة اليمنيَّة الموحَّدة، خاصَّة عقِب انتهاء معركة صيف ١٩٩٤م، وتخلُّصِه مِن خصومه السِّياسيِّين ممثَّلين بـ«الحزب الاشتراكي اليمني»، الذي كان حاكمًا لجنوب اليمن، وحلفائه وخصومه الجدد «التَّجمُّع اليمني للإصلاح».

توجَّه الرَّئيس «صالح» بعد ذلك بقوَّة يمهِّد الطَّريق لنجله الأكبر أحمد علي[١٤]، في مؤسَّسات الجيش، ويدفع به إلى ميدان السِّياسة

(١٤) أحمد علي عبدالله صالح: نجل الرَّئيس السَّابق علي صالح الأكبر، وكان مشروع أبيه الأهم هو توريثه السُّلطة والحكم مِن بعده. وقد مَثَّل توجُّه "صالح" لتوريث الحكم أحد أهم الأسباب الرَّئيسة أيضًا التي تنامت في اللَّاشعور الجمعي لليمنيِّين كتهديد حقيقي لجمهوريَّتهم ودولتهم التي حاول "صالح" التَّمهيد لتحويلها إلى ملكية عائلية وراثية؛ خاصَّة حينما دفع به لقيادة الحرس الجمهوري، والقوَّات الخاصَّة، على حساب ضُبَّاط وعسكريِّين كبار في الجيش

والحياة العامَّة، مِن خلال ترشيحه في انتخابات ١٩٩٧م البرلمانيَّة لإحدى دوائر أمانة العاصمة لعضويَّة مجلس النُّوَّاب.

لكنَّ الذي حدث وتشكَّل سياسيًّا وإعلاميًّا، كان يمضي على عكس ما يُخَطِّط له «صالح» ونظامه تمامًا، فقد بدأت كرة الاحتجاجات والرَّفض لفكرة مشروع التَّوريث بالتَّدحرج، لتتَّخذ طريقها نحو التَّشكُّل في أطر سياسيَّة وطنيَّة مُعارضة بشكل صريح. وكان في مقدِّمة ذلك تشكُّل ما عُرِف بأحزاب مجلس التَّنسيق المعارضة في عام ١٩٩٩م، والذي ضمَّ في عضويَّته كلًّا مِن: الحزب الاشتراكي اليمني، والتَّنظيم النَّاصري، وحزب الحقّ، واتِّحاد القُوى الشَّعبيَّة، وقد تطوَّر هذا المجلس لاحقًا إلى تكتُّل «أحزاب اللِّقاء المشترك».

أمَّا انتخابات عام ١٩٩٧م، فقد وضَّحت فعاليَّاتها ونتائجها -جليًّا- حجم انتكاسة وتراجع العمليَّة الدِّيمقراطيَّة، خاصَّة عقِب اختلال المعادلة السِّياسيَّة بهزيمة الحزب الاشتراكي في حرب صيف ١٩٩٤م، وتفرُّد «صالح» بالمشهد السِّياسي، وتوجُّهه نحو إفساد الحياة السِّياسيَّة بإعادة تعديل موادَّ في الدُّستور، متعلِّقة بصلاحيَّات رئيس الجمهوريَّة،

اليمني، فضلًا عن إقصاء كلِّ الضُّبَّاط الكبار مِن مؤسَّسات الجيش والأمن لإحلال أفراد مِن أسرته وأقاربه، وهذا بحدِّ ذاته مثَّل تحدِّيًا حقيقيًّا للوعي السِّياسي الجمهوري لليمنيِّين، الذين ثاروا ضدَّ الإمامة الكهنوتيَّة التي كانت تتوارث الحكم بين أفراد أسرة واحدة، تحت خرافة ما يُسمَّى بـ"الحقّ الإلهي" في الحكم، أو ما يُسمى بـ"نظريَّة البطنين" الزَّيدية.

حيث أُلغِي مسمَّى «مجلس الرِّئاسة»، وجُعِل تعيين نائب للرَّئيس مِن صلاحيَّة الرَّئيس الذي يملك سلطة أعلى مِن سلطة مجلس النُّوَّاب.

فضلًا عن ذلك، فقد شرع «صالح» في تفكيك الأحزاب، وضرب بعضها ببعض، وإعادة تشكيل مؤسَّسات الدَّولة وفقًا لخريطة الولاء القبلي، فالعشائري، فالعائلي له ولأفراد أسرته، ولصالح مشروع التَّوريث الذي عمِل مِن أجل تحقيقه. وكان أوَّل مسارٍ للاشتغال على مشروع التَّوريث يتمثَّل في ضرب التَّجرِبة الدِّيمقراطيَّة الوليدة، مِن خلال إفراغ العمليَّة الدِّيمقراطيَّة مِن مضمونها، وتحويل الانتخابات إلى مهرجانات «كرنفاليَّة»، لتأكيد الولاء المطلق لحزب «صالح» الحاكم، وهو ما عكسته نتائج أوَّل انتخابات نيابيَّة، بعد حرب صيف ١٩٩٤م. فقد كانت نتائج الانتخابات النِّيابيَّة (١٩٩٧م)[١٥]، والتي قاطعها «الحزب الاشتراكي اليمني»، وتنافس فيها حزب الرَّئيس

(١٥) في هذه الانتخابات التي تعتبر الأولى بعد حرب صيف ١٩٩٤م، والتي جاءت تعبيرًا واضحًا حول توجُّهات نظام "صالح"، وتدشينه لمرحلة إفراغ العملية الدِّيمقراطية مِن مضمونها، وخاصَّة إذا ما عرفنا كيف جرى تزوير الانتخابات ومصادرة نتائج بعض الدَّوائر بقوَّة السِّلاح، كما حصل في دائرة الرَّضمة بمحافظة إب. ففي هذه الانتخابات استحوذ حزب "المؤتمر" على ما نسبته ٦٢٪، أي ما يقارب ١٨٧ مقعدًا مِن أصل ٣٠١ مقعد، وجاء بعده المستقلِّين، بنسبة ١٧,٩٪، أي ٥٥ مقعدًا، وبعدهم "الإصلاح" بنسبة ١٧,٦٪، أي ٥٤ مقعدًا، و١٪ للنَّاصريّين أي مقعدين. والكارثة أنَّ نسبة المستقلِّين أيضًا هي لصالح "المؤتمر"، إذ انظمَّت إلى كتلته البرلمانية في التَّصويت. انظر: الأداء السياسي للبرلمان اليمني ١٩٩٧م-٢٠٠٣م، د. جلال إبراهيم فقيرة، الجزيرة نت، في: ٢٠٠٤/١٠/٣م، متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0705E015-3C59-47E0-9A68-EA1CF17DCB16

«صالح»، «المؤتمر الشَّعبي العام»، مع «التَّجمُّع اليمني للإصلاح» و«التَّنظيم الوحدوي الشَّعبي النَّاصري»، كارثيَّة على الحياة السِّياسية والعملية الدِّيمقراطية برمَّتها؛ إذ مثَّلت النَّتائج تراجعًا واضحًا وصريحًا عن الخيار الدِّيمقراطي الذي صادق عليه اليمنيُّون في استفتاء دستور دولة الوحدة عام ١٩٩٠م.

هذه المقدِّمات شكَّلت بداية واضحة وجليَّة لذهاب «صالح» نحو مشروع توريث الحكم، حتَّى علَّق أحد الباحثين على التَّعديلات الدُّستورية، على دستور دولة الوحدة، بقوله: «الآن، تحوَّل دستور دولة الوحدة إلى دستور دولَتِه وَحدَه»[١٦]. أي دولة الرَّئيس «صالح» وأسرته.

كانت مؤشِّرات التَّوريث واضحة مِن خلال إقصاء كلِّ الأحزاب، بتزوير الانتخابات ومصادرة الدَّوائر الانتخابيَّة التي فازت بها أحزاب المعارضة، وبتشكيل «المؤتمر الشَّعبي العام» الحكومة منفردًا، بعد انسحاب حزب «الإصلاح» ورفضه المشاركة في الحُكومة المشكَّلة برئاسة الدُّكتور فرج سعيد بن غانم، والذي لم يستمر في منصبه سوى عامٍ فقط، ثمَّ قدَّم استقالته مِن رئاسة الحُكومة احتجاجًا على تغوُّل أسرة «صالح»، ونفوذها

(١٦) أعدَّ الباحث اليمني زايد جابر دراسة مهمَّة حول التَّعديلات الدُّستورية التي أجراها الرَّئيس "صالح" على دستور دولة الوحدة، متحدِّثًا عن حجم وخطورة تلك التَّعديلات التي مثَّلت تراجعًا واضحًا عن المسار الدِّيمقراطي وبداية واضحة لمسار التَّوريث وأطلق على تلك الدراسة من دستور دولة الوحدة إلى دستور دولته وحده، ونشرت على سلسلة حلقات في صحيفة "الأهالي" حينها، عام ٢٠١١م.

السِّياسي الواسع في مؤسَّسات الدَّولة، وفسادها الكبير في كثير مِن قطاعات الدَّولة الإنتاجيَّة، كالنَّفط والغاز والمؤسَّسة العسكريَّة أيضًا.

إلى جانب ذلك، تَمَّ التَّحضير عام ١٩٩٩م[١٧] لأوَّل انتخابات رئاسيَّة تُجرى في اليمن، ورُفِض فيها ترشُّح كلِّ المعارضين الحقيقيِّين للرِّئاسة مِن قبل مجلس النُّوَّاب؛ كالزَّعيم الاشتراكي صالح عُباد مُقبل، الذي حُرِم مِن حقِّه بالتَّرشُّح ليكون منافسًا في تلك الانتخابات. وتمَّ اختيار أحد أعضاء «المؤتمر الشَّعبي العام»، وهو نجيب قحطان الشَّعبي، نجل أوَّل رئيس لجمهورية اليمن الدِّيمقراطية الشَّعبية عَقِبَ الاستقلال، ليكون منافسًا صوريًّا للرَّئيس «صالح» في تلك الانتخابات.

مضت على هذا المنوال كلُّ الانتخابات التَّالية، كانتخابات ٢٠٠١م المحلِّيَّة[١٨]، والتي كانت بمثابة الانتخابات القاصمة لما تبقَّى مِن هامش

(١٧) كانت انتخابات ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م بمثابة أوَّل انتخابات رئاسيَّة تنافسيَّة تُجرَى في اليمن بعد الوحدة، لكنَّها كانت انتخابات صوريَّة وهزيلة تمَّ إخراجها بطريقة مسرحيَّة واضحة، مِن حيث اختيار شخصية ضعيفة ومغمورة، كنجيب الشَّعبي، فضلًا عن الخطأ الكبير الذي وقع فيه "الإصلاح" في تلك الانتخابات حين أحجم عن المنافسة، واكتفى بترشيح مرشَّح "المؤتمر"، الرَّئيس "صالح"، مرشحًا مشتركًا للحزبين، في بادرة غير ديمقراطيَّة، وغريبة في المشهد السِّياسي، خاصَّة أنَّ الحزبين في تلك المرحلة لم يكونا في تحالف سياسي مشترك، وكانت نتائج الانتخابات المعروفة سلفًا هي فوز الرَّئيس "صالح" بنسبة ٩٦,٩٪ مِن نسبة المصوِّتين التي بلغت ٦٧٪. انظر: التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحول الديمقراطي، محمد السيد غنايم، الجزيرة نت، في: ٢٠٠٤/١٠/٣م، متوفر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0A1C701B-07FA-4F78-A8AB-323E2E271A7E

(١٨) كانت نتائج هذه الانتخابات التي شهدت أحداث عنف وشغب، فيما يقارب ٢٠٪ مِن

ديمقراطي، حيث ركَّزت سلطة وقبضة حزب «صالح» ونظامه الأسري على مفاصل السُّلطة المحليَّة كلِّها، بعد سيطرتهم على مفاصلها الأمنيَّة والعسكريَّة؛ خصوصًا أنَّها تزامنت مع إجراء استفتاء دستوري كان بمثابة انقلاب شامل على الدُّستور السَّابق؛ حيث شمِلت تلك التَّعديلات تمديد فترة الرِّئاسة مِن خمس سنوات إلى سبع، وتمديد فترة مجلس النُّوَّاب مِن أربع سنوات إلى ستٍّ، ومنح الرَّئيس صلاحيَّة تعيين أعضاء مجلس الشُّورى، ما مثَّل إفراغًا مباشرًا لدور مجلس النُّوَّاب المنتخب(١٩).

أمَّا انتخابات ٢٠٠٣م النِّيابيَّة فقد كانت بمثابة آخر انتخابات ديمقراطيَّة يشهدها اليمن، منذ إعلان التَّعدُّديَّة الحزبيَّة في دستور دولة الوحدة ١٩٩٠م؛ فضلًا عن أنَّها أوَّل انتخابات تُجرى والمعارضة اليمنيَّة كلُّها في إطار مكوِّن سياسي موحَّد، ممثَّل بتكتُّل «أحزاب اللِّقاء المشترك»، الذي دخل لأوَّل مرَّة هذه الانتخابات بقائمة موحَّدة، واتِّفاق تنسيق مسبق بين مكوِّناته. لكنَّ نتائج هذه الانتخابات لم تختلف كثيرًا عن نتائج سابقاتها مِن الدَّورات الانتخابيَّة، والتي كرَّست واقعًا سياسيًّا معروفة توجُّهاتُهُ مُسبقًا، وهو

المراكز الانتخابية، على النَّحو التَّالي: حصل "المؤتمر" على ٦١٪، و"الإصلاح" على ٢٣٪، والمستقلُّون على ١٤٪، و"الاشتراكي" على ٤٪. انظر: التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحول الديمقراطي، محمد السيد غنايم، الجزيرة نت، مرجع سابق.

(١٩) التَّجارب الانتخابيَّة في اليمن ومراحل التحول الديمقراطي، محمد السيد غنايم، مرجع سابق، بتصرُّف.

مشروع التَّوريث؛ وبالتَّالي جاءت النَّتائج مخيبة للآمال، رغم جِدِّيَّة أحزاب المعارضة في دخولها هذه الانتخابات، التي اشترطت فيها شروطًا كثيرة، مِن ضِمنها تحييد وسائل الإعلام الرَّسميَّة، ومؤسَّسات الدَّولة ومقدَّراتها، لكنَّ كلَّ هذه الشَّروط كانت حبرًا على ورق. فجاءت نتائج انتخابات ٢٠٠٣م كسابقتها، إذ فاز «المؤتمر الشَّعبي العام» الحاكم بـ٢٢٩ مقعدًا، مِن أصل ٣٠١ إجمالي مقاعد مجلس النُّوَّاب، وحصل حزب «الإصلاح» على ٤٧ مقعدًا، فيما حاز المستقِلُّون المرتبة الثَّالثة بـ١٢ مقعدًا، تلاهم الاشتراكي بـ٧ مقاعد، ثمَّ النَّاصري بـ٣ مقاعد، فالبعث الاشتراكي بمقعدين اثنين.

فساد أجهزة الدَّولة:

تُعرِّف منظَّمة الشَّفافيَّة الدوليَّة (وهي أكبر منظَّمة دوليَّة لمكافحة الفساد) الفساد بأنَّه: «سوء استغلال السُّلطة مِن أجل تحقيق مكاسب شخصيَّة»[٢٠]. وهذا التَّعريف يكاد ينطبق تمامًا على حالة الفساد التي تحوَّلت إلى ظاهرة مِن الظَّواهر المجتمعيَّة في اليمن؛ فقد مثَّلت ظاهرة الفساد المستشري في كلِّ أجهزة الدَّولة اليمنيَّة ومؤسَّساتها واحدةً مِن الظَّواهر الأكثر بروزًا وملازمة لكلِّ ما له علاقة بالدَّولة

(٢٠) انظر: منظمة الشفافية الدولية يدا بيد مِن أجل مكافحة آفة العصر، موقع "دي. دبليو."، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/9PAT

ومؤسَّساتها. وقد تعاظم خطر هذه الظَّاهرة، وتجذَّر، بشكل كبير، على امتداد العقدين الأخيرين مِن حُكم الرَّئيس «صالح».

لقد ترسَّخت ظاهرة الفساد مؤسَّسيًّا، وأصبحت جزءًا مِن صُلب الأداء الوظيفي لمسئولي الدَّولة، بل أصبح الفساد معيارًا مهمًّا مِن معايير وشروط التَّرقيَّات في مؤسَّسات الدَّولة، وسبَّب تراجعًا لكلِّ شيء في المجتمع، وأحدث انهيارات اقتصاديَّة وتنمويَّة واستثماريَّة كبيرة، فضلًا عن انهيار المؤسَّسات السِّياديَّة للدَّولة، وكذلك انهيار المؤسَّسات التَّعليميَّة والصِّحيَّة بدرجة رئيسة، لارتباطها المباشر بحياة المواطن البسيط الذي وقع ضحيَّة لهذا الفساد.

لقد كان الفساد -إذًا- نهجًا مُنظَّمًا ومقصودًا، فليست ظواهر الفساد تلك مِن قبيل السُّلوك الطَّبيعي الحاصل في كلِّ المجتمعات، بل هي نوع خاصٌّ مِن الفساد ينتشي في المجتمعات التي تغِيب فيها رقابة الدَّولة، وصرامة أجهزتها العدليَّة والقضائيَّة والأمنيَّة، فضلًا عن أنَّ السَّبب الرَّئيس والجوهري في تعاظم ظاهرة الفساد هو تحوُّله مِن سلوك منبوذ ثقافيًّا واجتماعيًّا إلى سلوك مسكوت عنه، لارتباطه الوثيق بطبيعة النِّظام السِّياسي الحاكم وزبانيته السِّياسيِّين؛ ذلك أنَّ الفساد في اليمن ارتبط بشكلٍ مباشرٍ بآليَّات النِّظام السِّياسي الحاكم، وطبيعة كسبه لأنصاره ومؤيِّديه، وطريقة تشكيل شبكة مصالحه

الاجتماعيَّة، ودوام استمرارها وفاعليَّتها؛ وهو ما تطوَّر لاحقًا -بشكل واضح- إلى تشكُّل نظام اقتصادي غير طبيعي، خارج قوانين المجتمع والدَّولة ومؤسَّساتها، أشبهُ ما يكون بنظام عصابات «المافيا»، وأقربُ إليها مِن أيِّ شيءٍ آخر.

هكذا تشكَّلت طبقات اقتصاديَّة وسياسيَّة جديدة، تجمع بين الصِّفتين التِّجارية والسِّياسية على حدٍّ سواء، وينتمي كلُّ أفراد هذه الطَّبقات وأعضائها إلى طبقة كبار مسئولي الدَّولة، الذين تحوَّلوا مِن أناسٍ عاديِّين إلى رجال أعمال ومسئولين كبار، في مُدَّة زمنيَّة قصيرة، بفعل استغلالهم لمناصبهم وإمكانيَّات المؤسَّسات الحُكومية لتحقيق مصالحهم التِّجارية بطرق غير مشروعة.

لقد وصلت ظاهرة الفساد في الحالة اليمنية مرحلة لم يصلها مجتمع مِن قبل، حتَّى أصبحت حديثًا ناعمًا ومدلَّلًا، كما وصفها رئيس الوزراء الأسبق، الدُّكتور عبدالقادر باجمَّال، بقوله -في إحدى خطاباته: «إنَّ الفساد ملح التَّنمية»[٢١].

(٢١) عبدالقادر باجمَّال: شغل منصب رئيس الوزراء في اليمن، بين الفترة مِن ٢٠٠١م و٢٠٠٣م و٢٠٠٦م، وشغل قبلها مناصب أخرى، فكان وزيرًا للتَّخطيط ووزيرًا للخارجية في حكومات سابقة، ووصل لمنصب الأمين العام للمؤتمر الشَّعبي العام الحاكم، بعد مغادرته للحزب الاشتراكي اليمني وانضمامه لحزب المؤتمر، وكان شخصية سياسية برجماتية، يجيد الانتقال السياسي عبر المراحل والمحطَّات السياسية المختلفة. توفِّي إثر تعرُّضه لجلطتين دماغيتين صبيحة ٧ سبتمبر ٢٠٢٠م، في سنغافورة.

ولهذا يكاد يجمع المراقبون للشَّأن اليمني على أنَّ الفساد في الحالة اليمنيَّة طوال فترة رئاسة «صالح» هو فساد سياسي بامتياز، أكثر مِنه فسادًا إداريًّا أو أخلاقيًّا، فقد كان الفساد السِّياسي جُزءًا مِن سياسة النِّظام وآليَّة مِن آليَّات إدارته للدَّولة، وتموضعاته السِّياسيَّة طوال مراحل حُكمه.

الفشل الاقتصادي والتَّنموي:

عاش اليمن -قُبَيل إعلان قيام الجُمهوريَّة اليمنيَّة (١٩٩٠م)- وَضعًا اقتصاديًّا متناقضًا، حيث ظَلَّ الشَّمال خاضعًا لمسمَّى قوانين الاقتصاد الرَّأسمالي المنفتح، فيما كان الجنوب خاضعًا لمنظومة القوانين الاشتراكية القائمة على مِلكية الدَّولة لكلِّ وسائل الإنتاج والتزامها لمواطنيها بالرِّعاية الصِّحِّية والاجتماعية والتَّعليم.

ومع قيام الوحدة، والاستفتاء على دستور دولة الوحدة المتضمِّن للرُّؤية الجديدة للنِّظام الجديد فيما يتعلَّق بالنُّظم والقوانين الاقتصادية، كانت الأمور تمضي بطريقة أكثر فوضى وعبثيَّة على كلِّ المستويات، وذلك حينما تمَّت خصخصة قطاعات الإنتاج التي كانت مؤمَّمة جنوبًا، دون إيجاد حلول حقيقية، ومعالجات سريعة، لحقوق العُمَّال في المناطق الجنوبية.

في الجانب الآخر مِن الصورة، تشكَّلت طبقةً اقتصاديَّةً طفيليَّةً بسرعة الرِّيح، إثر نتائج حرب صيف ١٩٩٤م، ونشأت بفعل احتكارها وتقاسمها لمؤسَّسات الإنتاج في الجنوب والشَّمال على حدٍّ سواء، وباتت ممسكة بمنظومة اقتصاد الفساد الذي أسهم في تجميد مشاريع الاستثمار والتَّنمية طوال عِقدين مِن الزَّمان. وكنتيجة للفساد السِّياسي المتحكِّم بسير وأداء السُّلطة السِّياسية، تعزَّز دور الفساد والعبث بمقدَّرات البلاد، وتفاقمت وتيرة الفساد «المُقَنَّن» ما أدَّى إلى العبث بالموارد الطَّبيعية والبشرية معًا، بفعل السِّياسات العقيمة التي أهدرت مثل هذه الموارد التي تُعَدُّ أهمَّ عناصر الاقتصاد القومي للشُّعوب.

وكما هو معروف، فإنَّ التَّطور الاقتصادي يتطلَّب دورًا فاعلًا في مجالات كثيرة تُؤَثِّر في كفاءة الإنتاج، مثل: التَّعليم وتدريب القوى البشرية واستثمارات الموارد، وهو ما يُؤدِّي إلى زيادة النُّمو الاقتصادي لأفراد المجتمع. وتُسمَّى هذه الاستثمارات في العنصر البشريِّ والماديِّ بالمقوِّمات الاقتصادية الرَّئيسة للبُنية الاقتصادية لأي مجتمع. ومِن أهمُّ مقوِّمات الاقتصاد اليمني الموارد الطَّبيعيَّة التي تتنوَّع تنوُّعًا كبيرًا يساعد على تطوير عدد مِن الأنماط والنَّشاطات الاقتصادية، وأوَّل هذه الموارد وأهمُّها الأرض والموارد المائية، حيث تُقدَّر مِساحة اليمن بنحو ٥٥٥ ألف كم مربَّع، مِن دون مساحة الرُّبع الخالي[٢٢]. وتصل مساحة الأراضي

(٢٢) بنية الاقتصاد اليمني، الثورة اليمنية الخلفيات والآفاق، عبدالله العاضي، المركز العربي للأبحاث والسِّياسات، بيروت- لبنان، ط١/٢٠١٤م: ص٢٦٤.

الصَّالحة للزِّراعة ١٦٦ ألف كم مربع، أي بنسبة ٣٠٪ مِن إجمالي المساحة الكُلِّية، كما أنَّ المساحة المزروعة لا تتجاوز ١٠٧كم مربَّع، أي بنسبة ١٩٪ مِن إجمالي المساحة. ومعظم الأراضي الزراعيَّة تعتمد على مياه الأمطار الموسميَّة؛ إذ لا توجد أنهار دائمة في اليمن. كما تتوفَّر شواطئ بحريَّة ذات أهميَّة اقتصاديَّة، تمتدُّ على البحر الأحمر وبحر العرب، ممثِّلة أكثر الشَّواطئ العربية طولًا، حيث تصل إلى ٢,٥٠٠كم، وتتميَّز بأنَّها ذات قيمة غذائيَّة وتجاريَّة عاليَّة؛ إذ تتوفَّر فيها تشكيلات ثرية مِن أنواع الأسماك. وقد قُدِّر حجم رصيد الأسماك عام ١٩٩٥م بمليون طُنٍّ سنويًّا، إلَّا أنَّ المستغلَّ مِنها بَلَغَ نحو ١٠٠ ألف طنٍّ، أي بنسبةٍ قدرُها ١٠٪[٢٣].

وتُعَدُّ موارد الطَّاقة ثاني أهمِّ الموارد الاقتصاديَّة، ويتميَّز اليمن بتوافر عدد مِن تلك الموارد، خاصَّة النَّفط والغاز الطَّبيعي؛ ويُقدَّر حجم الاحتياطي المؤكَّد مِن النَّفط بـ٤ مليارات برميل، كما يبلغ الاحتياطي مِن الغاز الطَّبيعي ٢٠ تريليون قدم مكعَّب[٢٤].

وبالرَّغم مِن توفُّر عدد مِن المقوِّمات الرَّئيسة للنَّشاط الاقتصادي في اليمن، لا سيَّما في القطاعات الأساسيَّة المتمثلة بالقطاع الزراعيَّ والسَّمكي وقطاع المعادن، إضافة إلى القطاع السِّياحي، إلَّا أنَّ الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية يتَّسم بالقصور في الكفاءة

(٢٣) الثورة اليمنية الخلفيات والآفاق، عبدالله العاضي، مرجع سابق: ص٢٦٤.
(٢٤) المرجع السابق ذاته: ص٢٦٤؛ نقلًا عن كتاب الإحصاء السنوي، لعام ٢٠٠٣م: ص١٢٠.

الإنتاجية؛ ولعلَّ ذلك يرجع إلى غياب سياسات واضحة وملائمة لبناء اقتصادي قوي، خاصَّة في جانب الموارد القابلة للنُّضوب[٢٥].

بالإضافة إلى أنَّ قلب المعادلة التَّنموية، يتمثَّل في قطاع الموارد البشرية، حيث يتميَّز اليمن بالكثرة النِّسبية للأيدي العاملة مقارنة بمحيطها الإقليمي، إذ قُدِّرت بنحو ٤,٢ مليون عامل بحسب إحصائيَّات عام ٢٠٠٤م. لكن الإشكالية تكمن في أنَّ جزءًا كبيرًا مِن هذه القوى العاملة غير مؤهَّل؛ ليس هذا فحسب، بل يعاني ما يقارب ٨٥,٣٪ مِنها أميَّة كتابية؛ كما بلغ نسبة الحاصلين على مؤهِّلات ثانوية ودبلومات فنية ١٠,٥٪، وبإضافتها إلى النِّسبة السَّابقة تصل النِّسبة إلى ٩٥,٨٪، ويُعَدُّ هذا خللًا خطيرًا في توزيع القُوى العاملة. وهذه النِّسب حسب دراسة مسحيَّة للمدَّة الزَّمنيَّة ٢٠٠٦م-٢٠١٠م[٢٦].

نتيجة لكلِّ هذا الفشل على جميع المستويات، كان مِن الطَّبيعي أن ترتفع معدَّلات البطالة والفقر في اليمن، طوال فترة حكم الرَّئيس «صالح»، والممتدَّة لأكثر مِن ٣٣ عامًا، جرَّاء الفساد السِّياسي وسوء الإدارة وانتشار الرَّشوة والمحسوبية والبطالة المقنَّعة التي تزخر بها مؤسَّسات الدَّولة، بوجود جيوش مِن الموظَّفين الذين تصرف لهم مرتَّبات، وهم في البيوت. فضلًا عن ذلك، فساد مافيا الاستثمارات

(٢٥) الثورة اليمنية الخلفيات والأفاق، عبدالله العاضي، مرجع سابق: ص٢٦٥.
(٢٦) المرجع السابق نفسه: ص٢٦٧، بتصرُّف.

غير المشروعة في كلِّ القطاعات الحيوية، مِن النَّفط والغاز والمعادن والاتِّصالات، حتَّى المستشفيات والجامعات التِّجارية التي تمنح طلابها شهادات مقابل المال فقط، لا التَّحصيل العلمي الجيِّد.

ففي دراسة للبنك الدُّولي -عام ٢٠١٠م- صنَّف اليمن بالأعلى في معدَّل البطالة في الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنحو ١٧٪، قُبيل احتجاجات ٢٠١١م، ووصلت النِّسبة بين النِّساء إلى ٥٤٪، وبين الرِّجال إلى ١٢٪. وقد واصلت هذه النِّسبة الصُّعود لتصل مع احتجاجات ٢٠١١م إلى ٦٠٪ بين الشَّباب(٢٧).

أمَّا عن نسبة الفقراء ففي دراسة له، قال البنك الدُّولي: إنَّ نسبة الفقراء انخفضت مِن ٤٠,١٪ عام ١٩٩٨م، إلى ٣٤,٨٪ في الفترة ما بين ٢٠٠٥م/٢٠٠٦م في المناطق الرَّيفية باليمن، وانخفضت نسبة الفقر مِن ٤٢,٤٪ عام ١٩٩٨م إلى ٤٠,١٪ عامي ٢٠٠٥م/٢٠٠٦م. وبالرَّغم مِن انخفاض الفقر باليمن في الفترة الأخيرة، فإنَّ معدَّلاته ما زالت أكثر عمقًا وأشدَّ حِدَّة مِن أي بلد آخر في منطقة الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا(٢٨).

وبالنِّسبة لأزمة المياه وهي الأكثر تهديدًا للاستقرار في اليمن، لا تزال الأزمة دون حلول حقيقيَّة حتى اللَّحظة. ويبلغ إجمالي إمدادات المياه

(٢٧) انظر: أوضاع الفقر في اليمن، البنك الدولي، في: ٢٠١٠/١/٢٠م، متوفر على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/01/20/poverty-in-yemen
(٢٨) أوضاع الفقر في اليمن، موقع البنك الدولي، المرجع السابق.

٥,١ مليار متر مكعَّب، لكنَّ الإمدادات المتجدِّدة تُقدَّر بنحو ٢,٥ مليار متر مكعب، بينما يصل الطَّلب إلى ٣,٥ مليار متر مكعب، ممَّا يعني وجود عجز قدرُه مليار متر مكعَّب سنويًّا. ويُعوَّض هذا العجز باستخراج المياه الجوفية الأحفورية. ويضيع الفرق بين ٥,١ مليار و٢,٥ مليار متر مكعَّب مِن إمدادات المياه بالتَّبخُّر، وتدفُّق مياه السُّيول إلى البحر[٢٩].

كلُّ هذه الأرقام والإحصائيات المخيفة في بلاد أعلنت حكومتها ثلاث خطط خمسية للإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩٠م ولم تحقِّق مِنها شيئًا، بل على العكس ارتفعت نسبة البطالة والفقر أكثر فأكثر. وهذا لا يعكس سوى شيءٍ واحدٍ، هو أنَّ الفساد السِّياسي وطبيعة تركيبة النِّظام الحاكم كان أهمَّ عوامل هذا العبث الذي تراكمت آثاره على كاهل المواطن البسيط، المطحون تحت وطأة الأزمات السِّلعية والسِّعرية المتوالية التي شهدها اليمن.

إنَّ تضخُّم الدُّولار عشرات الأضعاف أمام سعر الرِّيال اليمني، وشُحِّ فرص العمل والاستثمار، واحتكار المؤسَّسات التِّجارية والشَّركات الإنتاجية، مِن قبل رجالات النِّظام الحاكم، شَكَّل دافعًا وعاملًا مضافًا إلى العوامل السِّياسية الأخرى التي أدَّت إلى انفجار ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م.

وانعكست تراكمات الإخفاق الاقتصادي التَّنموي على كلِّ شيء في اليمن، حتَّى على ظاهرة «الإرهاب»؛ وهي إحدى خطايا الفشل الاقتصادي

(٢٩) أوضاع الفقر في اليمن، موقع البنك الدولي، مرجع سابق.

الكبير؛ حيث يعني غياب التَّنمية تراجع مؤسَّسات الدَّولة بكلِّ أنواعها، تعليمية وصحِّية وأمنية وقانونية وثقافية أيضًا، التَّمرُّد عليها.

هذه الإخفاقات التي تراكمت في سِجلِّ النِّظام الحاكم، دفعت جيلًا مِن الشَّباب المحبط إلى التَّفكير في الخروج مِن هذا الوضع، ولم يكن أمامهم سوى تغيير المعادلة؛ وكان مفتاح التَّغيير يقتضي الخلاص مِن نظام ليس استبداديًّا بالمعني التَّقليدي فحسب، بل ونظامًا هجينًا مِن المافيا، واللُّصوصية، والفوضى، والعشائرية القبلية والقروية.

وكانت لحظة الخروج على هذا النِّظام لحظة وطنيَّة بامتياز، تحرَّر فيها الشَّباب مِن كلِّ انتماءاتهم السِّياسية والأيديولوجية والجهوية، منطلقين مِن دوافع وطنية بحتة رأت أنَّ البلد يغرق في دوَّامة الفوضى والاقتتال والفساد التي لن تنتهي إلَّا بتغيير منظومة النِّظام الحاكم، بالخروج الشَّعبي العام ضدَّه؛ وهذا ما حدث بالفعل في ١١ فبراير ٢٠١١م.

الخلاصة:

نخلص ممَّا سبق إلى أنَّ تفجُّر موجات الثَّورة اليمنية السِّلمية، في ١١ فبراير ٢٠١١م، لم يكن لمجرَّد هبوب رياح الرَّبيع العربي مِن تونس فحسب، بل كان مِن أهمِّ أسباب انفجار الثَّورة تلك التَّراكمات الكثيرة، وردَّة السُّلطة السِّياسية الحاكمة عن مشروع دولة اليمنيِّين التي قامت مِن أجلها أعظم ثورتين في تاريخ اليمن، هما ثورة ٢٦

سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، ما يمثِّل سببًا جوهريًّا وكافيًا لقيام ثورة ١١ فبراير.

كما أنَّ تراكمات ثلاثة عقود مِن الفوضى والعبثية، التي سادت الحالة اليمنية، كلُّها تظافرت لتَصُبَّ في مجرى الثَّورة على صانع كلِّ هذه العبثية والفوضى، ممثَّلًا بالنِّظام السِّياسي الحاكم الذي استنفد فيها كلَّ مقدَّرات اليمن، نفطًا وغازًا وذهبًا، وكوادر بشرية هي أفضل ما لدى اليمن مِن ثروة على الإطلاق.

ثلاثة عقود مِن الفوضى السِّياسية التي انعكست على كلِّ المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والثَّقافية، كلُّها كانت نتاجًا طبيعيًّا لنظام حكم أتى خلسة على حين غفلة مِن اليمنيِّين الذين ناضلوا قرونًا طويلة للتَّحرُّر والانعتاق مِن كلِّ أشكال التَّخلُّف والماضوية التي أعاد نظام سلطة ١٧ يوليو ١٩٧٨م إنتاجها مِن جديد.

حتَّى الحروب الأهلية وورقة «الإرهاب» وظَّفها في سبيل استمرار نظامه، وإدارة توازنات بقائه، متربِّعًا على السُّلطة طيلة ثلاثة عقود، لم يتوان فيها «صالح» عن استخدام كلِّ تلك الأوراق؛ فكانت حروب صعدة، والحرب مع «القاعدة»، وحروب المناطق الوسطى مِن قبل في ثمانينيَّات القرن الماضي، والتي كلَّفت اليمن الكثير على حساب مشاريع التَّنمية والاستقرار.

لقد ارتكب نظام «صالح» جميع المحرَّمات بحقِّ الشَّعب الذي منحه كلَّ الفرص في الحكم، للإصلاح وتحقيق الأهداف الكبيرة التي ناضل اليمنيون طويلًا مِن أجلها، لكن -للأسف- لم يكن لدى نظام «صالح» سوى المزيد مِن المؤامرات والمتاهات التي دفع الشَّعبُ ضريبتها كثيرًا مِن قُوته وأمنه واستقراره وتعليمه وصحَّته.

وقفنا على الأسباب المباشرة الثَّورة، وذكرنا مِنها إفشال مشروع دولة الوحدة اليمنية الاندماجية، التي أسَّست لحالة وعي حقيقي بطبيعة نظام «صالح» الحاكم، وأنَّه ليس نظامًا وطنيًّا حقيقيًّا يُمكِنُ الرُّكون إليه في معركة النُّهوض الوطني؛ حيث تشكَّلت القضية الجنوبية على أنقاض فشل مشروع دولة الوحدة، والتي راكمت وعيًا وطنيًّا بضرورة الثَّورة وإسقاط هذا النِّظام العصبوي المتخلِّف، فضلًا عن الفشل التَّنموي والاقتصادي الكبير الذي أدخل المجتمع اليمني في دائرة الفقر وطواحينها التي التهمت كلَّ جهود اليمنيِّين، على حساب تعليمهم وصحَّتهم وأمنهم وكلِّ شيء آخر.

الفصل الثَّاني

فبراير بين الشَّباب والأحزاب

تمهيد:

ككلِّ ثورات الرَّبيع العربي، التي وُصِفَت بأنَّها ثورات شبابيَّة، مثَّل الشَّباب أهمَّ ركائز ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، مِن حيث أنَّهم كانوا الفئة التي خرجت منذ اللَّحظات الأولى للثَّورة، للاحتجاج على الأوضاع التي يعيشها اليمن، على مختلف المستويات، السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية، متجرِّدين مِن كلِّ انتماء غير انتمائهم إلى اليمن. وهذا بالطَّبع لا يعني أنَّهم لم يكونوا حزبيِّين، فالنَّواة الأولى لهؤلاء الشَّباب الذين خرجوا كانت مِن شباب الأحزاب النَّاشطين في المجال العامِّ، كالاتِّحادات الطُّلابية بالجامعات والنِّقابات، كنقابة الصَّحفيِّين والمحامين وغيرها، مع وجود شباب مستقلِّين وإن كانوا بنسبة أقلَّ في البدايات الأولى للفعاليات الاحتجاجيَّة. بعبارة أخرى يُعَدُّ وجود شباب الأحزاب في مقدِّمة فعاليات الثَّورة والاحتجاج جزءًا مِن ظاهرة سياسية وثورية بامتياز في كلِّ المجتمعات، أي إنَّ تراكم الوعي السِّياسي لدى شباب الأحزاب وتسييس هذا الوعي، جعلهم أكثر حضورًا مِن غيرهم مِن الشَّباب المستقل، وهذه سمة لا يمكن تخطِّيها في أيِّ تحليل وقراءة علمية ومنهجية لظاهرة الثَّورة، في أيِّ مجتمع مِن المجتمعات.

كان وجود الشَّباب الحزبي المسيَّس عاملًا مهمًّا وظاهرة لافتة وحاضرة، في كلِّ المجتمعات، لأنَّ جزءًا مِن مسار أفكار التَّغيير في المجتمعات يَظَلُّ دائمًا سمة مِن سمات النُّخب الحزبية المسيَّسة، كنتاج طبيعي للتَّربية الحزبية، التي ترفد الشَّباب بخبرة نظرية كبيرة بطبيعة السِّياسة وأدوات التَّغيير والثَّورة التي يُنشَّئون عليها، ويتفاعلون معها، ضمن محاضنهم الحزبية وأدبيَّاتهم السِّياسية والفكرية.

بالتَّالي، فإنَّ الحديث -بعد عقد مِن الزَّمن عن تلك اللَّحظة وجدليَّاتها- يقتضي مِنَّا أن ننظر بموضوعيَّة تامَّة إليها، لا مِن زاوية مآلات الثَّورة اليوم، ولكن مِن زاوية اعتمالات وجدليَّات تلك اللَّحظة فحسب، بعبارة أخرى: إنَّ فكرة الجدل الدَّائر حول ثورة فبراير اليمنية، وهل هي ثورة شبابية شعبية أم ثورة حزبية قامت بها أحزاب المعارضة، المتمثِّلة بأحزاب «اللِّقاء المشترك»، حينها، ضدَّ نظام الحزب الحاكم؟!

باعتقادي أنَّها تحتاج إلى مزيد مِن النِّقاش والبحث، وسنحاول مِن خلال هذه المساحة، أن نبسط الحديث عنها، آملين أن نُقدِّم بعض المقاربات لهذه المسألة التي لا تزال حتَّى اللَّحظة مثار جدل.

فبالعودة إلى جدلية ثورة فبراير، بين حزبيَّتها وشبابيَّتها، فقراءة السِّياق التَّاريخي والسِّياسي لتلك الأحداث مهمٌّ جدًّا لفهم اعتمالات تلك اللَّحظة، وكيف وُظِّفت الشِّعارات في صراعات تلك المرحلة بين

مختلف القوى، وخاصَّة نظام «صالح» الذي حاول أن يُوظِّف تباينات وتناقضات تلك اللَّحظة بالحديث عن الثَّورة بأنَّها احتجاجات حزبية، تقوم بها المعارضة في أحزاب «اللِّقاء المشترك»، وبالتَّالي فهي ليست ثورة شبابية شعبية، كما هو الحال في تونس ومصر حينها.

ورغم أنَّ مطالب الشَّباب -الذين تكون ردود أفعالهم عاطفيَّة بشكل طبيعي- هي ذاتها مطالب المجتمع بأسره، إلَّا أنَّها لا يمكن أن تتحوَّل إلى بنيةٍ مؤسَّسية ذات استمرارية جماعية؛ حيث دخلت الهياكل القديمة (النِّظام- المعارضة) في لعبة الثَّورة، وأخذت اللُّعبة إلى ملاعبها الخاصَّة، واستمرَّت في ممارسة اللُّعبة بقواعدها المعتادة[٣٠].

ومِن هنا نستطيع الاقتراب أكثر مِن فهم واحدة مِن جدليَّات المشهد حينها، بالحديث عن ثورة ١١ فبراير باعتبارها احتجاجات حزبيَّة مسيَّسة، لا ثورة شعبيَّة شبابيَّة شاملة؛ وهو ما كان يسعى النِّظام الحاكم حينها إلى وصمها به، وهي محاولة ذكيَّة مِن قبل النِّظام لاستغلالها إعلاميًّا، وإحداث شرخ داخل الكتلة الشَّعبية الاحتجاجية التي خرجت ضدَّه حينها. وقد تمكَّن النِّظام مِن دفع أعداد مِن عناصره إلى ساحات الاحتجاج ليرفعوا مثل هذا الشِّعار، والقول بأنَّ «ثورتنا ثورة شباب لا حزبيَّة لا أحزاب».

(٣٠) شفيق الغبرا، الثورات العربية.. التغيير والاستمرارية، مجموعة باحثين، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، إسطنبول- تركيا، ط١/٢٠٢١م: ص١٣٦.

صحيح أنَّ هذه المحاولة مِن قبل نظام «صالح» فشلت في حينها، لكنَّ الهدف مِنها ظلَّ حاضرًا لديه، فاستمرَّ في البحث عن آلية أخرى للاشتغال عليها، وخاصَّة في ظلِّ استعصاء الحالة الاحتجاجية واتِّساعها في معظم ساحات البلاد؛ وهو ما جعل النِّظام يبحث عن أيِّ فرصة مواتية لإثبات أنَّ هذه الأحداث ليست سوى أحداث مفتعلة ومسيَّسة، ولا تعني عموم الشَّعب اليمني.

على الأرض، كانت الاحتجاجات تكبر وتتَّسع كلَّ يوم، وتفقد كلُّ الأطراف المنخرطة فيها قدرتَها على السَّيطرة، حتَّى تمَّ احتوائها تاليًا بتأطيرها بالسَّاحات، وتسليم قيادتها إلى اللَّجنة التَّنظيميَّة التي شُكِّل معظمها مِن شباب الأحزاب لاحقًا.

بالنَّظر إلى طبيعة تلك الأحداث ومآلاتها ندرك حقيقة ذلك الجدل، وطبيعة الأطراف التي كانت تسعى لتوظيفه في صراع لم يكن بمقدور أيِّ طرف منذ البداية توظيفه له؛ خاصَّة أنَّ الأحزاب في حقيقة الأمر كانت متردِّدة في الانخراط بتلك الاحتجاجات منذ اللَّحظة الأولى لخروج الشَّباب مسيرات يومية كانت تنطلق مِن أمام بوَّابة جامعة صنعاء، إلى أمام السَّفارة التُّونسية، ومِن ثمَّ إلى السَّفارة المصرية تاليًا، ولم يكن في ذهن الشَّباب بداية فكرة الاعتصام والبقاء في جولة الجامعة مطلقًا، لأنَّ الأعداد لم تكن كثيرة في البداية، إذ كانوا بالمئات فقط.

أمَّا فكرة البقاء والاعتصام بالسَّاحات فقد بدأت مع أمر الأحزاب لأفرادها للالتحاق بالثَّورة؛ وبالفعل لم تنزل الأحزاب بأفرادها للسَّاحات إلَّا بعد نحو أسبوع مِن المسيرات الاحتجاجية العفويَّة التي انطلقت متأثِّرة بالمشهد العامّ للرَّبيع العربي، والذي امتدَّ مِن تونس مرورًا بطرابلس الغرب والقاهرة، وصولًا إلى صنعاء، في عفويَّة ثوريَّة صعَّبت السَّيطرة عليها وقولبتها في البداية[٣١]، وإن تَمَّ ذلك تاليًا.

الشَّباب والعفوية الثَّورية:

بطبيعة الحال، ألقت أحداث الثَّورة التُّونسية بظلالها على المشهد اليمني العام، والمحتقِن والمثخن بالأزمات المركَّبة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وقد وجدت هذه الحالة صداها لدى الشَّباب اليمني سريعًا، نظرًا إلى حجم المشكلات التي كانت تعتمل داخل بنية المجتمع اليمني،

(٣١) خرج شباب الثَّورة إلى السَّاحات منذ ١٥ يناير، عقب إعلان تنحِّي الرَّئيس المصري محمَّد حسني مبارك عن السُّلطة، وحينها كانت أحزاب المعارضة اليمنية لا تزال متردِّدة في إخراج أفرادها إلى التَّظاهر في السَّاحات ضدَّ نظام "صالح"، لكنَّ شباب الثَّورة سبقوا هذه الأحزاب وخرجوا للاحتجاج بالوقفات والمسيرات التي كانت تذهب نحو السِّفارة التونسية بداية والسِّفارة المصرية تاليًا، وكانت تلاقي قمعًا شديدًا مِن قبل أجهزة أمن النِّظام، وما زلتُ أذكر إحدى هذه المسِيرات التي انطلقت، وكنتُ ضمن شبابها مِن نقابة الصِّحفيين اليمنيين بشارع الزِّراعة، بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١١م، حيث اتَّجهنا إلى السِّفارة المصرية بشارع جمال، وكُنَّا أعدادًا قليلة، وما إن وصلنا إلى بداية شارع جمال وبداية شارع التَّوفيق حتَّى وجدنا أعدادًا كبيرة مِن رجال الأمن والبلاطجة الذين انضمُّوا إلى المسيرة مسبقًا، وبدأوا الهجوم علينا بالعِصِيّ والجنابي والحجارة، وكلِّ ما في أيديهم مِن سلاح، وتمكَّنا بأعجوبة مِن النَّجاة في تلك المسيرة.

الذي تُقارِب نِسبةُ الشَّباب فيه ٤٣٪، وجلُّهم عاطلون عن العمل، في مرحلة عمريَّة تزداد متطلَّباتها الحياتية بشكل كبير. لهذا، ما إن سمع الشَّباب وشاهدوا تطوُّرات الأحداث المتسارعة في تونس، والتي أفضت إلى هروب الرَّئيس التُّونسي، زين العابدين بن علي، بتلك الطَّريقة، ليلة ١٤ يناير ٢٠١١م، حتَّى خرجوا بوقفات شبه يومية مقابل بوَّابة جامعة صنعاء الجديدة، مِن أمام نصب «الحكمة اليمانية»، وكان يتخلَّلها وقفات أمام السِّفارة التُّونسية بشارع «الجزائر».

كانت تلك المسيرات تبدأ بأعداد قليلة مِن الشَّباب النَّاشطين، بقيادة النَّاشطة، توكُّل كرمان، وتنطلق نحو السِّفارة التُّونسية على طول شارع «الدَّائري»، وصولًا إلى جولة «كنتاكي»، وشارع «الأمم المتَّحدة»، وما إن تبلغ شارع «الجزائر» حتَّى يكون العدد كبيرًا نسبيًّا، يصل إلى المئات. ولم تكن تلك المسيرات مرتَّبة، ولا منظَّمة، بل يغلب عليها الحماس الثَّوري على وقع أخبار تونس.

بمثل هذه البدايات تشكَّلت نواة المسِيرات الاحتجاجية شبه اليومية، التي كانت في طلائعها وقفات احتجاجية أمام الجامعة[٣٢]، ثمَّ تتحوَّل إلى

(٣٢) مثَّلت بوَّابة جامعة صنعاء، حيث نصب الحكمة اليمانية، موضعًا ومعلمًا بارزًا لكلِّ الفعاليات الاحتجاجية التي انطلقت مِنه، بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١١م، وتلتها مسِيرات أخرى، حتَّى خرجت أكبر هذه المسيرات -في ٣ فبراير ٢٠١١م، وهي المسيرة التي شارك فيها جماهير الأحزاب، وبدأت مِن لحظتها فكرة الاستقرار باعتصام دائم في السَّاحات، والتَّأسيس للجلوس فيها، ونصب الخيام.

مسيرات تنطلق مِن المكان ذاته، وتجوب شوارع العاصمة صنعاء، المحاذية لجامعة صنعاء، باتِّجاه السِّفارة التُّونسية أوَّلًا، ثمَّ السِّفارة المصرية بشارع «جمال» تاليًا؛ ثمَّ تطوَّرت المسيرات بعد ذلك إلى اعتصامات دائمة في السَّاحات والميادين العامَّة، كساحة التَّغيير أمام جامعة صنعاء الجديدة. وكذا انطلقت الاحتجاجات في بقيَّة المحافظات، خاصَّةً مدينة تَعِزَّ، حيث كانت مِن أُولى المدن التي تفجَّرت فيها الاحتجاجات، عشية إعلان تنحِّي الرَّئيس المصري، محمَّد حسني مبارك، عن السُّلطة، ليلة ١١ فبراير ٢٠١١م، إثر الاحتجاجات التي أطلقتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، أي بعد ١٨ يومًا مِن الاحتجاجات الشَّبابية الشَّعبية في ميدان التَّحرير بالقاهرة. عقب قرار التَّنحي ذاك، خرج شباب مدينة «تَعِز» بمسيرة احتجاجية في شارع «التَّحرير»، باتِّجاه شارع «جمال»، وصولًا إلى ساحة الحرِّية (سُمِّيَت لاحقًا بهذا الاسم)؛ وكانت هذه المسيرة بمثابة صفَّارة الإنذار لبدء المسيرات الكبرى في المدينة التي شكَّلت عاصمة للاحتجاجات في هذه الثَّورة، وإلهامًا لها.

وقد اختلفت الأمور كثيرًا في الحالة اليمنية، عن مثيلاتها في مصر وتونس، حيث طال أمد الاحتجاجات كثيرًا، ممَّا اضطرَّ الثُّوَّار إلى البقاء في السَّاحات والميادين، مطالِبين برحيل النَّظام، الذي استمات مِن أجل البقاء، واستعدَّ للمواجهة المسلَّحة ضدَّ الثُّوَّار، في

أكثر مِن مكان؛ وكانت تَعِزُّ بداية لهذه المواجهات، كما كان الحال في مدينة عدن، والتي سقط فيها أوَّل شهيد، وهو محمَّد العلواني، الذي استشهد بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١١م، وكذلك في صنعاء، حيث سقط ثاني شهيد في الثَّورة، هو عوض السُّريحي، والذي استشهد بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١١م.

كانت هناك مواجهات دائمة بين المسيرات الاحتجاجية وقوى الأمن، وما أُطلق عليهم «بلاطجة» النِّظام، وهم أنصاره الذين دفع بهم إلى السَّاحات والميادين المماثلة، كميدان «التَّحرير» بصنعاء، حيث سبق النِّظام إليه لنصبِ خيام لأنصاره فيه، وميدان السَّبعين الذي كان أنصار النِّظام يقيمون صلاة الجمعة فيه.

بالعودة إلى جدليَّة الشَّباب والأحزاب، فإنَّنا نقول: إنَّ البدايات الأولى للاحتجاجات كانت شبابيَّة خالصة، ثمَّ توسَّعت لتشمل كلَّ الفئات، وفي كلِّ المحافظات، وانخرط فيها معظم الشَّباب مِن مختلف التَّوجُّهات والمشارب الحزبية، وإن بدأ العنصر الشَّبابي المستقل يَغلِبُ على هذه الاحتجاجات، حيث انخرط الشَّباب المستقلِّون بشكل كبير لاحقًا، بعدما رأوا أنَّ مثل هذه الاحتجاجات حقَّقت بعض أهدافها سريعًا، كما هو الحال في المشهدين التُّونسي والمصري على التَّوالي.

لكنَّ الأمر اختلف تمامًا في الحالة اليمنيَّة، وذلك لتشبُّث النِّظام بالبقاء والمواجهة، وسيطرة القُوى الحزبية على قيادة الاحتجاجات، ومحاولة تأطيرها مكانيًّا بالسَّاحات والميادين، والبقاء فيها، وتأطيرها سياسيًّا بتشكيل تكتُّلات ومجالس ثوريَّة، إن على مستوى السَّاحات والميادين، أو على مستوى المشهد السِّياسي العام؛ حيث بادرت القوى الحزبية إلى تشكيل ما عُرِف باللَّجنة التَّنظيمية لشباب الثَّورة، والتي تحكَّمت بقرارات ساحة التَّغيير، وتحرُّكات ثُوَّارها، ممَّا قيَّد العمل الثَّوري بقرار هذه اللَّجنة التي ضمَّت معظم شباب الأحزاب، وبعض القيادات المدنية والنَّاشطين[٣٣].

على المستوى السِّياسي، سارعت قوى المعارضة التي انضمَّت إلى هذه الاحتجاجات إلى تشكيل تكتُّل ثوري أطلقت عليه اسم «المجلس الوطني لقُوى الثَّورة اليمنيَّة»[٣٤]، وكانت عبارة عن تكتُّل وامتداد

(٣٣) اللَّجنة التَّنظيمية لشباب الثَّورة كانت أوَّل الأُطُر التَّنظيمية التي تمكَّنت مِن خلالها أحزاب اللِّقاء المشترك مِن السَّيطرة على قرارات السَّاحة والتَّحكُّم بها، منذ اللَّحظة الأولى، ممَّا أسهم في ضرب عفويَّة الحالة الثَّورية، وأفقدها زخمها الكبير، بفعل التَّأطير المكاني للثَّورة الذي سلب الحالة الثَّورية الكثير مِن خصائصها الشَّعبية والجماهيرية، ولهذا ربما فَهِمَ بعض أعضاء اللَّجنة هذه المشكلة وقرَّر الانسحاب مِنها؛ لكن ظلَّت اللَّجنة قائمة، خاصَّة مع استمرار المكوث في السَّاحات حينها.

(٣٤) المجلس الوطني لقُوى الثَّورة اليمنية: هو أحد الأُطُر التي شكَّلتها أحزاب اللِّقاء المشترك، وأسهمت من خلاله في تأطير الثَّورة، والفعل الثَّوري، وقدَّمت بذلك خدمة جليلة لنظام "صالح" الحاكم، مِن خلال إثبات ما كان يقوله "صالح" ونظامه مِن أنَّ هذه الثَّورة ثورة حزبيَّة لأحزاب المعارضة، ولا علاقة للشَّباب بها، بل هم مجرَّد أدوات في يدِ قوى هذه الأحزاب؛ وممَّا زاد مِن

لتكتُّل أحزاب «اللِّقاء المشترك» المعارِض الذي تشكَّل سابقًا. ضمَّ «المجلس الوطني لقوى الثَّورة» في عضويَّته العديد مِن الشَّخصيَّات السِّياسيَّة اليمنيَّة المعارضة، وكان أبرزهم الأستاذ محمد سالم باسندوة، والذي أصبح لاحقًا أوَّل رئيس وزراء بعد تسليم الرَّئيس «صالح» للسُّلطة إلى نائبه عبدربِّه منصور هادي.

لا شكَّ أنَّ هذا التَّأطير التَّنظيمي للفعل الثَّوري، مثَّل أحد أهم الإشكالات التي أسهمت في إطالة أمد الثَّورة اليمنية، وتحوُّلها تدريجيًّا مِن مسارها الثَّوري إلى المسار السِّياسي كأزمة سياسيَّة بين طرفي السُّلطة والمعارضة، رغمَّ أنَّها كانت ثورة شعبيَّة جماهريَّة شملت كلَّ القطاعات والفئات الشَّعبية على امتداد الجغرافيا اليمنية.

هكذا -إذن- مثَّلت مرحلة التَّأطير المكاني بالسَّاحات، والسِّياسي باللِّجان، والتَّكتُّلات، أولى خُطُوات سحب الثَّورة مِن عفويَّتها الشَّعبية الجماهيرية، وبدءِ مرحلة التَّحكُّم بها وتوجيهها سياسيًّا، وهو ما أدَّى إلى مرحلة الانقسام والاستقطاب بين شارعين وساحتين، خاصَّة في أمانة العاصمة (صنعاء)؛ وذلك على عكس بقيَّة المحافظات التي ظلَّت ساحة واحدة ضدَّ النِّظام الذي لم يستطع اللِّعب على ورقة ساحة مقابل

تأكيد هذا المنحى في تكريس طابع المعارضة على هذا المكوِّن أنَّ كلَّ أفراده ينتمون إلى أحزاب المعارضة، وتمَّ استبعاد شباب الثَّورة تمامًا مِن عضوية هذا المجلس الذي وُلِد ميتًا حينها.

ساحة، إلَّا في العاصمة، وذلك بسبب حضور سلطة النِّظام وأدواته القبلية ومؤسَّسات السُّلطة التي ظلَّت بيده فيها، فضلًا عن المعسكرات وغيرها مِن المؤسَّسات الخاضعة لسيطرة أفراد أسرة الرَّئيس «صالح».

التَّأطير الكياني للثَّورة:

واحدة مِن أهمِّ المشكلات والأخطاء التي وقعت فيها ثورة ١١ فبراير الشَّبابيَّة السِّلميَّة، جرَّاء طول بقائها في السَّاحات والميادين، هي ظاهرة التَّأطير الكياني للثَّورة بالتَّكتُّلات والمنسقيَّات والائتلافات الثَّورية المتناثرة في الميادين والسَّاحات، حتَّى تحوَّلت المسألة إلى ظاهرة تفتيتيَّة عصيَّة على الفهم والتَّفسير؛ فالتَّأطير المكاني للثَّورة بالسَّاحات انعكس سلبًا على مسألة تناثر الكيانات الثَّورية التي أسهمت في إرباك المشهد الثَّوري، وشتَّتت وحدته وقراراته، لدرجة أنَّ كلَّ خيمة كانت تُمثِّل كيانًا مستقلًّا بذاته في بعض الأحيان.

ويُدرك الكثير -اليوم- أنَّ تعدُّد الكيانات الثَّورية، بتلك الطريقة، أضعف القرار الثَّوري، وسهَّل على الأحزاب السِّياسية تشكيل كيانات ومنسقيَّات وائتلافات ثوريَّة تابعة لها، باعتبار أنَّ الأحزاب هي الأقدر على التَّنظيم والتَّشبيك بين الشَّباب على امتداد السَّاحات الثَّورية في عموم الجمهورية، بعكس شباب الثَّورة الذين يفتقدون لأدني فكرة عن التَّنظيمات والمنسقيَّات وكيفيَّة إدارتها وعملها التَّنظيمي والثَّوري

والسِّياسي. لهذا، بدأت تظهر المنسقيَّات والائتلافات، المدعومة حزبيًّا بإمكانات كبيرة، وهو ما أسهم في ضرب وحدة القرار الثَّوري للسَّاحات حينها، فضلًا عن الاختطاف المبكِّر لقرار الثَّورة مِن خلال اللَّجنة التَّنظيمية، والتي سيطرت على المنصَّات الثَّورية، في معظم ساحات الفعل الثَّوري بالجمهورية، حيث وصل عددها إلى قرابة ٤٠ ساحة على امتداد ١٨ محافظة، مِن مجموع ٢١ محافظة يمنية[٣٥].

تاليًا شهدت السَّاحة اليمنية ما يمكن تسميته بصراع الشَّرعيَّات، فثمَّة شرعية توافقية، وشرعية ثورية، وشرعية دستورية معطَّلة بفعل «المبادرة الخليجية» وآليَّتها التَّنفيذية[٣٦]. كلُّ هذه الصِّراعات أسهمت في تغييب الشَّباب تمامًا عن مشهد الثَّورة واعتمالاتها؛ بل وصل الأمر إلى مرحلة تخليق قيادات ثورية لا علاقة لها بشباب الثَّورة مطلقًا، وإنَّما جِيء بهم مِن ناشطي المنظَّمات الدُّولية والسِّفارات الأجنبية، لأداء مهمَّة واضحة ومرسومة مسبقًا، وهذا ما تجلَّى لاحقًا في الأدوار التي قامت بها هذه الشَّخصيَّات المصطنعة[٣٧].

---

(٣٥) ثورة فبراير ٢٠١١م السلمية في اليمن دراسة تقويمية، محمد الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، ط١/٢٠١٩م: ص٣٥.

(٣٦) ثورة فبراير ٢٠١١م السلمية في اليمن دراسة تقويمية، محمد الظاهري، مرجع سابق: ص٣٦.

(٣٧) كثير مِن هؤلاء الشَّباب لم يُعرَفُوا إلاَّ في اللَّحظة التي جاءت فيها "المبادرة الخليجية"، وتَمَّ تصعيدهم إلى ما سُمِّي بلجنة الإعداد والتَّحضير للحوار الوطني، وقد تولَّوا تاليًا مناصب كبيرة في الدَّولة، وصولًا إلى مناصب رئاسة الوزراء، ووزارات سيادية وغير سيادية، كالخارجيَّة وغيرها، وأصبحت هذه القصَّة مشهورة بين اليمنيِّين، ويعرفونها جيِّدًا، ويتنادرون على أصحابها بثُوَّار "كُوفي كورنر"، وهو مقهى كان معروفًا بصنعاء يرتاده ناشطو منظَّمات المجتمع

مع ذلك، تبقى مسألة تشكيل الكيانات والائتلافات الثَّورية بتلك الطَّريقة ظاهرة تستحقُّ الدِّراسة، لا سيَّما في ظلِّ اختفائها السَّريع مِن مشهد الثَّورة واعتمالاتها، بعد إعلان «المبادرة الخليجية»، والتَّوقيع عليها، خاصَّة تلك الكيانات الكبيرة التي ظهرت واختفت فجأة، بوصول عدد مِن شبابها إلى بعض المقاعد فيما سُمِّي بـ«الحوار الوطني»، وبعض المناصب في الحكومة أيضًا، وتخلَّت عن النَّشاط الثَّوري بعد ذلك، وكأنَّ الأمر كان بالنِّسبة لها مجرَّد بحث عن إصلاح وضع ليس إلَّا.

تكمن المفارقة الغريبة -اليوم، وبعد مضيِّ عقد مِن الزَّمن- في التَّساؤل عن أسباب خُفُوت التَّأثير الثَّوري للقيادات الثَّورية الأولى، التي كانت في المقدِّمة، واستطاعت أن تصل إلى العالميَّة، بفعل جائزة نوبل للسَّلام، التي مُنحت للقيادية الثَّورية، توكُّل كرمان، أيقونة ثورة ١١ فبراير اليمنية، وكلِّ ثورات الرَّبيع العربي، وهي التي امتلكت كلَّ الإمكانات المختلفة لتظلَّ في المقدِّمة صاحبة تأثير وحضور لا يمكن تجاوزه، لكنَّ ذلك الحضور لم يستمرَّ كما كان، رغم أنَّ «توكُّل» وعددًا مِن القيادات الثَّورية الشَّابَّة أعلنوا عن تشكيل مجلس شباب الثَّورة الشَّعبية السِّلمية، الذي سُمِّي لاحقًا بـ«مجلس شباب الثَّورة»،

المدني في بداية شارع الجزائر.

واحتفظ بوجوده دون غيره مِن كيانات الثَّورة الشَّبابية حتَّى الآن، لكنه اليوم دون أيِّ تأثير أو حضور سياسي يُذكر، سوى إحياء المناسبات الوطنية اليمنية، وعلى رأسها ذكرى ثورة ١١ فبراير.

السَّاحات وتأطير الثَّورة مكانيًّا:

مثَّلت مرحلة تدشين السَّاحات الثَّورية والاعتصامات فيها، أولى مراحل تكبيل الفعل الثَّوري وسلب الثَّورة عفويَّتها، وبالتَّالي تقييد إرادة الثَّورة والثُّوَّار، بقرارات مِن خارج هذه الإرادة الشَّعبية الثَّورية العفوية، وهو ما تمثَّل بتأسيس ساحات للاحتجاج الثَّوري، التي بدأت أولى مراحل التَّدخُّل الحزبي والسِّياسي مِن خلالها، وما ترتَّب عليها بعد ذلك مِن وجود قرار فوقي لإدارة السَّاحات الاحتجاجية، وهو ما تجسَّد لاحقًا في التَّوافقات السِّياسية التي مثَّلت «المبادرة الخليجية» ذروتها[٣٨].

مع «المبادرة الخليجية» دخلت الثَّورة اليمنية مرحلة جديدة، مختلفة جدًّا عمَّا سبقها، حيث دشَّنت «المبادرة الخليجية» مرحلة القطيعة مع الثَّورة الشَّبابية، وبدء مسار الأزمة السِّياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، ممثَّلة بتكتُّل أحزاب «اللِّقاء المشترك»،

(٣٨) كانت "المبادرة الخليجية" بمثابة أوَّل محاولة خليجية للسَّيطرة على الثَّورة والزَّخم الثَّوري في اليمن، ومثَّلَت بالفعل خُطوة حقيقية لإجهاض الحراك الثَّوري وتحويل مسار الثَّورة اليمنية إلى أزمة سياسية بين السُّلطة والمعارضة، وهو ما تمثَّل ببنود المبادرة التي ذهبت لاقتسام السُّلطة بين أحزاب المعارضة في "اللِّقاء المشترك" و"المؤتمر الشَّعبي العام" الحزب الحاكم، بقيادة الرَّئيس "صالح" الذي قامت ضده الثَّورة.

التي وقَّعت على هذه المبادرة، وبذلك أزاحت الشَّباب كلِّيًّا عن الثَّورة الشَّبابية، وتمكَّنت مِن السَّيطرة على زمام المبادرة فيها تمامًا.

وانطلاقًا مِن هذه الحقيقة، تكون الثَّورة اليمنيَّة قد دخلت منعطفًا جديدًا، متمثِّلًا في الأزمة التي جمَّدت الزَّخم الثَّوري وصادرت قرار الثَّورة أيضًا، وعَطَّلَت السَّاحات الاحتجاجيَّة تمامًا مِن أيِّ فاعليَّة ثورية، وذلك بسبب إفراغها مِن قرارها، لتتحوَّل السَّاحات إلى مجرَّد ورقة سياسية، بيد هذه الأحزاب، وهو ما تمثَّل بعد ذلك في الوصول إلى مرحلة التَّسوية التَّشاركية بين السُّلطة والمعارضة مجدَّدًا، وبهذا تمكَّن نظام «صالح» -مرَّةً أخرى- مِن تحويل مسار الثَّورة إلى مسار أزمة سياسية، أُتِيحَ للعالم أن يتدخَّل فيها، وفي مسارها، مِن خلال «المبادرة الخليجية» وآليَّتها التَّنفيذية، لتتدخَّل الأمم المتَّحدة[٣٩] بعد ذلك مِن خلال تعيين مبعوث أمميٍّ للملفِّ والأزمة في اليمن.

(٣٩) تدخَّلت الأمم المتَّحدة مِن خلال تعيين مبعوث خاصٍّ لها باليمن، وهو المغربي جمال بن عمر، كأوَّل مبعوث لها يستلم الملفَّ اليمني، واليمنُ على وشك الانطلاق نحو انتقال سياسي ديمقراطي؛ لكنَّ بوصول الأزمة إلى أروقة مجلس الأمن صدر القرار الأممي الشَّهير (٢٢١٦)، وهو الذي وضع تصوُّرًا قريبًا لحلول الأزمة والحرب في اليمن، لكن لم يُطبَّق مِنه شيء، وتوالت القرارات والتَّقارير الأمميَّة التي كانت تتراجع كثيرًا عن رؤية القرار (٢٢١٦). توالى تعيين مبعوثين أمميِّين، ووصولهم لقرابة أربعة مبعوثين، دون أن يُقدِّموا جميعًا أيَّ رؤية عمليَّة وواضحة لحلِّ الأزمة اليمنية، مِن جمال بن عمر (٢٠١١م- ٢٠١٥م) وحتَّى إسماعيل ولد الشَّيخ (٢٠١٥م- ٢٠١٨م)، مرورًا بالمبعوث البريطاني "مارتن جريفيث" (٢٠١٨م- ٢٠٢١م)، وصولًا إلى المبعوث السُّويدي "هانز جروندبرج".

وبتعيين مبعوث أمميٍّ خاصٍّ لليمن -حينها- مِن قبل مجلس الأمن، دخل اليمن مرحلة جديدة، تمَّ فيها تجاوزُ المسار الثَّوري والثَّورة الشبابيَّة، إلى تدويل الأزمة اليمنية، وبعبارة أخرى: كان قد تمَّ التَّأسيس لمرحلة إجهاض الثَّورة تمامًا بتحويلها مِن مسارها الثَّوري التَّغييري، بالانتقال السِّياسي الدِّيمقراطي، إلى مسار مختلف كلِّيًّا، وهو مسار الأزمة التي عطَّلت مسار الانتقال السِّياسي والثَّوري معًا، ومهَّدت لحالة الحرب والاقتتال الأهلي، الذي تَمَّ تدشينُها بـ«المبادرة الخليجية» وآليَّتها التَّنفيذية، التي أوصلت المشهد إلى مرحلة الفوضى، بدفع جماعة الحوثي -المشاركة حينها في الحِوار الوطني- لاقتحام صنعاء بصورة مسلَّحة، بغض النَّظر عمَّا تقوم به مِن حروب، والذي توِّج بعد ذلك بانقلاب ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ليدخل اليمن بذلك مرحلة صراع مفتوح.

المبادرة الخليجية وشباب الثورة:

شكَّلت «المبادرة الخليجية»، التي أُعلِنَت في ٣ أبريل ٢٠١١م، مرحلة مختلفة عن مشهد ١١ فبراير الثَّوري، إذ دشَّن المجتمع الدُّولي، بواسطة دول مجلس التَّعاون الخليجي والمملكة العربية السُّعودية تحديدًا، مرحلة متقدِّمة مِن الالتفاف على ثورة فبراير، وأولى خُطُوات تحويلها مِن حالة الثَّورة إلى حالة الأزمة السِّياسية، ومِن ثمَّ الدَّفع بها تدريجيًّا إلى مسار آخر، لا علاقة له بثورة فبراير الشَّبابية السِّلمية.

وكانت أولى خُطُوات هذا المشهد سحب البساط مِن تحت أقدام شباب ثورة فبراير، تمهيدًا لإزاحتهم عن المشهد بشكل كلِّي.

وجاءت «المبادرة الخليجية»، التي أطلقتها دول مجلس التَّعاون الخليجي، بقيادة السُّعودية، كمشروع اتِّفاق سياسي لتهدِئة ثورة فبراير الشَّبابية السِّلمية، وترتيب نقل نظام الحكم والسُّلطة في اليمن، وهي الاتِّفاقية التي عُدِّلت لأكثر مِن صيغة، حتَّى انتهت لصيغتها الأخيرة بعد انسحاب قطر مِنها، وخلَصت إلى اتِّفاق سياسي لنقل السُّلطة عن طريق انتخابات بمرشَّح رئاسي واحد، هو نائب الرَّئيس -حينها، عبدربِّه منصور هادي، وكانت تلك الانتخابات أقرب للاستفتاء مِنها إلى الانتخابات الدِّيمقراطية.

وهكذا اتضح الهدف مِن «المبادرة الخليجية» بتعطيل مسار فبراير الثَّوري، مِن خلال تحويلها إلى مجرَّد أزمة سياسية بين أحزاب «اللِّقاء المشترك» المعارضة، و«المؤتمر الشَّعبي العام» الحزب الحاكم، ومِن ثمَّ التَّحكم بمسار الأزمة تاليًا، عبر شروط المبادرة وآليَّاتها التَّنفيذية، التي تحوَّلت إلى صيغة فوق دُستورية بموجب نصِّ المبادرة نفسها[٤٠].

(٤٠) نصَّت "المبادرة الخليجية" على عدَّة نقاط رئيسة، كان أهمَّها تفويض رئيس الجمهورية نائبه بجميع صلاحيَّاته الدُّستورية، والذَّهاب لتشكيل حكومة وحدة وطنية مناصفة بين المعارضة والحزب الحاكم، والدَّعوة لإجراء انتخابات رئاسية بمُرشَّح واحد، على أن يكون الرَّئيس المنتخب ممثِّلًا للحزب الحاكم وشركائه، ويكون رئيس الوزراء ممثِّلًا لطرف المعارضة، ويمكن الرُّجوع إلى صيغة المبادرة المحفوظة بموقع المركز الوطنيِ للمعلومات على الرَّابط التَّالي:
https://yemen-nic.info/sectors/politics/trans/initiative.php

وبالفعل شكَّلت «المبادرة الخليجية» مرجعية سياسية فوق دُستورية، للمشهد السِّياسي اليمني كلِّه، وبدأت أولى خطوات التَّحكم بالمشهد اليمني، بعد تعطيله ثوريًّا، وإزاحة كلِّ شباب الثَّورة عن المشهد، واستبدالهم بشباب مِن خارج المشهد الثَّوري ككلٍّ، وبتواطؤ مُخزٍ يصل إلى مرحلة الخيانة، مِن قبل الأحزاب السِّياسية، التي اكتفت بتصعيد عدد مِن أفرادها للواجهة كقادة ثوريّين، تمَّ إضافتهم إلى قائمة لجنة الإعداد والتَّحضير للحوار الوطني، ومِن ثمَّ للأمانة العامَّة لمؤتمر الحوار الوطني[٤١]، ثمَّ كأعضاء في مؤتمر الحوار الوطني.

أمَّا مؤتمر الحوار الوطني فلم يكن غير تحصيل حاصل لما تمَّ سابقًا، في قرار تشكيل لجنة الإعداد والتَّحضير للحوار الوطني، والذي

(٤١) شُكِّلت لجنة الإعداد للحوار الوطني مِن شخصيَّات حزبية، مناصفة بين أحزاب "اللِّقاء المشترك" و"المؤتمر الشَّعبي العام"، وكذلك بعض الشَّباب مِن خارج صفوف الثَّورة وقياداتها الشَّابَّة، وكانت هذه أولى خطوات إزاحة شباب الثَّورة، واستبدالهم بوجوه لا علاقة لها بالثَّورة، وإنَّما لعلاقاتها بالسِّفارات والمنظَّمات الدُّولية، وهو ما تمثَّل بعد ذلك في تحييد وإزاحة شباب الثَّورة عن المشاركة الفعلية في إدارة المسار السِّياسي للتَّغيير التَّوافقي حسب "المبادرة الخليجية" وآليَّاتها، والأنكى مِن ذلك أنَّ الذين تمَّ استيعابهم في هذه الأُطُر مِن شباب الثَّورة تمالؤُوا وتواطؤُوا على إزاحة زملائهم عن المشهد الثَّوري تمامًا، وهو ما أسهم في الذَّهاب نحو المحاصصة الحزبيَّة بعد ذلك، تلك المحاصصة التي أسهمت في إعادة خارطة التَّحالفات السِّياسية التي كان في مقدِّمتها انفراط عقد تحالف "اللِّقاء المشترك"، وتشكيل تحالف جديد بين "المؤتمر الشَّعبي العام" وجماعة الحوثي، والذين رتَّبوا بعد ذلك للانقلاب على الحوار الوطني كلِّه، وإسقاط الدَّولة والعملية السِّياسية كلِّها، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. يمكن العودة إلى صيغة قرار التَّشكيل وأعضاء اللَّجنة على الرابط التالي:
https://yemen-nic.info/sectors/politics/trans/law9.php

تدخَّلت فيه المحاصصة الحزبية، وكان للسِّفارات الغربيَّة فيه دور واضح في اختيار شخصيَّات لم يكن لها أيُّ علاقة بالثَّورة والنِّضال، بل هي شخصيَّات أقرب لشخصيَّات كرتونية، لا وزن سياسي لها، تتلقَّع تحت عباءة التُّكنوقراط، بعيدة عن مسار السِّياسة والنِّضال الثَّوري والسِّياسي معًا.

ولهذا تمكَّنوا مِن خلال مؤتمر الحوار الوطني مِن تضييع وإفراغ العمل الثَّوري مِن مضامينه، بعد تجريده مِن أيِّ فعالية ثورية يمكنها أن تعيد الزَّخم الثَّوري مرَّةً أخرى، في حال أيِّ التفاف على إرادتها الثَّورية. وما حدث كان العكس تمامًا، إذ تمَّ إجهاض الفعل الثَّوري، وإبعادُ شَّباب الثَّورة عن دائرة الفعل والتَّأثير، وتكريس مفهوم الأزمة السِّياسية بين السُّلطة والمعارضة، على مفهوم الثَّورة الشَّبابية الشَّعبية السِّلمية، ومِن هنا يمكننا القول: إنَّ ثورة الشَّباب اختُطفت، وحُرفت عن مسارها، والتُفَّ عليها وعلى مطالبها.

يبقى أنَّ تورُّط شباب الثَّورة الحزبيّين في هذه المسرحيَّة يعدُّ واحدًا مِن أكثر صور الانحطاط السِّياسي، حيث أسهم في ضرب الثَّورة الشَّبابية وإفراغها مِن مضامينها وأهدافها بتلك الطَّريقة. فالمواقف التي اتَّخذها بعض هؤلاء الشَّباب، ومضيُّهم مع مخطَّط إجهاض مسار الثَّورة، والالتفاف عليها وعلى أهدافها، كان سلوكًا مُخزيًا للغاية، ومليئًا

بصور الانتهازية السِّياسية، وغياب الوعي الثَّوري والسِّياسي عند هؤلاء الشَّباب، والذي جِيءَ بهم مِن خارج مسار الفعل النِّضالي الثَّوري، وزُجَّ بهم في معترك سياسي لم يكونوا على مستوى تحدِّياته ومعاركه التي تتطلَّب رصيدًا نِضاليًّا تضحويًّا كبيرًا، كانوا يفتقرون إليه تمامًا.

لقد وجد هؤلاء الشَّباب، بمجرَّد إعلان «المبادرة الخليجيَّة»، أنفسهم منساقين تمامًا مع هذا المسار، الذي كان واضح الأهداف منذ البداية، في سبيل الالتفاف على ثورة فبراير الشَّبابيَّة السِّلمية، وتجريدها مِن وهجها وأهدافها؛ وهذا الذي تمَّ لاحقًا مِن خلال هذه المبادرة التي بدأت بإزاحة شباب الثَّورة عن الحضور في واجهة المشهد، وانتهت بتحويل مسار الثَّورة إلى أزمة سياسية بين الأحزاب، وهو ما مهَّد الطَّريق تالياً لضرب الثَّورة تمامًا، مِن خلال تحالف الرَّئيس «صالح» وجماعة الحوثي للانقلاب على الثَّورة، وإسقاط اليمن كلِّها تحت يد مليشيات طائفية، برضًا وتخطيط خليجي واضح، لدفن ثورة فبراير بشكل كلِّي.

الوضع لم يصل هذه المرحلة إلَّا بعد أن كانت الثَّورة قد أُفرِغت مِن قرارها الثَّوري، بفعل التَّدخُّل السَّافر من قِبل الأحزاب في مسار الأحداث، منذ اللَّحظة الأولى للتَّأطير المكاني والسِّياسي للثَّورة، مِن خلال تشكيل ما سُمِّي باللَّجنة التَّنظيمية للسَّاحة، التي ضمَّت معظم النَّاشطين والحزبِيِّين الشَّباب الذين استأثروا بالقرار، وجَيَّرُوه لصالح

القُوى الحزبية، خاصَّةً حزب «الإصلاح»؛ ولهذا استقال عددٌ مِن النَّاشطين مِن هذه اللَّجنة مبكِّرًا.[٤٢]

وهذا ما أكَّده النَّاشط والقيادي البارز في ثورة ١١ فبراير، الدُّكتور محمَّد الظَّاهري، بقوله في إعلان استقالته الشَّهيرة: «وبعد مُضيِّ عام ونصفٍ على قيام ثورتنا تبيَّن أنَّ المسار السِّياسي قد كبَّل المسار الثَّوري، ولم يعُد رافدًا له، كما يُلاحظ حدوثُ بعض الأمور غير المرغوب فيها، إضافة إلى أنَّنا في كُلٍّ مِن اللَّجنتين (لجنة الحوار واللَّجنة التَّنظيمية) والمجلس الوطني قد عجزنا عن مواجهتها وأخفقنا في الحدِّ مِن آثارها غير الإيجابيَّة على ثورتنا»[٤٣].

لقد قَدَّمَ «الظَّاهري» نقدًا دقيقًا وصادقًا، في استقالته المسبَّبة تلك، باعتبار هذه الكِيانات أفرغت القرار الثَّوري، وأسهمت في تحويل

(٤٢) تشكَّلت اللجنةُ التَّنظيميَّة لإدارة ساحة الاحتجاجات أمام جامعة صنعاء، مِن ناشطي الثَّورة الحزبيِّين والمستقلِّين، وكان على رأسهم: توكُّل كرمان، ومحمَّد الظَّاهري، وخالد الآنسي، وأحمد سيف حاشد، وعبدالباري طاهر، وحبيب العريقي، ورضوان مسعود، وهاني الشَّيباني، وفخر العزب، وعلي العماد وغيرهم، لكنَّ عددًا مِن هؤلاء استقال، وفي مقدِّمتهم الدُّكتور محمَّد الظَّاهري الذي قدَّم استقالته، وتوكُّل كرمان، وخالد الآنسي، اللَّذَين انسحبا بعد مجزرة مجلس الوزراء وبنك الدَّم، وقبلهم انسحب عبدالباري طاهر، وأحمد سيف حاشد، لكن اتَّسَمَت استقالة الظَّاهري التي أعلنها، ونشرها في عدد مِن المواقع الإلكترونية، بكونها استقالة مسئولة ومسبَّبة وواضحة. تجدونها على الرابط التالي:
https://almasdaronline.com/articles/78946

(٤٣) الآن أستقيل، محمَّد الظَّاهري، المصدر أونلاين، في: ٢٠١٢/٧/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://almasdaronline.com/articles/78946

الثَّورة إلى أزمةٍ سياسية. وهذا النَّقد المبكِّر للدُّكتور، وآخرين غيره، لم يَلقَ آذانًا مُصغية حينها. والأكثر مرارة اليوم أنَّ الثَّورة لم تحظ بقراءة واقعية ودقيقة لمراجعتها وتقويمها، بل ظلَّت محلَّ جدل دائم بين فريقين: فريق يراها نكبة، وآخر يراها ثورة وإن لم تكتمل أهدافُها بَعدُ.

الخلاصة:

فشل نظام الرَّئيس «صالح» فشلًا ذريعًا في وصم ثورة فبراير، وتنميطها، بأنَّها ثورة حزبية معارضة، ومِن ثمَّ فشل في القضاء عليها سياسيًّا، وتمكَّن الثُّوَّار بوعي كبير مِن عدم الانجرار لمخطط ضرب بعضهم ببعض، كحزبيِّين ومستقلِّين. لهذا، ظلَّت الثَّورة ثورة شعبية سلمية، وحافظت على سلميَّتها كثيرًا في وجه محاولات مستميتة لضربها، سياسيًّا وأمنيًّا وعسكريًّا. وكلُّ هذا الفشل في ضربها كان نتيجة للوعي الكبير الذي حمله ثوَّار فبراير، والمتمثِّل بوحدة الهدف والمصير لكلِّ الشَّباب الذين انخرطوا بتلك الثَّورة؛ ولكنَّ المشكلة كمُنَت في أنَّ الأحزاب السِّياسية المعارضة تمكَّنت مِن اختطاف القرار الثَّوري للشَّباب تاليًا، ومِن ثمَّ التَّحكُّم في مسارات الثَّورة، والتي تحوَّلت بفعل هذا الاختطاف الحزبي إلى أشبه ما تكون بأزمة سياسية، وقدموا بذلك خدمة كبيرة لـ«صالح» ونظامه، بالجلوس معهم على طاولة مفاوضات، والذَّهاب لتقاسم السُّلطة بعد ذلك.

لقد نجحت الثَّورة في إسقاط نظام «صالح»، ممثَّلًا بشخصه الذي تنازل عن السُّلطة، وإن بطريقة مخاتلة، لكنَّها أسقطته حتمًا، غير أنَّهم -أي االثُّوَّار- فشلوا فشلًا كبيرًا أمام تغوُّل القوى الحزبية، التي كانت سببًا مباشرًا في تعثُّر المسار الثَّوري والثَّورة، وفي وصولها لما وصلت إليه مِن وضع أفاق اليمنيُّون جميعًا أمامه، وهو مشهد الحرب الذي انحرفت نحوه الثَّورة والثُّوَّار، وتمَّ الزَّجُّ بها مِن خلاله بفعل خيانة «صالح»، وتحالفاته الانتقامية التي ختمها بالتَّحالف مع «الإمامة» لتمكينها مِن العودة مجدَّدًا، بعد نصف قرن مِن القضاء عليها.

الفصل الثالث

فبراير والقبيلة والسِّلاح

تمهيد:

إنَّ أي دارس للمجتمع اليمني، وتاريخ دويلاته وثوراته، لا يستطيع أن يتجاوز القبيلة اليمنيَّة، باعتبارها طريقةً للتَّنظيم الاجتماعي على مستوى جماعة ما تتشاطر الهُوِيَّة السُّلاليَّة والأراضي والأعراف، ولا تَضُمُّ تحت جناحها جميع السُّكَّان، وتتَّسم في ذاتها بتنوعٍ واضحٍ(٤٤).

للقبيلة جذور ضاربة في تاريخ عريق، يربو على آلاف السِّنين، كما أنَّها أحد العوامل السِّياسية التي لا خلاف حول دورها المركزي. ولا يعني دوام العامل القَبَليّ، الذي لاحظه علماء الآثار والنُّقوش والمؤرِّخون، وعلماء الأنثروبولوجيا، أنَّ القبيلة تركيبة جامدة، فإنَّ المكوّن القَبَلي المتجذِّر في مجتمع يمرُّ بمنعطف تاريخي حقيقي يخضع هو الآخر لتغيُّرات كبيرة(٤٥).

لهذا فإنَّ كثيرًا مِن المراقبين لمسار ثورة ١١ فبرير ٢٠١١م السِّلمية اليمنية يُدرِكون جيّدًا أنَّ ثمَّة شيئًا ميَّز هذه الثَّورة عن مثيلاتها مِن ثورات الرَّبيع العربي؛ وربَّما جعلها أكثر جذبًا للمتابع عن سواها، وذلك لعوامل عدَّة، كان في مقدِّمتها طبيعة بُنية المجتمع اليمني القَبَلِيَّة

(٤٤) اليمن.. المنعطف الثوري، مجموعة مؤلفين، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط١/ كانون الثاني ٢٠١٧م: ص١٦٩.
(٤٥) اليمن.. المنعطف الثوري، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق: ص١٧٠.

والجهوية، الذي أثبت بالثَّورة قدرته على تجاوز كثير مِن عوائق تشكُّل اجتماع سياسي يمني، في حين ظلَّ البعض ينظر للقبيلة كأحد أهمِّ عوائق انتظام وقيام هذا الاجتماع السِّياسي المنشود يمنيًّا.

ومع ذلك، فقد شكَّلت القبيلة اليمنيَّة أحد أهمِّ المكوِّنات التي شاركت في أحداث الاحتجاجات الشَّعبية، إلى جانب ما تحوزه مِن تأثير وثِقَل اجتماعي، كما تذهب لذلك طبيعة التَّكوين في شمال اليمن تحديدًا؛ وكان لها -أيضًا- دور سياسي في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، ويتجلَّى ذلك مِن خلال العلاقة القائمة بين مشايخ القبيلة، خصوصًا قبيلتي حاشد وبكيل مِن جانب، والدَّولة والنِّظام السِّياسي مِن جانب آخر. وهذا الدَّور المتعاظم للقبيلة هو في حقيقته لمشايخ القبائل، ويعود ذلك إلى قصور في بناء الدَّولة وتوجُّهات النُّخبة الحاكمة وطبيعة إدارتها، كما يذهب إلى ذلك د. عادل الشَّرجبي في دراسته «القصر والدِّيوان»[٤٦].

هذا الحضور للقبيلة في المشهد السِّياسي ليس حديثًا أو غريبًا عن القبيلة في اليمن، فقد كانت صانعة السِّياسة دائمًا، بتعيين الأئمَّة قديمًا، والرُّؤساء حديثًا منذ قيام الجُمهورية، في ٢٦ سبتمبر

(٤٦) محمد أحمد الحميري، القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م-٢٠١٢م، المركز العربي الديمقراطي، في: ٢٠١٨/٣/١٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=53101#_ftn2

١٩٦٢م، شمالًا، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، جنوبًا. ولم تكن القبيلة دائمًا عائقًا أمام الاستقرار السِّياسي، بقدر ما كانت عاملًا مساعدًا على استقرار النِّظام السِّياسي، متى ما استوعب هذا النِّظام مصالح القبيلة، وحاول نَسجَ علاقة مصالح متبادلة بين الطَّرفين، وعدم استعداء القبيلة أو شيطنتها؛ لأنَّها عامل توازن سياسي يَصعُب تجاوزه(٤٧).

وانطلاقًا مِن هذه الزَّاوية، فإنَّ القبيلة تنحاز غالبًا في مشاركاتها السِّياسية باليمن إلى الطَّرف الذي يجيد استمالتها، ويَفهَمُ لغة مصالحها جيِّدًا، وهي المسألة التي تَنَبَّه لها ثُوَّار ثورة ١٧ فبراير ١٩٤٨م، في فترة مبكِّرة مِن فشل الثَّورة، حيث اكتشفوا مِن خلال مراجعاتهم في سجن حجَّة أنَّ أكبر عامل أسهم في فشل الثَّورة هو أنَّها ظلَّت ثورة نخبويَّة معزولة الصِّلة عن بقيَّة مكوِّنات المجتمع، وفي مقدِّمتها القبائل، التي تمَّ تحشِيدها وتجنيدها مِن قِبَلِ الإمام أحمد (وَلِيِّ عهد

(٤٧) نُظِر إلى القبيلة على أنَّها تمثِّل عامل إعاقة دائمة لقيام الدَّولة واستقرار النِّظام السِّياسي، ومِثل هذه السَّردية التي غَلَبَت على رؤية اليسار اليمني وتقييمه لموضوع القبيلة، تفتقر إلى قراءة تاريخية دقيقة، وهو ما شكَّل واحدة مِن إشكاليَّات فهم تركيبة المجتمع اليمني وديناميَّاته، كما أنَّها قراءة غير منهجية، لأنَّها تنظر إلى القبيلة على أنَّها كتلة واحدة، لا يُمكِنُ فصل بعضها عن بعض، وبالتَّالي تفترض حالة صدام دائم معها. وهي مقاربة لا تستقيم مع حقيقة أنَّ القبيلة كأيِّ طبقة مِن هذا الشَّعب، يُهِمُّها وجود دولة تُلَبِّي احتياجها إلى الخدمات الأساسية، كالتَّعليم والصِّحَّة والكهرباء والطُّرق وغيرها؛ إذ أصبحت هذه الأمور ضرورية بالنِّسبة إليها مع انخراط أفرادها في التَّعليم؛ فحينما تجد القبيلة أنَّ هذه الخدمات متوفِّرة، فإنَّها تنظر إلى الدَّولة كضرورة وجودية، أمَّا إن لم تكن الدَّولة بهذه الصُّورة فإنَّ القبيلة أوَّل مَن يتمرَّد عليها.

الإمام يحيى)، ومِن ثمَّ تمكَّن مِن ضرب الثُّوَّار واجتياح صنعاء وإسقاطها وإسقاط الثُّوَّار، بعد ٢٦ يومًا مِن قيام الثَّورة[٤٨].

وإثر تلك المراجعات خَلَصَت مقاربة الثُّوَّار إلى أنَّ ضرب الإمامة يحتاج إلى توحيد جميع الجهود، وفي مقدِّمتها جهود المجتمع الذي يجب أن يُنتشَل مِن حالة الجهل والتَّخلُّف الذي هو فيه، والدَّفع بالنُّخَب القَبَلِيَّة إلى الواجهة، وتسييسها مِن خلال دمجها في العمليَّة النِّضالية ضدَّ الإمامة، وهذا ما تحقَّق في معظم مراحل ثورتي سبتمبر وأكتوبر بعد ذلك، حيث انخرطت القبيلة بشكل أو بآخر في المسار الثَّوري؛ لكنَّ هذه الإستراتيجية لم تستمر حتَّى النِّهاية للأسف، بمعنى أنَّ الأنظمة السِّياسية المتعاقبة اختلف تقديرها ورؤيتها للمسألة القَبَليَّة، ولم يَطَّرد تعاملها معها على نهج واحد.

فالأحزاب والتَّيَّارات السِّياسية، التي لم تَعِ جيِّدًا طبيعة التَّركيبة القَبَليَّة للمجتمع، تشكَّل لديها تصوُّر أنَّ بُنيَة القبيلة مضادَّة بالضَّرورة لفكرة الدَّولة وحضورها في المجتمع، وهو تصوُّر غير دقيق إلى حدٍّ ما، بعبارة أوضح: يُمكِن للقبيلة أن تكون عاملًا مساعدًا في تقوية الدَّولة وحضورها، ويمكن أن تتحوَّل إلى عامل إعاقة أيضًا، وكلُّ ذلك يتوقَّف

(٤٨) باعتقادي، يعتبر كُتَيِّب "من وراء الأسوار"، لمحمَّد أحمد نعمان، مِن أهمِّ وثائق وكتب ثورتي فبراير ٤٨، وسبتمبر ٦٢، لما تضمَّنه مِن نقاشات ومراجعات حقيقية، وشجاعة في تناول مكامن الفشل الذي وقع فيها الثُّوَّار الأوائل في (٤٨)، وكيف يجب تصحيحها وتجنُّبها، وإيجاد البدائل التي تمكَّنوا مِن خلالها مِن تفجير ثورة (٦٢)، خلال عشر سنوات مِن الثَّورة الدُّستورية الأولى والأم.

على طبيعة التَّعاطي والتَّعامل مع مفهوم القبيلة، وديناميَّتها في المجتمع، والاجتماع السِّياسي اليمنيِّين -على حدٍّ سواء.

فمثلما يذهب البعض إلى أنَّ «استمرارية البنية القَبَلِيَّة، ارتبط شرطيًّا بضعف الدَّولة وجهازها الإداري والسِّياسي»[٤٩]، فإنَّه «كلَّما برزت الدَّولة كجهاز سياسي وإداري قوي اتَّجهت التَّكوينات القَبَلِيَّةُ إلى الاضمحلال والاندماج في إطار الدَّولة»[٥٠]. وهذه مقاربة مهمَّة لفهم طبيعة دينامية عمل القبيلة بشكل عامٍّ؛ وهي أنَّ القبيلة في الحالة اليمنية، ورُبَّما في غيرها، تَغِيب كإطار وعصبوية ناظمة لأفرادها كلَّما حضرت الدَّولة وسطوتها القانونية والمؤسَّسية، وتعاود الحضور والبروز كلَّما غابت الدَّولة وضَعُفَت مؤسَّساتها الحاكمة.

وثَمَّةَ مقاربة مغايرة لهذه تمامًا، وهي «أنَّ أبناء القبائل في الوقت الحاضر أصبحوا يطمحون إلى عملية التَّحضُّر والنُّمو، وإدخال الوسائل العصرية إلى حياتهم ومصادر إنتاجهم، إلَّا أنَّهم -في الوقت نفسه- مُصِرُّون على أن تُحترَم القيم الاجتماعية والأصول العُرفية التي يتمسَّكون بها، ويلتزمون بالحفاظ عليها»[٥١].

---

(٤٩) ثلاثية الدولة والقبيلة ومنظمات المجتمع المدني في اليمن، فؤاد الصلاحي، مركز المعلومات والتَّأهيل لحقوق الإنسان، تعز- اليمن، ط١/٢٠٠٢م: ص٣٨.

(٥٠) ثلاثية الدولة والقبيلة ومنظمات المجتمع المدني في اليمن، فؤاد الصلاحي، مرجع سابق: ص٤٠.

(٥١) القبيلة والدولة في اليمن، فضل أبو غانم، دار المنار، القاهرة- مصر، ١٩٩٠م: ص٤١٠.

ومثل هذه المقاربة أيضًا ثمَّة ما يُعزِّز وجودها، وإن بمعنى آخر، «فقيم المجتمع القبلي لم تَذُب رغم النُّمو السَّريع للمُدن، ورغم ارتفاع نسبة التَّعلُّم والتَّعرُّض لوسائل الاتِّصال الجماهيري، وما تزال هذه القيم معيشة ومتأصِّلة لدى كثير مِن أبناء الشَّعب اليمني»[٥٢]؛ وهذا ما يجعل مِن مقاربة الدَّور القَبَلي في الحقل السِّياسي اليمني محلَّ جدل دائم هنا، أي إنَّ هذا الدَّور مهما اضطَّربت مفاهيم مقاربته يَظَلُّ -باعتقادي- واحدًا مِن الإشكاليات التي يمكن إعادة قراءتها في ضوء تحوُّلات المشهد السِّياسي اليمني الدَّائمة، ومحاولة تأطيره في سياق أقرب إلى فهم ظاهرة القبيلة كما هي، وليست كبُنية اجتماعية جامدة لا تتحوَّل ولا تتبدَّل.

القبيلة في قلب الثَّورة:

أثبتَت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، وانخراط القبيلة فيها بذلك الشَّكل، أنَّ المفاهيم الجامدة في التَّعاطي مع القبيلة، ليست صحيحة بالمطلق، وأنَّ البُنَى القَبَلِيَّة قابلة للتَّحوُّل والتَّبدُّل بشكل كبير، وأنَّ عددًا مِن المفاهيم الاجتماعية والسِّياسية حول القبيلة يخبرنا بأنَّها لم تَعُد تلك الكتلة البشرية التي تأتمر برأي شيخ القبيلة الذي يملك وحده صلاحية

(٥٢) الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢م- ١٩٩٠م، محمد محسن الظاهري، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، ١٩٩٦م: ص٢١٥.

توجيهها هنا أو هناك، بل القبيلة متعدِّدة ومتنوِّعة كتنوُّع المجتمع ذاته، فتجد في القبيلة المنتمي حزبيًّا، أكثر مِن انتمائه إلى القبيلة، والعكس أيضًا، وتجد المستقلَّ سياسيًّا، «فالقبيلة لم تُكَوِّن كتلة واحدة، لا قديمًا، ولا حديثًا، ولا في المستقبل»[٥٣].

إنَّ أيَّ مقاربة لهذا التَّحوُّل الحاصل للقبيلة اليمنية لا يخرج عن زاوية المقاربة لأيِّ حراك اجتماعي احتجاجي حاصل، باعتبار القبيلة مكوِّنًا اجتماعيًّا. وما يجري على أيِّ حراك اجتماعي ينال بالضَّرورة هذه البُنية الاجتماعيَّة القَبَليَّة، وينطبق عليها ما ينطبق عليه. إي إنَّ أيَّ حركة اجتماعيَّة هي حراك احتجاجي بالضَّرورة، بالنَّظر إلى الهدف الرَّئيس مِن هذا الحَراك، وهو التَّغيير، «إذ إنَّ الحركات الاجتماعيَّة بشكل عامٍّ، والحركات الاحتجاجيَّة بشكل خاصٍّ، لا يمكن تسميتها كذلك ما لم يكن التَّغيير هو بيت القصيد، وأهمَّ ملامحها، سواء كان ذلك تغييرًا كبيرًا أو محدودًا، إستراتيجيًّا أو مرحليًّا»[٥٤].

ولا يمكن فهم هذا المسار لأهداف الاحتجاجات الثَّورية التي انخرطت فيها القبيلة اليمنيَّة، في ٢٠١١م، إلَّا مِن خلال فهم التَّطوُّرات الكبيرة في المجال الثَّقافي والسِّياسي على مدى سنوات ما بعد

(٥٣) محمد صلاح، في حوار أجريته معه، بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٢م.
(٥٤) القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١-٢٠١٢م، محمد أحمد الحميري، المعهد الديمقراطي العربي، مرجع سابق.

الجمهورية، والتي أسهمت بشكل كبير في هزِّ مفاهيم وتصوُّرات أفراد القبائل حول أنفسهم أوَّلًا، وتصوُّرات الآخرين أيضًا حول القبيلة. تلك التَّصوُّرات التي حاولت أن تضع القبيلة دائمًا في موقع المعيق لأيِّ كفاح سياسي نحو تشكيل اجتماع سياسي أقرب إلى التَّصورات الوطنيَّة الحديثة، كقيام نظام جمهوري ديمقراطي تعدُّدي، رغم أنَّ بعض الأنظمة الحاكمة حاولت أن تظلَّ مُمسِكة بعصا القبيلة، واستخدمتها كهراوة في وجه أيِّ مطالب سياسية وطنية للنَّاس.

لكنَّ أحداث الرَّبيع العربي، التي تجلَّت بثورة ١١ فبراير ٢٠١١م اليمنية، أثبتت فعلًا أنَّ القبيلة جزء مِن النَّسيج الاجتماعي لليمن ككل، ويجري عليها ما يجري على هذا المجتمع مِن تحوُّلات وتغيُّرات، ولهذا وجدنا أنَّ القبيلة وجدت نفسها حيث يكون الشَّعب كلُّه، في السَّاحات والميادين، وتَرَكَت كلَّ حساباتها القبليَّة ومصالحها، وخرجت إلى السَّاحات وتخطَّت سلطة شيخ القبيلة المرتبطة بالنِّظام السِّياسي، وعبَّر معظم أفراد القبيلة عن آرائهم بعيدًا عن سلطة المشايخ ومصالحهم السِّياسية.

ولم يتوقَّف التَّحوُّل عند هذه الصُّورة في التَّعبير عن الرَّأي الرَّافض للظُّلم، بل امتدَّ بدلالاته إلى مدى أبعد مِن ذلك، بالتَّعبير السِّلمي المدني عن مطالبها وحقوقها، بعيدًا عن النَّمط الذي رُوِّج عن القبيلة

المسلَّحة والعنيفة في التَّعبير عن مطالبها؛ لهذا رأينا كيف خرج أفراد القبائل إلى السَّاحات، مُلقين بأسلحتهم، شأنهم شأن سائر المواطنين، لا يحملون سوى مطالبهم المدنية السِّلمية في الحقِّ بالعيش بحرِّية وكرامة وتغيير النِّظام الحاكم.

وهذا التَّغيُّر في فكر وسلوك القبائل -ولا أقصد هنا كلَّ القبائل، بل النِّسبة الكبرى مِنها- يُشِير إلى مدى التَّحوُّلات داخل الأنساق الثَّقافيَّة لهذه القبائل، التي ظلَّ يُنظر إليها على أنَّها ذات مفاهيم وتصوُّرات سياسيَّة واجتماعيَّة صعبة التَّغيير، لكنَّ هذه الثَّورة جاءت وكأنَّها مختبر حقيقي للمجتمع اليمني، بجميع فئاته، يكشف مدى ما اعتراه مِن تحوُّلات كثيرة على مختلف المستويات.

لكن قد يجادل البعض بأنَّ القبيلة ذاتها قد تمَّ تسييسها، وأنَّ الانقلاب الحاصل في داخل بنية القبيلة المفاهيمية هو انقلاب سياسي على سلطة المشايخ، وأنَّ الأحزاب السِّياسية أسهمت في ذلك، بشكل أو بآخر، ولهذا فالقبيلة التي خرجت إلى السَّاحات مؤيِّدة للثَّورة أو مصطفَّة ضدَّها هي في الأخير القبيلة التي تَمَّ تسييسها، وبالتَّالي لا يمكن أن يستقيم الحديث عن تحوُّل ثقافي كبير في أنساق القبيلة الثَّقافية والسِّياسية.

وبعيدًا عن مدى دِقَّة مثل هذه الجدليَّة مِن عدمها، فإنَّ مجرَّد وجودها دليل على تحوُّلات داخل بنية وذهنيَّة القبيلة التي ظلَّت لفترات طويلة عصيَّة على التَّفكيك والتَّغيير، وبَقِيَت كتلة واحدة في يد شيخ القبيلة، ومتصرِّفها الأوحد، في حين أنَّ ما جرى لهذه القبيلة خلال خمسين سنة مِن الثَّورة، أحدث الكثير مِن التَّحوُّلات داخلها، بالتَّعليم والتَّسييس والإعلام، وغيرها مِن المؤثِّرات، التي أسهمت بشكل أو بآخر في الدَّفع بالقبيلة بعيدًا عن سلطان الشَّيخ، وتوظيفها في معركة المصالح الشَّخصيَّة للطَّبقة المشيخيَّة، التي ظلَّت تستخدم القبيلة كورقة وعصا بيدها، تستجلب بها منافع خاصَّة بها على حساب القبيلة وحقوق أفرادها، لعقود طويلة.

لهذا، لم يكن مِن المفاجئ انقسام القبيلة سياسيًّا، وخروجُها للمطالبة بحقوقها ومصالحها، في إطار الصَّالح الوطني العام، باعتبارها جزءًا مِن النَّسيج الوطني كلِّه، وليست عالمًا منعزِلًا. هذا الخروج الذي عبَّرت عنه القبيلة بأرقى صور الخروج والنِّضال السِّلمي المدني، الذي أبهر المراقبين للمشهد اليمني، مِن خارجه، والذين كانوا يعتقدون أنَّ القبيلة ليست سوى مجاميع مسلَّحة منزوعة الوعي الوطني، يستخدمها الشَّيخ كعصا لتحقيق مصالحه ومصالح النِّظام الحاكم بالنِّيابة.

خرجت القبيلة مجرَّدة مِن السَّلاح إلى ميادين الثَّورة والتَّغيير، لا تحمل سوى الخيام التي نصبتها للاعتصام الطَّويل في الميادين والسَّاحات، وخرج أفرادها في المظاهرات السِّلمية اليومية، وسقط العديد مِنهم منذ الأيَّام الأولى للاحتجاج شهداء، مثلهم مثل بقيَّة أبناء المناطق الأخرى، المطالِبين بالحُرِّية والكرامة والعيش الكريم.

وباعتقادي أنَّ ثورة ١١ فبراير كانت محطَّةً فارقة كشفت وعرَّت كثيرًا مِن المفاهيم والأنماط الجاهزة للوصف والتَّحليل حول القبيلة وأعرافها وخصائصها؛ تلك الصِّيغ الجاهزة التي كانت تُقدِّم القبيلة دائمًا على أنَّها قالب واحد مِن البشر، يتمُّ التَّحكم بهم مِن أعلى سلطة هرميَّة، وهي شيخ القبيلة، ويوجَّهُون مِن خلاله نحو تحقيق أهدافه أو أهداف القبيلة بشكلٍ عام.

صحيح أنَّ ثمَّة مَن حاول توظيف هذا الخروج والاحتشاد القبلي لمصلحته، لكنَّ هذه المحاولات لم تكن سوى نوع مِن العبث، أمام حالة وعي متراكمة لدى القبيلة، قد تكون الأولى لها في تاريخها، وهو ما يعني أنَّ هناك نقلة كبيرة في التَّفكير أحدثته الجمهورية على مدى خمسين عامًا، مِن خلال مدخلات التَّعليم والإعلام والأحزاب والصِّحافة، وصيرورة الوعي المجتمعي، بالضِّدِّ مِن سلطة الحاكم وموروث الثَّقافة القبلية.

كلُّ تلك المؤثِّرات أسهمت بشكلٍ أو بآخر في الارتفاع بوعي الإنسان اليمنيّ بشكل عام، والقبيلة كمنظومة اجتماعية بشكل خاص؛ هذا الوعي الذي ربَّما كان يفوق الوعي السِّياسي للنُّخَب الحاكمة بكثير فيما يتعلَّق بمنظومة الحقوق والوجبات الوطنيَّة.

القبيلة والثَّورة والسِّلاح:

بين حين وآخر، تدور بعض الأحاديث عن أنَّ ثورة ١١ فبراير قامت ولم يكن المجتمع اليمني مُهَيَّأً لمثل هذه الثَّورة السِّلمية في مجتمع قبلي مسلَّح، وأنَّ مِن أسباب تعثُّر ثورة فبراير إسهام القبيلة وسلاحها في إعاقة هذا الانتقال الثَّوري والسِّياسي تاليًا، وأنَّه كان يفترض أن تقوم ثورة مسلَّحة رديفة للحركة الاحتجاجية الشَّعبية السِّلمية، تعمل مِن أجل تحقيق أهدافها بالقوَّة والسِّلاح، بالنَّظر إلى المآل الذي انتهت إليه ثّورة ١١ فبراير حتى اللحظة.

هذه المقولة مِن قبيل المقولات المنمَّطة والجاهزة، والتي تحمل تصوُّرات مسبقة حول القبيلة والسِّلاح بشكل عام، بمعنى أنَّ هذه المقولة ترى أنَّ القبيلة وسلاحها أعاقا الحراك الثَّوري السِّلمي لشباب وثُوَّار فبراير، وإن لم تُصرِّح بهذا مباشرة، لكنَّها تستبطن مثل هذا التَّفسير. وهي في الحقيقة مقولة نمطيَّة مُقولبة بأحكامها المسبقة، أثبتت احتجاجات ثورة ١١ فبراير السِّلمية عدم دقَّتها.

ومِن تهافت مثل هذه المقولة، أنَّها تتجاوز حقيقة أنَّ ساحات الثَّورة كلَّها، بما فيها ساحة تعزَّ التي أُحرقت، لم تلجأ للسِّلاح إلَّا دفاعًا عن النَّفس فقط، وتمَّ تجاوز مرحلة الاحتكام إلى السِّلاح مِن قبل الثَّورة مبكِّرًا، والعودة مجدَّدًا إلى السَّاحة وخيامها، تلك السَّاحة التي ربَّما ستكون أطول ساحة احتجاج في التَّاريخ، باقية حتَّى اليوم؛ إذ لا تزال منذ ١١ عامًا محطَّةً للاحتجاج والتَّعبير عن الرَّأي، رغم حالة الحرب المفروضة على المدينة، التي دُمِّرت وحُوصرت، في مؤشِّر على أنَّ ما خلقته وعزَّزته ثورة ١١ فبراير في ثقافة اليمنيين مِن سلمية ومدنية الاحتجاج لم تستطع وحشية الحرب طمسه وتجاوزه بسهولة.

وكذلك الأمر بالنِّسبة للقبيلة التي رأت أنَّ الاحتجاجات السِّلمية المدنية أكثر قدرة على تحقيق المطالب، بعد أن كان خيار السِّلاح والعنف هو الثَّقافة السَّائدة التي عزَّزها النِّظام السَّابق لدى هذه القبائل التي كانت تلجأ إل القُوَّة دائمًا للمطالبة بحقوقها أو حقوق بعض أفرادها؛ ولهذا انحازت القبيلة في عموم اليمن كلِّه إلى فكرة المطالب السِّلمية الاحتجاجية كخيار أسلم وأكثر ضمانًا لها ولأفرادها وللصالح العام.

صحيح أنَّ مناوشات مسلَّحة وقعت بين القبائل ومعسكرات الحرس الجمهوري، على مشارف العاصمة صنعاء الشَّمالية، في منطقتي نهم

وأرحب[٥٥]، وكذلك داخل حي الحصبة، بالعاصمة صنعاء، لكن كان النِّظام الحاكم فيها هو المبادر لاستخدام السَّلاح ضدَّ شيوخ قبيلة حاشد مِن بيت الأحمر، وليس العكس؛ حيث قام النِّظام بضرب واستهداف بيت الأحمر خلال وجود الوساطة القبلية، بُغية تجريد الاحتجاجات السِّلمية مِن سلميَّتها، نظرًا لأنَّ بيت الأحمر كانوا داعمين للثَّورة الشَّبابية، ولكن نتيجة حالة الوعي الكبيرة لدى هذه القبائل بأنَّ عسكرة الثَّورة هو ضرب لها، تعاطت القبائل بوعي كبير لتجنُّب مزيد مِن المواجهة مع النِّظام حينها[٥٦].

ومِن هنا فما صنعته ثورة فبراير في القبيلة قد يفوق ما أحدثته فترة الخمسين سنة مِن قيام الجمهورية في هذه القبائل، فرغم استفادتها

(٥٥) المواجهات المسلَّحة التي دارت بين قبائل أرحب ونهم ومعسكرات الحرس الجمهوري، في بيت دهرة بالجميمة، نشأت نتيجة خروج القبائل للاعتصام سِلميًّا أمام بوَّابة المعسكر، وذلك لمنعه مِن التَّحرُّك باتِّجاه مأرب وحضرموت، حيث كانت هناك أوامر بالتَّوجُّه لضرب الاحتجاجات السِّلمية في محافظتي حضرموت ومأرب؛ فحاولت القبائل الاعتصام، ومنع تحرك الجيش، لكنَّ الجيش استخدم السِّلاح ضدَّ أبناء القبائل، ما دفع القبائل لاستخدام أسلحتها للدِّفاع عن نفسها. وقد تمَّ تلافي هذه الأحداث سريعًا، وتطويقها وإيقافها، حتَّى لا تتطوَّر إلى مواجهاتٍ مسلَّحة وتتمدَّد إلى بقيَّة المناطق.

(٥٦) تبقى مسألة حادثة جامع النَّهدين، بدار الرِّئاسة بصنعاء، والتي استهدف فيها رأس النِّظام، الرَّئيس "صالح" تحديدًا، لغزًا محيِّرًا حتَّى اللَّحظة؛ فرغم كثرة الرِّوايات التي قِيلت حولها، لكنَّها تظلُّ مسألة معقَّدة، لا يمكن بحالٍ الجزم بتوُّرط القبيلة أو شباب الثوَّرة فيها. وسوف تبقى تلك الحادثة معزولة لا يمكن أن تُعبِّر عن نزوع وتورُّط قَبَلي أو ثوري في تلك الأحداث، وهو ما يستدعي فتح الباب أمام تحقيقات استقصائية دقيقة حول تلك الحادثة بالذَّات، بعيدًا عن الرِّوايات والسَّرديات التي سادت حينها عن الحادث.

مِن الجمهورية في تغيير كثير مِن مفاهيم القبيلة، وسلوكيَّاتها، ونظرتها إلى الدَّولة والعالم، نتيجة انخراط أفرادها في التَّعليم ومِن ثَمَّ في مؤسَّسات الدَّولة ودواليبها، إلَّا أنَّ التَّوظيف السِّياسي للقُوى القَبَلية مِن قِبل النِّظام الذي كان يتعاطى مع القبائل مِن خلال رؤوسها، أي مشايخها، الذين كانوا مرتبطين بمصالح خاصَّة بالأنظمة الحاكمة، قد تمكَّن بهذه العلاقة المشبوهة مِن إعاقة تَمدِين القبيلة ودمجها كمكوِّن اجتماعي شديد القابلية للتَّمدُّن والاستقرار، مِن «أجل أن تظلَّ القبيلة ورقة سياسية في يد هذه الأنظمة، تُوَظِّفها في معاركها السِّياسية على الدَّوام»[٥٧]. ولهذا كان مِن الطَّبيعي جدًّا، أن تتَّسم ثورة ١١ فبراير اليمنيَّة بالسِّلميَّة.

كما أنَّ انخراطَ القبيلة اليمنيَّة في الثَّورة مبكِّرًا كان مؤشِّرًا واضحًا وكبيرًا على مدى الوعي السِّياسي والاجتماعي للقبيلة اليمنيَّة، كحركة احتجاج اجتماعي، لها مطالب واضحة ومُفصَّلة تقع ضمن المطالب العامَّة لجميع أبناء الشَّعب اليمني الذين خرجوا مطالبين بها، ولم يكن للقبائل مطالب خاصَّة بها دون غيرها مِن النَّاس.

لقد تعاظم الوعي السِّياسي للقبائل بشكل كبير، وسكنت السَّاحات أشهرًا طويلة، وكان بمقدورها بعد كلِّ تلك الاعتداءات التي طالت

(٥٧) محمَّد صلاح، من حوارٍ خاصٍّ للباحث معه، بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٢م.

السَّاحات والمظاهرات أن تحتكم إلى السِّلاح المتوفِّر لديها، لكنَّها بذلك الوعي الذي تشكَّل لديها وأنضجته الثَّورة السِّلمية أيضًا، قرَّرت أن تهجر السِّلاح تمامًا، ورأت أنَّ العمل السِّلمي والكفاح المدني خيار أكثر جدوى مِن أيِّ سلاحٍ آخر.

ومِن المفارقات هنا، أنَّ مثل هذا الوعي المدني الكبير، تجاه العنف والسِّلاح، وتغليب الحوار والعمل السِّلمي المدني، كلُّ هذا كان يتَّسق مع دعوات اللَّاعنف التي كان مِن أهمِّ رُوَّادها الدَّاعية السُّوري والمفكِّر العربي، جودت سعيد، الذي ربَّما لم يكونوا قد قرؤوا عنه أو سمعوا به مِن قبل.

يأتي هذا الحديث عن القبيلة والسِّلاح، لتفكيك تلك الصُّورة النَّمطية المعولمة عن القبيلة اليمنيَّة، وعن اليمن عمومًا، باعتباره بلاد القبائل المسلَّحة، وبلاد السِّتِّين مليون قطعة سلاح، حيث يُعَدُّ ثاني دولة في العالم بعد الولايات المتَّحدة الأمريكية في حيازة المواطنين للسِّلاح[٥٨].

إنَّ الأحكام الجاهزة على المجتمعات كالقوالب الجاهزة لتشكيل أيِّ شيء يُراد تشكيله، وذلك بهدف خَلقِ صورة نمطيَّة عن هذا المجتمع أو

(٥٨) مقولة: "اليمن بلاد السِّتِّين مليون قطعة سلاح"، مقولة لا يُعرَف لها مصدر على الإطلاق، لكنَّها حاضرة في كلِّ التَّناولات الإعلاميَّة، وتُساق كمسلَّمة لا جدال فيها، تمامًا كمسلَّمة القبيلة والعنف، وهي كلُّها مقولات تُنمَّط وتصبح قوالب جاهزة للاستخدام، دون أيِّ تمحيص لصحَّتها مِن عدمها. وقد بحثت طويلًا عن مصدر لمعلومة السِّتِّين مليون قطعة سلاح فلم أجده مطلقًا.

ذلك؛ ولهذا سعى النِّظام الحاكم خلال ثلاثة عقود لترويج فكرة المجتمع القَبَلي المسلَّح، وفكرة أنَّ اليمن بلد الثَّارات القَبَلية، وموطن العنف والتَّخلُّف، وهي مقولات مقولبة تُرمَى جزافًا، لأهداف سياسيَّة بحتة، تُوَظِّفها بعض الأنظمة لتحقيق مكاسب سياسيَّةٍ لصالحها، وتُسوَّق كحقائق غير قابلة للنِّقاش. وهذا ما كَشَفَته بجلاء ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، لا سيَّما ما يتعلَّق بهذه المقولات الجاهزة والنَّمطيَّة، والتي كان مِن ضمنها أنَّ اليمن بلاد «الإرهاب» و«القاعدة» و«الجماعات المسلَّحة» عمومًا، وكلُّها مقولات لا تثبت أمام التَّحقيق والواقع، بل تسقط أمام أبسط جهود التَّحقيق للتَّأكد مِن صحَّتها. ولهذا كانت ثورة ١١ فبراير ومدنيَّتها هي المحطَّة الأهمُّ في تاريخ اليمن المعاصر، والتي أسقطت كلَّ المقولات الجاهزة والمقولبة عن اليمن، مجتمعًا ودولة وقبيلة وسلاحًا وإرهابًا وفقرًا وتخلُّفًا، وكلُّ تلك السَّرديَّات الملتبسة والرَّمادية التي رُوِّجَت وسُوِّقت زمنًا طويلًا.

ومع ذلك، يبقى عامل آخر، مِن أهمِّ عوامل الإعاقة والتَّخلُّف السِّياسي على الإطلاق، في تاريخ اليمن السِّياسي والاجتماعي، لعقود وقرون طويلة، والمتجسِّد في الزَّيدية السِّياسية، الممثَّلة اليوم بجماعة الحوثي، التي تنطلق مِن أدبيَّات المذهب الزَّيدي، في ممارسة كلِّ ما تقوم به منذ عودتها إلى المشهد السِّياسي اليمني، نهاية ثمانينيَّات القرن

الماضي، وصولًا إلى هذه اللَّحظة السَّوداء في تاريخ اليمن، حين انقلبت هذه الجماعة الطَّائفية على مشروع ثورة ١١ فبراير، وقبلها على مشروع الدَّولة والجمهورية والوحدة والدِّيمقراطية، وكلِّ مكتسبات اليمنيِّين السِّياسية على مدى نصف قرن مِن الزَّمان.

لقد ظلَّت الزَّيدية قديمًا، والحوثيَّة حديثًا، أهمَّ عوائق الانتقال والتَّحول السِّياسي والثَّقافي والاجتماعي في اليمن، لما تُمثِّله هذه الفكرة الشِّوفينيَّة الكهنوتية مِن عامل عدم استقرار، يحول دون الإقلاع الحضاري في تاريخ اليمن؛ فهي واحدة مِن أهمِّ الأسباب التي أبقت اليمن في لحظة جمود وسُبات طويل، بين «ماضٍ لا يُريد أن يذهب، ومستقبل لا يُريد أن يجيء، وبينهما حاضر حافل بكلِّ دواعي الشَّك الموروث والغضب الدَّموي، وتغيير تأخَّر كثيرًا عن موعده، وتأخَّر كثيرًا عن العصر»، بحسب وصف الكاتب المصري الكبير، محمد حسنين هيكل[٥٩].

(٥٩) المقالات اليابانيَّة، ماذا يجري في اليمن؟، محمَّد حسنين هيكل، دار الشُّروق، القاهرة-مصر، ط٥/١٩٩٧م: ص١٢٩.

الفصل الرَّابع

فبراير ومأزق النُّخبة المأزومة

تمهيد:

لا جدال أنَّ فبراير كانت محطَّة مفصليَّة في تاريخ اليمن المعاصر، فسواء اتَّفق البعض مع هذا الأمر، أو لم يتَّفق، تظلُّ هذه الثَّورة نقطة تحوُّل في تاريخ اليمن، حيث لا تزال تداعياتها وارتداداتها تعتمل حتَّى اللَّحظة، ولم تتوقَّف بعد، لأسباب عدَّة جعلتها تحتلُّ هذه الأهميَّة في التَّاريخ السِّياسي اليمني؛ وفي مقدِّمتها عمقُها الشَّعبيّ والجماهيري، وذلك أهمُّ ما يُميِّزها عن كلِّ الثَّورات الوطنيَّة السَّابقة التي كانت أقرب إلى ثورات نخبويَّة «أنتلجنسيا»[٦٠]. وهو ما أعطى ثورة ١١ فبراير بُعدًا آخر أكثر حضورًا ومهابة.

صحيح أنَّ ثورة ١١ فبراير لم تكن حدثًا مفاجئًا وعابرًا، بل كانت تعبيرًا عن صيرورة تاريخيَّة ممتدَّة مِن فبراير ١٩٤٨م، مرورًا بحركة ١٩٥٥م، و١٩٥٩م، وسبتمبر ١٩٦٢م، وأكتوبر ١٩٦٣م، ونوفمبر ١٩٦٧م، ووصولًا إلى ٢٢ مايو ١٩٩٠م؛ وكلُّها محطَّات آلت في مسارها إلى ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، باعتبارها المصبَّ الذي تجمَّعت فيه كلُّ تلك الرَّوافد الوطنية، متمركزة عند نقطة جوهرية، وهي البحث عن

(٦٠) الأنتلجنسيا: أي النُّخبة المثقَّفة، وهم فئة مِن المتعلِّمين المنخرطين في أعمال ذهنيَّة، ولهم دور نقدي وتوجيهي وقيادي في تشكيل ثقافة وسياسة مجتمعهم، وصناعة الرَّأي العام، والتَّأثير فيه، وفي توجُّهاته، وهو مصطلَح صَكَّه الفيلسوف البولندي "كارول ليبيلت"، في كتابه "عن حبِّ الوطن"، الذي صدر عام ١٨٤٤م.

دولة وطنيَّة لكلِّ اليمنيِّين، كما أرادها كلُّ الثُّوَّار، وعبَّرت عنها كلُّ أهداف الثَّورات اليمنية السَّابقة، التي أُفرِغَت مِن مضامينها مِن قِبَل النُّخب الحاكمة، والمعارضة، على حدٍّ سواء، على مدى نصف قرن مضى.

بيد أنَّ المشكل الأكبر اليوم، الذي أسهم في إرباك ثورة ١١ فبراير بشكل كبير، ربَّما يعود بدرجة رئيسة إلى القراءة الخاطئة والقاصرة لهذه الثَّورة، والحدث المفصلي، مِن قِبَل النُّخبة اليمنية، بمختلف توجُّهاتها الأيديولوجية وتموضعاتها السِّياسيَّة. هذه النُّخبة التي تسبَّبت قراءتها الخاطئة للمجتمع وللثَّورة بإجهاضها مبكِّرًا، منذ لحظتها الأولى؛ وذلك بالتَّأطير الكياني بالمنسقيَّات والكيانات والائتلافات، والمكاني بالسَّاحات والخيام، والسِّياسي بالتَّوافقات والتَّنازلات الكبيرة على حساب الثَّورة، وتضحيات شعب.

لقد كانت ثورة ١١ فبراير أوَّل ثورة يمنيَّة يخرج فيها معظم شرائح وفئات المجتمع اليمني تقريبًا؛ وذلك على عكس الثَّورات السَّابقة التي كانت تتَّسم بهيمنة النَّمط النُّخبوي في تخطيطها وقيادتها، بفعل ظرفيَّتها التي كانت تتطلَّب ذلك النَّمط مِن الاشتغال في واقع مليءٍ بالتَّعقيدات، التي كانت في مقدِّمتها النِّسبة الكبيرة مِن الأُميَّة الأبجدية للشَّعب حينها، حيث كانوا لا يقرؤون ولا يكتبون، وبالتَّالي لا يفكِّرون بشيء، وغارقون في شبه حياةٍ بدائيَّةٍ مكبَّلة بالجهل والفقر والمرض.

أمَّا ثورة ١١ فبراير فقد جاءت والشَّوارع والميادين تعجُّ بجيوش مِن خرِّيجي الثَّانويات والجامعات والمعاهد المختلفة العاطلين عن العمل، والباحثين عن وظيفة أو مهنة؛ فضلًا عن مجيء هذه الثَّورة وثمَّة نخبة سياسيَّة متخمة بالتَّجارب والخبرات السِّياسية الطَّويلة في قراءة المشهد السِّياسي والتَّاريخي لليمن، ولديها مِساحة واسعة للعمل والتَّأمُّل والمناورة، ومع ذلك فشلت فشلًا ذريعًا على كلِّ المستويات، وقد أسهم هذا الفشل التَّاريخي في إجهاض واحدة مِن أعظم الثَّورات في تاريخ اليمن قديمًا وحديثًا.

فكيف أسهمت هذه النُّخبة، بمختلف انتماءاتِها وأيديولوجياتها، في هذا الفشل والإفشال للثَّورة؟ ولماذا يجب أن تتحمَّل المسئولية كاملة عن هذا المصير الذي آلت إليه الثَّورة والأحداث اليمنية؟ وإلى أيِّ مدى يمكن وصم ما قامت به هذه النُّخبة -ولا تزال- بالخيانة الوطنية؟ وكيف يمكن تلافي كلَّ هذا المصير المشئوم الذي آلت إليه الثَّورة في محطَّاتها الأولى بعد عشر سنوات مِن قيامها؟

كلُّ هذا وغيره سنحاول الإجابة عنه هنا، في هذه الإفاضة التي نأمل أن نقدِّمَ فيها مقاربات مناسبة، بعيدًا عن أيِّ تحيُّزات لأيِّ طرف كان، باعتبار أنَّ ما نقوم به هنا يندرج تحت مسمَّى المسئوليَّة الأخلاقيَّة أوَّلًا، وحرِّية القول ثانيًا في نقد هذا الطَّرف أو ذاك، ليتحمَّل الجميع مسئوليَّته،

بقدر قُربه أو بُعده عن القرار، ليس القرار السِّياسي فحسب، بل القرار ككلٍّ، وفي مقدِّمته قرار المسئوليَّة الأخلاقية والوطنية.

سنحاول هنا الاقتراب أكثر مِن هذه النُّخبة، وتشكُّلاتها، والغوص في ذهنيَّتها السِّياسية والثَّقافية، بحثًا عن شيء يُفسِّر لنا حالة الضَّحالة والسَّطحية، والبؤس السِّياسي، وضعف الخيال العام، في فِكر هذه الجماعات النُّخبوية، التي تفتقر -مقارنة بكلِّ النُّخب اليمنية السَّابقة- إلى أبسط شروط وصفها بـ«الأنتلجنسيا». ولا يمكن أن تصل هذه النُّخبة الرَّاهنة إلى مستوى مِن مستويات الحضور والوعي السِّياسي والفِكري والثَّقافي للنُّخب السَّابقة، مع الفارق الكبير بين مستويات التَّعليم والتَّحصيل العِلمي الأكاديمي لصالح نُخب اليوم قطعًا.

تتموضع هذه النُّخب في مستويات عدَّة، فهنا نخب كانت جزءًا مِن النِّظام السَّابق، وإن تموضعت تحت مسمَّى نخبِ المعارضة، وهناك نخب شبابيَّة عدَّة، بعضُها قادم مِن الأحزاب، وأخرى مِن المنظَّمات والسِّفارات، وآخرون حالمون وجدوا أنفسهم فجأة في قلب ثورة تمنَّوها طويلًا، لكنَّهم يفتقرون إلى أبسط مقوِّمات القيادة ومؤهِّلات التَّنظيم والاستمرار، فضلًا عن كونهم جُدُدًا على ساحة الفعل والممارسة السِّياسية.

لكن تبقى أخطر هذه النُّخب جميعها، هي تلك النُّخبة العابرة للمراحل والتَّيَّارات والسُّلطة والمعارضة، التي يمكننا أن نطلق عليها «النُّخب الزَّبائنية» أو «الزبائنية السِّياسية»، وهي خليط مِن مثقَّفين وكُتَّاب وشيوخ قبائل وحزبيِّين ومستقلِّين، وتملك نفَسًا طويلًا في إدارة تموضعاتها عبر المراحل والتَّيَّارات، باعتبار السِّياسة سوق مصلحة ومنافع، أكثر مِن كونها واجبًا وطنيًّا لإصلاح الشَّأن العام وإدارة مصالح الناس والحفاظ عليها.

معارضة «الإنتلجنسيا» المأزومة:

قطعًا تتحمَّل نخب المعارضة السِّياسيَّة اليمنية الحزبية بدرجة رئيسة مسئولية كبيرة نحو هذا المآل الرَّاهن الذي آلت إليه ثورة ١١ فبراير، واليمن ككلٍّ بعد ذلك، فقد تسبَّبت هذه النُّخبة بأذى كبير، وإعاقة قاتلة، لمسار الثَّورة الشَّبابية الشَّعبية اليمنية. الثَّورة التي خرج فيها معظم أبناء الشَّعب اليمني، في أوَّل انفجارية ثورية مدنيَّة أذهلت العالم بسلميَّتها وحضاريَّتها.

فقد أسهمت هذه النُّخب، بشكل أو بآخر، وبقصد أو بدون قصد، في إعاقة المسار الثَّوري، واستماتت في محاولة عقلنة الثَّورة وتحويلها مِن حالتها العفوية الثَّورية المجنونة إلى حالة عقلانيَّة؛ بُغية تسييسها للسَّيطرة عليها، مِن خلال القفز لتصدُّر المشهد الثَّوري، ومحاولة

تأطيره سياسيًّا، ليسهل التَّحكُّم به، والسَّيطرة عليه. وقد سبقت هذه النُّخب الحزبية المعارضة سلطة نظام الحزب الحاكم، «المؤتمر الشَّعبي العام»، ورئيسه، علي عبدالله صالح، في التَّحكُّم بمسار هذه الثَّورة، وعقلنتها، ممَّا سهَّل على النِّظام الحاكم، أن يستفيد بدرجة رئيسة وكبيرة مِن عقلنة الثَّورة، للسَّيطرة على فعلها الثَّوري ومِن ثمَّ توجيهه.

تنتمي كلُّ شخصيَّات هذه المعارضة، إلى حقبة وجيل الرَّئيس «صالح» نفسه، وكانت جزءًا مِن منظومته الحاكِمة والمعارضة على حدٍّ سواء؛ وظلَّت تعمل في فضاء نظامه السِّياسي، الذي اشتغل طويلًا على تدجين هذه النُّخب، وشراء ولاءاتها، سواء تلك التي كانت ضمن أجهزة السُّلطة، أو التي قدَّمت نفسها كمعارضة لنِظام «صالح»، الذي استطاع أن يشتغل على تناقضات الحياة السِّياسية طويلًا.

تحالف «صالح» منذ لحظته الأولى في الحكم مع التَّيَّار الإسلامي، وفي مقدِّمتهم «الإخوان المسلمون»، الذين كانوا أيضًا في تحالف واضح مع نظام الرَّئيس الأسبق، إبراهيم الحمدي، الذي قرَّبهم مِنه، مِن خلال تأسيس عدد مِن المؤسَّسات التَّربوية والإرشادية، كمكتب الإرشاد وهيئة المعاهد العلمية، التي سُلِّمت إليهم؛ كما أنَّ الحمدي كان في الجانب الآخر حليفًا سياسيًّا للنَّاصريين، الذين مثَّلوا العمود الفقري لفترة حُكمه، التي لم تستمر سوى سنتين وبضعة أشهر.

وقد أسَّست حادثة مقتل الحمدي، الذي تورَّط فيها قائدُ لواء تَعِزَّ -حينها- الرَّائد، علي عبدالله صالح، وأحمد الغشمي الذي صُعِّد للرِّئاسة بعد مقتل الحمدي، للصِّراع النَّاصري مع نظام «صالح» في بداية صعوده للسُّلطة؛ حيث قاد النَّاصريُّون انقلابًا فاشلًا ضدَّه، سرعان ما قضى عليه «صالح»، وأعدم عددًا مِن قيادات النَّاصريين، كعيسى محمَّد سيف، وسالم السَّقَّاف، وعلي قنَّاف زهرة وغيرهم.

ومثلهم الاشتراكيُّون اليساريُّون الذين ظلُّوا معارضين للأنظمة الحاكمة في الشَّمال، منذ أحداث أغسطس ١٩٦٨م التي أدَّت إلى إزاحة اليسار بشكل عام، وكانت مثل هذه التَّيَّارات تتموضع بشكل أو بآخر بالضِّدِّ مِن التَّحالفات بين الجيش والقبيلة، حيث أخطأت باستعدائها للقبيلة وعدم احتوائها.

اشتغل «صالح» على تناقضات المعارضة اليمنيَّة بأبعادها الأيديولوجية[٦١]، وصراعاتها، وأذكى هذه الصِّراعات، خاصَّة بين

(٦١) الصِّراعات الأيديولوجيَّة العربيَّة، واحدة مِن المشكلات التي مثَّلت عقبة كبيرة أمام تَبيئة فكرة الدَّولة الوطنية في العالم العربي، على مدى عُقود ما بعد الاستقلال، وذلك بتحوُّل النِّضال السِّياسي إلى صراع سياسي أيديولوجي بين القوى السِّياسية، التي بدل أن تتفرَّغ للنِّضال السِّياسي الدِّيمقراطي لتَبيئة الدَّولة والدِّيمقراطيَّة والتَّعدُّدية، حوَّلت المشهد السِّياسي إلى حلبة صراع أيديولوجي عقيم، واختلقت مشكلات كبيرة فيما يتعلَّق بالهُويَّة الإسلاميَّة للمجتمعات الإسلاميَّة، ورأت أنَّ هناك تناقضًا بين القومية والإسلام، وبين القومية والاشتراكية، وكلُّ هذه المعارك العدمية، استفادت مِنها الأنظمة الحاكمة، لتثبيت وجودها،

الإسلاميّين والقوميّين واليساريّين، وظلَّ يضرب بعضهم ببعض، وهو يبني سلطته ويُقوّيها قبليًّا ومناطقيًّا، طوال عِقدَي الثَّمانينيَّات والتِّسعينيَّات، مِن القرن الماضي، فيما تخوض بقيَّة القُوى السِّياسيَّة معاركها الأيديولوجيَّة ضدَّ بعضها، طوال حقبة الثَّمانينيَّات التي نشِب فيها صراع كبير بين ما كان يُسمَّى حينها بالجبهة الوطنيَّة «اليسارية»، المدعومة من النِّظام الحاكم بعدن، وبين الجبهة الإسلاميَّة مِن الإخوان، التي كانت متحالفة مع نظام «صالح»[٦٢].

في ظلّ انشغال القُوى السِّياسية في صراعاتها البينية على حساب تَقوِية كيان الدَّولة الوطنية، والدَّفع بها نحو مسار ديمقراطي تنموي حقيقي، كما ذهب إلى ذلك الدُّكتور والمفكِّر القومي الكويتي، أحمد الخطيب، في مذكِّراته: "الكويت.. مِن الإمارة إلى الدَّولة".

(٦٢) ما سُمِّيت بحروب المناطق الوسطى، أو حروب الجبهة الوطنية، خلال مرحلة الثَّمانينيَّات، بين نظام صالح والجبهة الوطنية المدعومة مِن قبل نظام عدن اليساري حينها؛ وقد شكَّلت هذه الحرب واحدة مِن الأدوات التي جرفت السِّياسة في اليمن، وأسهمت في ترسيخ نظام صالح العصبوي، على حساب الجمهورية السِّبتمبرية وأهدافها الوطنية العظيمة. وقد أسهم الإسلاميُّون حينها بدور في تقوية نظام صالح، مدفوعِين بمواجهة اليسار الذي كان هو الآخر يرى الإسلاميين الخصم الأخطر له، وليس نظام صالح، وهذا ما اتَّضح جَلِيًّا عقِب قيام الجمهورية اليمنية، بإعلان الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، حيث عاد شبح المواجهة بين الطَّرفين مجدَّدًا. كان المستفيد الوحيد مِن هذه المعارك الأيديولوجية العبثية هو نظام صالح، الذي قضى على الحزب الاشتراكي في حرب صيف ١٩٩٤م، وانفرد بعد ذلك بتقليص نفوذ حلفائه الإصلاحيّين. ولم يَعِ الإصلاحيُّون والاشتراكيُّون هذه الحقيقة إلَّا متأخِّرًا جدًّا، وهو ما دفع قياديَّين كبيرَين، هما محمَّد قحطان وجار الله عمر، إلى تجاوز هذه الحروب الدنكشوتية، التي استفاد مِنها نظام صالح، والعمل معًا على تجميع قوى المعارضة اليمنية لتأسيس ما عُرِفَ بتحالف أحزاب "اللِّقاء المشترك" التي ابتدأت في ١٩٩٨م كأحزاب تنسيق المعارضة وبتحالف اللقاء المشترك في ٢٠٠٣م.

استفاد «صالح» مِن هذه التَّناقضات الأيديولوجيَّة، لتكريس حالة الصِّراع السِّياسي بين تلك الأحزاب؛ لينفرد هو في ترتيب فترة حكمه وتقليص نفوذ القوى الأخرى السِّياسية أو القبلية أو غيرها، وكلُّ ذلك على حساب فكرة الدَّولة الوطنيَّة أساسًا؛ ولهذا نجح «صالح» في البقاء على رأس نظامه لثلاثة عقود في بيئةٍ سياسيَّةٍ سيئةٍ للغاية كاليمن؛ لا يمكن لأيِّ نظام أن يستقرَّ فيها طويلًا، فكيف إذا كان هذا النِّظام بالأساس يعمل على تقويض فكرة الدَّولة اليمنية مِن جذورها، وذلك مِن خلال إفراغ النِّظام الجمهوري بدرجة رئيسة، وترتيب أوراق حكمه الذي تمثَّل بحضور فكرة «توريث» الحكم بشكل كبير، لا سيَّما فيما بعد حرب صيف ١٩٩٤م.

كلُّ هذه الخُطُوات كانت تتمُّ على مرأى ومسمع مِن جميع القُوى السِّياسية المعارضة، التي كان بعضها يقايض صمته عن ذلك بالحصول على فُتات الامتيازات والمصالح مِن طرف نظام «صالح» وسلطته، مِن مناصب أو عطايا ماليَّة أو مِنح دراسيَّة أو بعض التَّسهيلات التجاريَّة، أو ما شابه مِن المصالح غير المشروعة؛ في حين كان الرَّئيس «صالح» يمضي في مشروعه بخُطُوات ثابتة، مِن باب إقصاء كلِّ القيادات العسكرية الوطنية، وإحالتهم إلى التَّقاعد والدَّفع بأبنائه وإخوانه وأبناء أخيه لتبوُّءِ هذه المناصب العسكرية الحسَّاسة والمهمَّة.

لقد استغلَّ نظام «صالح» حالة التَّناقضات السِّياسية بين كلِّ هذه الأطراف، طيلة فترة حكمه التي امتدَّت لثلاثة عقود ونيِّف، ووسَّع مِن تدخُّلاته في إطالة أمد هذه الأزمات السِّياسية، واختلاق المزيد مِنها، فضلًا عن تخليق زبائنيَّة سياسيَّة واسعة، حيث حرص النِّظام على تدجين هذه النُّخب، وتحويلها إلى قُوى سياسيَّة ناعمة، تحت الطَّلب، لتُسهم هذه المكوِّنات السِّياسية المعارضة في تشويه النِّضال السِّياسي، وإفراغه مِن مضمونه؛ خاصَّة ما يتعلَّق بالتَّعددية السِّياسية والانتخابات التي تحوَّلت إلى ما يشبه بازارًا سياسيًّا موسميًّا، يَغِيب طول السَّنوات، لتظهر هذه الأحزاب فجأة عند كلِّ موسم انتخابي معروف النَّتائج مسبقًا.

وهكذا فرَّطت هذه النُّخب بكلِّ المكتسبات السِّياسية الوطنية لنضالات اليمنيِّين، على مدى عقود طويلة، للوصول باليمن إلى مرحلة الدَّولة الوطنية الجمهورية الدِّيمقراطية المنشودة، رغم أنَّ اليمن كان قد وجد نفسه في التِّسعينيَّات داخلًا في عملية ديمقراطية لم يسبق لها مثيل مِن قبل، وظهرت عندئذ مجموعة متنوعة مِن الأحزاب والمنظَّمات، بما فيها الأحزاب السِّياسية والنَّقابات الصُّحفية والمؤسَّسات والمنتديات. غير أنَّ الآمال المعوَّلة على الانتخابات البرلمانيَّة، في عام ١٩٩٣م، لم تلبث أن تلاشت، بسبب عدد مِن العوامل الدَّاخلية والخارجية، والاقتصادية والسِّياسية[٦٣].

(٦٣) اليمن.. المنعطف الثوري، مارين بوراييه وآخرون، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط١/يناير ٢٠١٧م: ص١٥.

في عام ١٩٩٤م، اختلَّ التَّوازن المسلَّح بين الشَّمال والجنوب، عندما اشتبك جيشا الشَّطرين، ومنذ هزيمة الطَّرف الجنوبي وانهيار «الحزب الاشتراكي اليمني»، ووضع مبدأ التَّعدُّدية السِّياسية على المِحَكِّ، مِن خلال السَّعي للاستئثار بالسُّلطة، بدأ الأفق السِّياسي ينغلق تدريجيًّا، وأخذت الحُرِّيات تضيق؛ ولهذا لم يَحُل إجراء الانتخابات بصفة منتظمة دون ازدياد هيمنة حزب الرَّئيس (المؤتمر الشَّعبي العام)[٦٤].

ما أريد قوله هنا، هو أنَّ الجميع أسهم بطريقة أو بأخرى في عبث «صالح» ونظامه بالحالة الوطنيَّة، وحالة الارتداد عن مسار تحقيق الأهداف الوطنيَّة الكبيرة، لكلِّ الثَّورات اليمنية السَّابقة، مِن سبتمبر وأكتوبر ومايو وغيرها؛ تلك الأهداف التي وضعها اليمنيُّون نصب أعينهم للوصول بالمجتمع اليمني إلى تحقيقها.

فقد أسهم الجميع، مِن نخب مثقَّفة أو سياسية أو أكاديمية أو مشيخية قبلية أو حتَّى تجارية، كلٌّ بقدر قُربه أو بُعده عن دواليب النِّظام السِّياسي وألاعيبه، لكن يظلُّ الدَّور الأكبر في كلِّ هذا العبث مسئوليَّة النُّخب السِّياسية الحزبية، التي كانت شريكة بطريقة أو بأخرى لنظام «صالح»، على مدى ثلاثين عامًا مِن حُكمه.

(٦٤) اليمن.. المنعطف الثوري، مارين بورابيه وآخرون، مرجع سابق: ص١٦.

فبراير ضحية انتهازية النُّخبة:

مِن خلال قراءة مشهد ما قبل ثورة ١١ فبراير، ومشهد فبراير وما بعدها، أصبحنا اليوم ندرك جيِّدًا حجم مسئوليَّة النُّخبة السِّياسية اليمنية بمختلف توجُّهاتها، عمَّا وصلت إليه هذه الثَّورة، وكيف تمَّت إعاقتها والتَّضحية بها، مقابل مصالح انتهازية أو أحقاد أيديولوجية، حيث لم تغادر هذه النُّخب مربَّعها، بل ظلَّت مشدودة إلى الماضي، أكثر مِن انشغالها واهتمامها بالحاضر والمستقبل الذي يهمُّ الأجيال اليمنية.

كانت فبراير محطَّة وطنيَّة فارقة في تاريخ اليمن، محطَّة لتكفير كلُّ الأخطاء السِّياسية التي ارتكُبِت في حقِّ اليمن واليمنيِّين، على مدى نصف قرن مِن قيام الدَّولة الوطنية اليمنية، شمالًا وجنوبًا. كانت محطَّة لإعادة قراءة تاريخ اليمن جيِّدًا، واستلهام الدُّروس للخروج مِن مأزق الفشل الدَّائم في بناء الدَّولة الوطنية اليمنية التي ضحَّى مِن أجلها اليمنيُّون طويلًا.

لكن للأسف، لم يستفد أحد مِن هذه المحطَّة، سوى القُوى الماضويَّة الانتهازية الصَّغيرة مِن الإماميِّين والانفصاليِّين، الذين استغلُّوا حالة فراغ مشهد ما بعد فبراير، واندفعوا بقوَّة لملءِ هذا الفراغ السِّياسي الكبير، بمشاريعهم الصَّغيرة ما قبل الوطنيَّة، نتيجة فشل النُّخبتَين، نُخبة فبراير الشَّبابية، والنُّخبة الحزبية اليمنية؛

فالكلُّ أسهم في تشكُّل حالة الفراغ تلك التي كانت نتيجة طبيعية للقصور الكبير لدى كلِّ هذه النُّخب، في فهم المجتمع اليمني وتاريخه وديناميَّاته الحاكمة له.

أمَّا نخبة فبراير الشَّبابية، فقد كانت نخبة حالمة، قليلة الخبرة السِّياسية، وغير مؤهَّلة لا سياسيًّا ولا فكريًّا ولا إداريًّا، لأداء أي دور سوى الدَّور الثَّوري الذي اندفعت لأدائه بطريقة عظيمة وأسطورية، مجترِحة واحدة مِن أعظم الثَّورات السِّلمية المدنية في العالم العربي، وفي قلب أحد أكثر المجتمعات العربية تعقيدًا؛ إذ استطاعت أن تجرَّ هذا المجتمع إلى قلب ثورتها السِّلمية. لكنَّها -في المقابل- فشلت فشلًا ذريعًا في مواصلة هذا المسار، وجني ثماره عملًا سياسيًّا وطنيًّا يحمي تلك الثَّورة ويحقِّق أهدافها ويسعى للحفاظ عليها.

أمَّا النُّخب السِّياسية الحزبية فقد أثبتت أنَّها نخب شائخة ومحنَّطة، نخب معجونة بالفشل، ومريضة بالأحقاد الأيديولوجية، التي لم تستطع مغادرتها؛ ولهذا كانت مرتعبة مِن هبوب رياح الثَّورة أكثر مِن النِّظام، خاصَّة حينما أدركت أنَّ نجاح هذه الثَّورة الشَّعبية الشَّبابية السِّلمية سيجعلها تتجاوز كلَّ أنماط وأُطر النِّظام القائم، سلطة ومعارضة، ما جعلها تستميت منذ البداية بكلِّ ما أوتيت مِن قوَّة ليكون لها دور كبير في التَّحكُّم بعجلة المشهد الثَّوري؛ وهو ما تحقَّق لها مِن

خلال تخليق فكرة الاعتصامات والسَّاحات واللِّجان التَّنظيمية، والكيانات الثَّورية المفرَّخة حزبيًّا، كما استماتت في الذَّهاب لأيِّ تسوية سياسية مع النِّظام، يحفظ بقاء معادلة السُّلطة والمعارضة، ولو بطريقة عسكريَّة وعلى حساب المصلحة الوطنية الحقيقية.

كلُّ هذا يأتي بعد تجربةٍ لا بأس بها مِن العمل السِّياسي المشترك، بين هذه الأحزاب، وهي تجربة «اللِّقاء المشترك»، الذي شَكَّل حالة متقدِّمة سياسيًّا، على نظيراتها في العالم العربي، لكنَّها للأسف ظلَّت في إطار الهدف الذي أُنشِئَت مِن أجله، وهو معارضة نظام «صالح» دون سواه؛ ولهذا انفرط عِقد هذه التَّجربة سريعًا، لمجرَّد أن بدأت ملامح انهيار نظام «صالح» تلوح في الأفق، فضلًا عن أنَّ هذه التَّجربة المتقدِّمة سياسيًّا، لم تخلق أيَّ شيء على المستوى الفكري والثَّقافي والإعلامي مطلقًا.

بالإضافة إلى أنَّنا لم نَرَ أيَّ مراجعات لماضي هذه الأحزاب، وتجاربها وأفكارها، وصراعاتها الأيديولوجية العقيمة، لم نَرَ أيَّ أثر فكري وثقافي يخرج مِن بين أنشطة ونقاشات هذا اللِّقاء السِّياسي المشترك، لبناء المشتركات الوطنية بقدر ما ظلَّ حالة سياسية مجرَّدة ذات هدف واحد، وهو الخلاص مِن نظام «صالح»، دون أيِّ سؤال عمَّا بعد نظام «صالح»، ودون إحاطة أهداف هذا اللِّقاء بأيِّ إطار وطني جامع فكريًّا وثقافيًّا.

لقد رأينا عَشِيَّة ثورة ١١ فبراير، أنَّ كلَّ حزب كان يحمل شعارًا أضمر في أجندته غير الشِّعار الوطني العام، حيث كان الكلُّ مجمعين على الخلاص مِن نظام «صالح» فحسب، لكنَّهم لم يجتمعوا على هدف وطني كبير، لهذا اختلفوا قبل أن ترسو سفينة الثَّورة على برِّ السَّلامة الوطنيَّة، وتمالؤوا مع كلِّ المشاريع الصَّغيرة، بدوافع وأحقاد أيديولوجية ماضوية. وكانت هذه واحدة مِن أهمِّ أسباب هذا المآل الوطني البئيس الذي أصاب اليمن، وأعاد كلَّ مشاريع ما قبل الوطنية اليمنية، شمالًا وجنوبًا، مُفرِطًا بالسِّيادة والاستقلال الوطني.

لقد رأينا، كيف أسهمت هذه النُّخب، بسطحيَّتها السِّياسية وأحقادها الأيديولوجية، في إجهاض الحلم الوطني الكبير، حلم اليمنيِّين بيمن يليق بهم ويليقون به؛ كيف فضَّلت مصالحها الحزبية الضَّيِّقة على المصلحة الوطنية العامَّة؛ وكيف غلَّبت أطماعها الشَّخصية و«الأنتلجنسيَّة» على مصالح اليمن الكبير، اليمن الذي قدَّم في سبيل تحرُّره واستقلاله وجمهوريَّته قوافل الشُّهداء الأبطال على مدى عقود، قديمًا وحديثًا.

إنَّ هذه النُّخب المؤدلجة أسهمت بشكل كبير، في إجهاض المسار الثَّوري لفبراير، وتورَّطت في تحويل الثَّورة إلى أزمة سياسية بينها وبين النِّظام الحاكم، ولم تكتف بذلك، بل تورَّطت تلك النُّخب الانتهازيَّة

-أيضًا- في تشويه كلِّ ما يمُتُّ بصلة للقيم الوطنيَّة العظيمة، قيم التَّضحية والفداء والنَّزاهة، وذلك مِن خلال سعيها للاستحواذ على امتيازات آنيَّة عاجلة، تراءى لها أنَّها نهاية المشهد، وخاتمة انتصار الثَّورة، ولم تَعِ جيِّدًا أنَّ ما يجري هو نصف ثورة، وأنَّ أنصاف الثَّورات تحفر مقابر للثُّوَّار الذين قاموا بها.

إنَّ ما جرى لثورة فبراير، منذ لحظة انطلاقها، والمسارات الجانبيَّة لها التي حَوَّلتها مِن ثورة إلى أزمة سياسية، أطَّرتها «المبادرة الخليجيَّة» بهذا التَّوصيف الذي قَبِلته هذه القوى الانتهازية بمبرِّرات الواقعية السِّياسية التي يجب الخضوع لها والعمل بها، ممَّا أفضى بكلِّ تلك التَّضحيات إلى لا شيء.

لم يكن ثَمَّةَ أيُّ أُفُقٍ لما بعد هذه الواقعيَّة السِّياسية؛ لأنَّ المبادرة والقوى الإقليمية والدُّولية التي انطلقت بها، كلُّها كانت واضحة الأهداف تجاه ثورة فبراير والثُّوَّار، وتجاه اليمن ككل، وهو ما أسفر عنه المشهد جليًّا بعد ذلك، بعمليَّة الانقلاب على فبراير، والإتيان بالمليشيات الطَّائفيَّة كأداة للقيام بهذا الدَّور الخِيانيِّ الإجراميِّ بحقِّ اليمن واليمنيِّين، والذي ساهمت كلُّ القوى السِّياسية التي سلَّمت زمام الأمور للمبعوث الأممي، وللقوى الإقليمية، أن يتصرَّفوا بكامل إرادتهم وحرِّيتهم، ودون حتَّى مجرَّد الاعتراض مِن قبل هذه القوى اليمنية الحزبية.

لا يمكن مطلقًا اليوم، أن نمضي في أيّ مراجعة جادَّة دون الاعتراف بهذه الحقيقة، وهي دور النُّخبة اليمنية بمختلف توجُّهاتها ومستوياتها في هذه النَّتائج الكارثية التي وصل إليها اليمن، نتيجة فشلها وعجزها وتماهيها مع المشاريع ما قبل الوطنية، التي دفعت اليمن نحو حرب طاحنة، ممهِّدة الطَّريق لكلِّ مشاريع ما قبل الدَّولة هذه. والكارثة هي أنَّ كلَّ هذه النُّخب مستمرَّة في أداء هذا الدَّور الذي قد يصل إلى مرحلة الخيانة الوطنيَّة، بفعل أنانيَّتها وأمراضها الأيديولوجيَّة العقيمة، وانعدام الخيال وموت الضَّمير الوطني، وليس انعدام الخبرة السِّياسية لديها.

الخلاصة:

بعد هذا الأداء الهزيل والفشل الكبير لهذه النُّخب السِّياسية، التي توزَّعت بين القوى الإقليمية في عملية استقطابية واضحة، وذوبان هذه النُّخب في مشاريع غير وطنية، وتماهيها مع المشاريع الإقليمية التَّخريبية داخل المجتمع اليمني، بات لزامًا على اليمنيِّين أن يبحثوا عن حلول، بعيدًا عن هذه النُّخب التي فقدت أوَّلًا كرامتها، وبعد ذلك ضميرها الوطني المستلب.

ينتظر الوطن اليوم نخبة وطنية محترمة، بحجم هذه اللَّحظة، نخبة تتعالى على كلِّ المصالح الشَّخصية والمطامع غير الوطنية، نخبة

تستعيد دور وتضحيَّات النُّخب الأُوَّل الذين أيقظوا اليمن مِن سباته، وتخلُّفه وجهالته، في بدايات ثلاثينيَّات وأربعينيَّات القرن الماضي، تلك النُّخب العظيمة التي اجترحت ثورة ١٧ فبرير ١٩٤٨م، وثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر العظيمتين، تلك النُّخب التي قدَّمت أرواحها قرابين تضحية على مسرح التَّاريخ، مِن أجل يمن حرٍّ جمهوري ديمقراطي موحَّد، على مدى عقود مِن النِّضال والبطولة والفداء.

الفصل الخامس

فبراير ومحيطها الإقليمي

تمهيد:

يُعَدُّ اليمن الدَّولة الجمهوريَّة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية، التي تُعتبر شبه جزيرة مغلقة على الأنظمة الملكية والأميرية والسُّلطانية الوراثية؛ فمنذ بدايات القرن الماضي أُسِّسَت بعض هذه الدُّويلات مع بدءِ تأسيس الدَّولة الوطنية العربية الحديثة، دولة ما بعد الاستعمار. وكأنَّ تأسيسها جاء رَدَّ فعل على قيام الدَّولة الوطنية الجمهورية في كثير مِن الأقطار العربية التي كانت ممالك، كالعراق، وسوريا، ومصر، وليبيا، واليمن أيضًا.

قامت هذه الأنظمة الخليجية الحاكمة كنمط خاص مِن الحكم «الوراثي»، في عالم يموج بالجمهوريَّات والملكيَّات الدُّستورية مِن حولها، وظلَّت دولًا تخضع لتحالفات خاصَّة مع القوى الدُّولية الكبرى، التي تحمي بها نفسها، وطبيعة نظامها الحاكم. وكانت تنظر إلى اليمن بعين الرِّيبة؛ خاصَّة مع قيام جُمهوريَّتين يمنيَّتين بالقرب مِنها، مع بداية ستينيَّات القرن الماضي، الجمهورية العربية اليمنية في الشَّمال، وجمهورية اليمن الدِّيمقراطية الشَّعبية في الجنوب، وبعدها قيام الجمهورية اليمنية -في مايو ١٩٩٠م- بوحدة اليَمَنين، والتي لم تعجب بعض هذه الأطراف الخليجية.

فالنِّظام الجمهوري في اليمن كان ذا خصوصية تأتي مِن خصوصية النِّظام الإمامي «الكهنوتي»، الذي قامت ضدَّه ثورة ٢٦ سبتمبر، باعتباره صورة كهنوتية ثيوقراطية ماضوية، تستند إلى نظرية «الحقِّ الإلهي» في الحكم، التي يقوم عليها المذهب الزَّيدي؛ وإلى حَصرِ الحكم في سلالة بعينها، ممَّا يُعرف بـ«آل البيت» والأسر الهاشميَّة، التي تدَّعي الانتساب إلى الرَّسول محمَّد -صلَّى الله عليه وسلَّم.

لقد كان النِّظام الجمهوري في اليمن حدثًا بارزًا، في الشَّمال والجنوب، شمالًا بالقضاء على الإمامة، وجنوبًا بطرد المستعمر البريطاني، الذي كان يحتلُّ معظم أجزاء الجزيرة العربيَّة -في حينه، مِن عُمان، إلى ساحل عُمان (الذي يُعرَف اليوم بالإمارات العربية المتَّحدة)، وقطر، والبحرين، والكويت، والعراق. وكان لطرد المستعمر البريطاني مِن عدن، وإعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشَّعبية[٦٥]، في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، ارتدادات كبيرة، دفعت المستعمر إلى الخروج مِن الجزيرة العربيَّة كلِّها، ولكنَّه أبقى على علاقات إستراتيجية مع تلك الأنظمة الملكية الوراثية.

لقد ظلَّ اليمن منقسمًا قُرابة ثلاثة وعشرين عامًا، منذ رحيل المستعمر، في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، وحتَّى قيام وحدته في ٢٢ مايو

(٦٥) كان هذا هو الاسم الأوَّل الذي أطلق على الدَّولة الوليدة، حتَّى ١ ديسمبر ١٩٧٠م، حيث جرى إعادة تسميتها بجمهورية اليمن الدِّيمقراطية الشَّعبية.

١٩٩٠م، والتي فاجأت الجميع، ولم تكن محلَّ ترحيب مِن قِبل بعض دول الخليج العربي، التي رأت أنَّ الوحدة اليمنية ستُمثِّل عامل إقلاق لأمنها واستقرارها السِّياسي.

وبرغم مِن أنَّ مثل هذه التَّوجُّسات لم تكن دقيقة، خاصَّة أنَّ قيام الجمهورية، في ستينيَّات القرن الماضي، قوبِلَ بنوع من الرِّيبة التي دفعت هذه الممالك والدُّويلات، لا سيَّما المملكة العربية السُّعودية إلى قيادة ثورة مضادَّة، لإعادة إمامة بيت حميد الدِّين الزَّيدية الهاشمية مجدَّدًا إلى حكم اليمن، لكنَّها فشلت فشلًا ذريعًا أمام صمود اليمنيِّين، ودفاعهم عن ثورتهم وجُمهوريَّتهم -حينها، حتَّى استوت على سُوقها.

لم تشكل الجمهوريَّة منذ لحظة إعلانها أيَّ تهديد حقيقي لدول الجوار في الجزيرة العربيَّة، وكذلك الوحدة اليمنيَّة، وصولًا إلى ثورة ١١ فبراير، التي قُبِلَت بكثير مِن الرِّيبة والشَّك من قِبَلِ بعض الأنظمة الخليجيَّة، والتي اتَّخذت موقفًا واضحًا مِن كلِّ ثورات الرَّبيع العربي، وتورَّطت في دعم موجة ثورة مضادَّة في معظم الأقطار العربية التي شَهِدَت ثورات الرَّبيع العربي، في تونس وليبيا ومصر وسوريا وصولًا إلى اليمن.

فقد تورَّطت بعضُ هذه الأنظمة، كالإمارات والسُّعودية، في دعم وتبنِّي جماعة الحوثي، منذ البداية، لضرب ثورة ١١ فبراير، مرتكبة خطأ إستراتيجيًّا بحقِّ منظومة أمن الجزيرة العربية كلِّها، في ضوء

تحوُّلات هذه المرحلة وتعقيداتها، التي تبرز فيها إيران كقوَّة إقليمية، تحتلُّ بالمليشيات الطَّائفية أربع عواصم عربية، هي بغداد ودمشق وبيروت والعاصمة اليمنية صنعاء[٦٦].

كلُّ هذه الهواجس والقلق تجاه اليمن، فضلًا عن توجسها مِن أيِّ حركة تصحيحية وطنية تروم استعادة أهداف ومضامين ثورتي سبتمبر وأكتوبر اليمنيَّتين، دفعت الخليج، والسُّعودية والإمارات تحديدًا، إلى الوقوف بريبة تجاه اليمن وثورته؛ ولهذا تدخَّل الخليج منذ اللَّحظة الأولى ليكون بالقُرب مِن مسار ما يعتمل في الدَّاخل اليمني، ويسهم بطريقة أو بأخرى في هندسة الحلول لهذه الثَّورة التي حوَّلتها التَّدخلات الخليجية إلى أزمة وتوَّجَتها بما عُرِف بـ»المبادرة الخليجية»[٦٧]، والتي تُعَدُّ بمثابة ورقة تفويض للسُّعودية والخليج للتَّصرف في اليمن كما يريدون.

---

(٦٦) صَرَّحَ رئيس مركز الأبحاث والأمن القومي في البرلمان الإيراني، "علي رضا زاجاني"، عقب سقوط العاصمة صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، بأنَّ أربع عواصم عربيَّة أصبحت تحت نفوذهم، وانتشر هذا التَّصريح على نطاق واسع حينها، في مختلف وسائل الإعلام.

(٦٧) مثَّلت "المبادرة الخليجية" بوَّابة لتدخُّل الخليج، والسُّعودية تحديدًا، في المشهد اليمني، والتَّحكُّم بمساراته الثَّورية والسِّياسية، مِن حيث تحوُّل هذه المبادرة تاليًا إلى أشبه بمرجعية فوق دستورية في الأزمة اليمنية، وكلّ الحلول والتَّصوُّرات التي يتِمُّ اتِّخاذها بخصوص الأزمة والحرب في اليمن، وعلى ضوء هذه الخطوة تدخَّلت الأمم المتَّحدة مشرعنة "المبادرة"، ومتَّخِذة مِنها مرجعًا لتعيين حتَّى المسئولين، واستصدار القرارات المتعلِّقة بذلك.

اليمن والسُّعودية قدر التَّاريخ والجغرافيا:

الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السُّعودية، دولتان جارتان، وحديثتان نِسبيًّا، قدرهما التَّاريخ والجغرافيا المشتركة، عاشا في حالة مِن العلاقة المتذبذبة صعودًا وهبوطًا، لكن «برز اليمن والمملكة في سياق التَّاريخ المعاصر كأخوين متنافسين، جمهورية في مواجهة مملكة، سكَّان ريفيُّون في جهة وأغلبية حضرية في الجهة الأخرى، فقراء في مواجهة أغنياء»[٦٨]، مع أنَّ هذه ليست الحقيقة الدَّقيقة لتوصيف الوضع في الجهتين.

ومنذ الخلاف الحدودي، في ١٩٣٤م، والذي فَقَدَ اليمن بسببه المناطق الحدودية (عسير وجيزان ونجران)، وحتَّى التَّعاون في المجال الأمني لما بعد ٢٠٠١م، فإنَّ العلاقات بين البلدين -الأكثر سكَّانًا مِن بين دول الجزيرة العربية- كانت علامة بارزة في القرن المنصرم، وتمثِّل بالضَّرورة أحد مفاتيح فهم النِّظام لليمن المعاصر[٦٩].

طبيعة العلاقات اليمنية السُّعودية اتَّخذت عدَّة مسارات، وجَّهتها طبيعة النِّظام السِّياسي الحاكم في صنعاء في كلِّ مرحلة تاريخية، وهو

(٦٨) لوران بونفوا، علاقة جوار معقدة مع المملكة العربية السعودية، اليمن.. المنعطف الثوري، مرجع سابق: ص٨١.

(٦٩) لوران بونفوا، علاقة جوار معقدة مع المملكة العربية السعودية، اليمن.. المنعطف الثوري، مرجع سابق: ص٨١.

ما أضفى حالة مِن التَّذبذب صعودًا وهبوطًا على هذه العلاقات، إضافة إلى عوامل سياسية وتاريخية أخرى، كان لها دور في الوضعية غير المستقرَّة بينهما(٧٠).

ما نريد قوله هنا، أنَّ العلاقة اليمنيَّة السُّعودية ظلَّت محكومة بالهواجس والمخاوف أكثر مِن كونها علاقة مبنية على الثِّقة والشَّراكة والنِّدية بين الجانبين، وذلك لسبب بسيط راجع بشكل أو بآخر، إلى حساسية النِّظام السُّعودي تجاه اليمن، وفي مرحلته الجمهورية تحديدًا. فقد ظلَّ النِّظام في المملكة ينظر إلى اليمن كمصدر تهديد دائم، وبنى على ذلك إستراتيجيَّته الأمنية التي بالغت القيادة بالمملكة في تضخيمها، على حساب حقائق التَّاريخ والجغرافيا التي تقتضي بناء علاقة جدِّية، قائمة على المصالح المشتركة للبلدين. لكن ما حدث كان عكس ذلك تمامًا، فقيام الثَّورة في اليمن أدَّى إلى قلق شديد في بطن شبه الجزيرة العربيَّة، ذلك لأنَّهُ فضلًا عن أفكار جديدة، وبنى اجتماعية وسياسية تلهمها أفكار مختلفة، فإنَّ الخطر الأكبر تمثَّل في وجود كثافة سكانيَّة في اليمن تساوي في الكمِّ -على الأقلِّ- سُكَّان بقية شبه الجزيرة العربية، وفي موقعه على مدخل البحر الأحمر، والتقاءه بالمحيط

(٧٠) العلاقات اليمنية السعودية.. مسارات الماضي ورهانات المستقبل، نبيل البكيري، مجلة رؤية التركية، مركز سيتا، خريف ٢٠١٥م: ص٩٥.

الهندي، ما يجعل مِنه رُكنًا إستراتيجيًّا مؤثِّرًا[٧١]، في المنطقة. لهذا، ظلَّت مثل هذه المخاوف لدى النِّظام الحاكم في السُّعودية ممتدَّة تجاه اليمن، ما جعل موقف المملكة مِن وحدة اليمن غير مرحِّب بها، ويقف ضدَّها دائمًا[٧٢]، بحسب رؤية الكاتب المصري محمد حسنين هيكل.

قد يقول القائل هنا: إنَّ رأي كاتب قومي كهيكل قد يكون مشحونًا بعُقدةِ صراعٍ قديمةٍ، بين مصر عبدالنَّاصر، ومملكة فيصل، إلَّا أنَّ مسار هذه العلاقة تجلَّى بوضوح لمن يتتبَّع مسارها منذ تأسيس المملكة حتَّى قيام الجمهوريَّة في اليمن شمالًا وجنوبًا، وبعد ذلك تحقيق الوحدة، تحت اسم الجمهوريَّة اليمنيَّة في مايو ١٩٩٠م، والحرب بعد ذلك بين سلطة «صالح» وشركائه في إعلان الوحدة، الحزب الاشتراكي اليمني، الذي كان يُكِنُّ عداءً كبيرًا للمملكة العربية السُّعودية.

ولكنَّها -أي المملكة- في تلك الحرب اختارت دعم الحزب الاشتراكي لمواجهة نظام «صالح»، الذي قاد حربًا بذريعة الحفاظ على الوحدة

(٧١) المقالات اليابانية، محمد حسنين هيكل، دار الشروق، القاهرة- مصر، ٢٠٠٩م: ص١٢٠.
(٧٢) يمكن الرجوع هنا لمحمد حسنين هيكل، في إحدى مقالاته المنشورة في كتابه "المقالات اليابانية"، تحت عنوان "حدث ويحدث في اليمن": ص١١٩؛ وهو يتحدَّث عن أنَّ أحد أشقاء الملك فهد أخبره أنَّ موقف المملكة تجاه اليمن قائم على تنفيذ وصيَّة مِن والدهم المؤسِّس للمملكة، عبدالعزيز آل سعود، حيث أوصى -وهو على فراش الموت- بعض أبنائه بـ"أن يحاذروا مِن يمن موحَّد، فهذا خطر عليهم، وعلى المملكة التي سوف يرثونها بعده"، وقد أضاف إلى ذلك قوله لأبنائه: "إنَّ عليهم أن يذكروا دومًا أنَّ ضمان رخائهم مرهون ببؤس اليمن".

اليمنية، وكسبها مقابل هزيمة الحزب الاشتراكي ومشروعه الذي دُعِم مِن المملكة وبعض دول الخليج حينها؛ لأنَّه رفع شعار الانفصال وإعادة تشطير اليمن مجدَّدًا.

للعلاقة بين اليمن والخليج عمومًا تاريخ ممتدٌّ، خاصَّة مع السُّعودية، وهي علاقة كانت تمتاز بنوع مِن الخصوصية التي لم يفرضها مجرَّد طبيعة الارتباط التَّاريخي والجغرافي، ولكن حتَّى المعاهدات والاتِّفاقات المشتركة بين البلدين، بما في ذلك اتِّفاقيَّة الطَّائف (١٩٣٤م) ومترتِّباتها، التي جعلت لليمني مكانة خاصَّة في السُّعودية. غير أنَّ هذه المكانة الخاصَّة لم تستمر على ما كانت عليه بفعل عوامل عدَّة، في مقدِّمتها ضعف الأنظمة الحاكمة في اليمن، وارتهانها الدَّائم للسُّعودية. وقد كان أيُّ نظام يحاول الخروج عن مسار الهيمنة السُّعودية تَتِمُّ إزاحتُه، والانقلاب عليه، كما حدث مع نظام الرَّئيس إبراهيم الحمدي.

والمقصود هنا أنَّ السُّعوديَّة ظلَّت تنظر إلى التَّحوُّلات السِّياسية في اليمن كمصدر تهديد محتمل، وبنت علاقاتها على هذا الأساس، وكان دافعها لمثل هذه المقاربة حالة الوفرة المالية التي تحقِّقها لها عوائد النَّفط؛ لكنَّ مثل هذه المقاربة لم تكن دقيقة، وضخَّمت مِن فكرة التَّهديد المحتمل القادم مِن اليمن أكثر مِن أيِّ شيء آخر، خاصَّة أنَّ

فكرة الخطر ارتبطت لديهم بوجود يمن موحَّد قوي وآمن ومستقر، فجاء الخطر مِن العكس تمامًا، وهو مِن يمن مضطرب وضعيف ومفكَّك، تتخاطفه المليشيات المدعومة خارجيًّا.

ولو كانت السُّعودية اتَّخذت مقاربة أكثر عقلانية، مستندة إلى بُعد المصالح المشتركة، وحُسن الجوار، والنِّدِّية، ومحاولة الاستثمار في التَّنمية المستدامة بين البلدين، لربَّما وصلت إلى نتائج أفضل بكثير مِن المقاربة التَّوجسية الأمنية، التي ظلَّت تستثمر أموالًا طائلة لشراء الولاءات في أوساط القبائل والسَّاسة والعسكريّين اليمنيِّين، لاتِّخاذهم مراكز قُوى ونفوذ تشتغِلُ بدورها كعوائق دائمة لاستقرار الدَّولة في اليمن.

مثل هذه المقاربة خاطئة دائمًا في عالم العلاقات الدَّولية التي ترتكز على فكرة أنَّ قُوَّة دولتك تكمن في قُوَّة دول الجوار، وأنَّ أمنها واستقرارها جزء مِن أمنك واستقرار دولتك؛ إي إنَّ أمنك يبدأ مِن أمن جيرانك، ولا يمكن أن تتمتَّع دولة مِن الدُّول بالأمن في حال أنَّ جِوارها غارق بالحروب والأزمات والصِّراعات؛ والحاصل أنَّ هذه المقاربة تتعاطى مع فكرة الأمن كمنظومة متكاملة في أيّ منطقة مِن العالم.

مِن هذا المنطلق، يبدو أنَّ السُّعوديَّة التي وقفت بقُوَّة ضِدَّ رياح التَّغيير التي ضربت المنطقة العربيَّة، منذ ٢٠١١م، بدءًا بتونس

ووصولًا إلى صنعاء، مرورًا بالقاهرة وطرابلس ودمشق وغيرها، لم تَعِ الدَّرس جيِّدًا، فيما يتعلَّق بأنَّ مقاومة تحوُّلات المشهد السِّياسي العربي، والانخراط فيها، لا تبدو سلوكًا آمنًا، سيَّما أنَّ ثمَّة قوى إقليمية بالجوار -كإيران- مُتحيِّنة للفرص، ومستثمرة في مشهد إقليمي ملغوم بمليشيَّات طائفية، تشتغل عليها منذ زمن، وأنَّها تستغلُّ جميع الأحداث، وتقطف ثمار كلِّ ذلك بسهولة ويسر(٧٣).

مضت المملكة دون حسابات دقيقة في صياغة موقفها مِن تحوُّلات المشهد العربي وثوراته، التي بدأت باحتجاجات سِلميَّة مدنيَّة تمدَّدت وتوسَّعت، وأسقطت أنظمة عربيَّة قائمة، كانت تبدو قويَّة وصلبة، كنظام الرَّئيس التُّونسي زين العابدين بن علي الذي هرب إلى المملكة، ونظام الرَّئيس حسني مبارك، وبعده نظام معمَّر القذافي، وصولًا إلى

(٧٣) تعاظمت قوَّة إيران منذ صعود "الخميني" للسُّلطة، إثر ما عُرِف بالثَّورة الإسلاميَّة، عام ١٩٧٩م، ورفع نظام "الخميني" شعار "تصدير الثَّورة" الإسلاميَّة، التي قصد بها تصدير فكرة الثَّورة الإيرانيَّة بأبعادها الطَّائفية، التي تَدَّعي حقًّا إلهيًّا للأقليَّاتِ الشِّيعية في حكم المجتمعات التي تعيش فيها؛ وظلَّ النِّظام الإيراني يشتغل على تلك الفكرة، ويُهَيِّئ لها الأجواء، ويُعِدُّ العُدَّة للوصول إلى هذه اللَّحظة. فبدأ بفكرة تصدير الثَّورة إلى لبنان، الذي أسَّسوا فيه ما سُمِّي بـ"حزب الله" اللُّبناني، ليكون ذراعًا إيرانيَّة مسلَّحة، على سواحل البحر الأبيض المتوسِّط. وظلَّت إيران تُكرِّر تصدير هذه الفكرة إلى كلِّ المجتمعات الخليجيَّة. وأسَّسَت لهذا الغرض عددًا مِن أذرعها، في العراق والسُّعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات واليمن. ورأينا كيف حصدت نتائج هذه السِّياسة في العراق، وقبلها في لبنان وسوريا، وحاليًّا في اليمن، كلُّ هذا والخليج يُقدِّمُ لها خِدمة مجانيَّة بضرب المجتمعات السُّنِّيَّة وتشتيتها في صراعاتٍ بَيْنِيَّة عقيمة داخل فصائل مختلفة مِن التَّيَّار السُّنِّي الذي تدَّعي تمثيله.

نظام الرَّئيس «صالح» بصنعاء. وكانت المملكة تضغط على حلفائها الأمريكان لمنع سقوط هذه الأنظمة، لكنَّ ثورات الرَّبيع كانت مفاجِئة حتَّى للأمريكان أنفسهم؛ فلم يستطيعوا بناء رؤية واضحة حيالها في لحظتها، وظلُّوا سنوات يهندسون ويخطِّطون لكيفية التَّعاطي مع هذه الثَّورات؛ وهو ما رأيناه لاحقًا في تشجيع فكرة الثَّورات المضادَّة، ودعمها في إيقاف أيِّ مسار انتقال سياسي ديمقراطي في بلدان ما عُرِف بالرَّبيع العربي.

لم يكن للمملكة أيُّ حيلة لإيقاف هذا التَّداعي للأنظمة التي ثارت الشُّعوب ضدَّها في مصر وتونس وليبيا، لكنَّها حاولت في المشهد اليمني أن تكون ذات حضور وتأثير، بحكم موقعها وطبيعة علاقاتها المتداخلة والمعقَّدة بالمشهد السِّياسي اليمني، وهو ما دفعها إلى تبنِّي فكرة «المبادرة الخليجيَّة»، التي مثَّلت نقطة تحوُّل في مسار ثورة ١١ فبراير اليمنيَّة، وقد كشفت هذه المبادرة طبيعة الموقف السُّعودي، والخليجي عمومًا.

فبراير ومصيدة المبادرة الخليجية:

شكَّلت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، حَدَثًا ثوريًّا كبيرًا في محيط إقليميٍّ غير ثوري، وبيئة إقليميَّة غير متصالحة مع أيِّ نمطٍ من أنماط التَّغيير والإصلاح، فضلًا عن أن يكون حدثًا ثوريًّا، خاصَّة أنَّ اليمن يقع في محيط إقليمي محكوم بنمط متماثل مِن أشكال نظم الحكم التَّقليديَّة،

وهي الدُّويلات والإمارات الخليجيَّة الملكيَّة والوراثيَّة، التي ترى في أيِّ تغيير بجوارها مشكلة تُهدِّد أمنها ومنظومة حُكمها.

ولهذا سارعت المملكة ودول الخليج إلى التقاط خيط المبادرة في اليمن، ومحاولة التَّدخُّل في مسار الأحداث والثَّورة باليمن؛ فأطلقت «المبادرة الخليجيَّة» كآليَّة حلٍّ للأزمة اليمنيَّة، وبمُوجِبها تحوَّلت الثَّورة اليمنيَّة مباشرة مِن ثورة إلى أزمة سياسيَّة. حاولت دول الخليج، وفي مقدِّمتها المملكة المعنيَّة الرَّئيسة بالمشهد اليمني، رسم مسار اليمن مجدَّدًا، والتَّحكُّم به، وعدم السَّماح بانتقال سياسيٍّ ديمقراطي حقيقي فيه، بمقتضى طبيعة هذه الأنظمة التي ظلَّت تنظر إلى الجمهوريَّة والدِّيمقراطيَّة كمهدِّدَين لمنظومتها السِّياسيَّة الحاكمة.

ومِن هنا جاءت فكرة «المبادرة الخليجيَّة»، وهدفها الرَّئيس هو التَّحكم والسَّيطرة على المسار الثَّوري لثورة ١١ فبراير، وضمان عدم نجاحها في تحقيق أهدافها بعيدًا عن سيطرة السُّعودية، والخليج عمومًا، والذي وقفت بعض دوله بكلِّ قوَّة لدعم الثَّورات المضادَّة، كالإمارات التي رمت بكلِّ ثقلها وراء الثَّورات المضادَّة مِن مصر وليبيا وتونس وسوريا، وصولًا إلى اليمن.

جاءت «المبادرة الخليجيَّة» وثمَّة استعداد كبير لقبولها مِن قبل الأطراف السِّياسيَّة، والتي اختطفت هي الأخرى قرار الثَّورة الشبابيَّة،

وحوَّلتها مِن حالة ثورية إلى حالة سياسية تحت سيطرتها، لهذا أعلنت ترحيبها وقبولها بالمبادرة فور سماعها بها، دون أيِّ شروط. هذا الانبطاح اليمني أمام التَّدخُّلات الأجنبيَّة ربَّما يكون واحدًا مِن مشكلات العقل السِّياسي اليمني على مَرِّ التَّاريخ، مِن لدن العُقدة اليزنيَّة(٧٤)، وحتَّى «المبادرة الخليجيَّة»، وصولًا إلى هذا المرحلة التي يفتقد فيها اليمن قراره وسيادته واستقلاله، بفعل ذهنية اللُّجوء للأجنبي في تصفية صراعات الدَّاخل البينية.

لقد بذلت السُّعودية جهودًا كبيرة في الوصول إلى صيغة تناسبها، فيما يتعلَّق بـ«المبادرة الخليجية»، وهي صيغتها النِّهائية التي توقَّفت عند الصِّيغة الخامسة للمبادرة؛ كلُّ ذلك في سبيل استمرار تأثيرها في المشهد. والأكثر خطورة هو أنَّ «المبادرة» أصبحت أشبه بإعلان دستوري، أوقف العمل بالدُّستور اليمني، وأحال المبادرة مرجعًا لا يمكن الخروج عنه.

نصَّت «المبادرة» على عشرة بنود رئيسة، تحوَّلت الثَّورة بمُوجِبها إلى أزمة سياسية تدخَّل الخليجُ لوضع الحلول لها؛ وهي البنود التي تمثَّلت بدعوة الرَّئيس، علي عبدالله صالح، للمعارضة إلى تشكيل حكومة

(٧٤) العُقدة اليزنية: هي استبدال الدَّخيل بالدَّخيل؛ وتُنسب هذه العُقدة إلى الزَّعيم اليمني الشَّهير، سيف بن ذي يزن، الذي كان أوَّل زعيم يمني يستعين بقوَّات دولة خارجية أجنبية، وهي بلاد فارس -حينها، لطرد الاحتلال الحبشي مِن اليمن؛ وهكذا سنَّ سُنَّة سيِّئة في التَّاريخ السِّياسي اليمني، لا تزال آثاره حتَّى اللَّحظة ماثلة لدينا، وفي مختلف محطَّات الصِّراعات اليمنية التي يتضخَّم فيها الدَّور الخارجي على حساب الدَّور الدَّاخلي لليمنيِّين أنفسهم.

مناصفة، بين السُّلطة والمعارضة، وتاليًا تقوم الحكومة المشكَّلة بتسوية الأوضاع الأمنية والعسكرية، وتهيئة الأجواء لعدد مِن الإجراءات القانونية والدُّستورية، كقانون الحصانة وعدم ملاحقة «صالح» وأركان نظامه، وتسليمه بعد ذلك السُّلطة إلى نائبه الذي سيصبح رئيسًا للجمهورية لاحقًا[٧٥].

لقد لعبت المبادرة دورًا خطيرًا في إفراغ ثورة ١١ فبراير مِن ثوريَّتها، وحقَّقت هدفًا رئيسًا لأصحاب المبادرة، وهو إيقافُ المسار الثَّوري عن تحقيق غاياته التي قامت الثَّورة مِن أجله، وتحويل مسار الثَّورة إلى مجرد أزمة سياسيَّة بين السُّلطة والمعارضة، وحلِّها عن طريق تقاسم السُّلطة في اليمن.

لم يقف الأمر عند هذا الحدِّ، بل كان مِن الأهداف الرَّئيسة للمبادرة -أيضًا- إجهاض ثورة ١١ فبرير، بل وإجهاض مسار أيِّ انتقال سياسي ديمقراطي حقيقي في اليمن، يسعى إلى استعادة أهداف ثورات اليمن الكبرى، سبتمبر وأكتوبر، وإبقاء البلاد رهن الوصاية الخارجية؛ وهذا ما تمثَّل في تطوُّر مسار الأحداث بعد ذلك، إذ ذهبت نحو تدبير

(٧٥) شملت المبادرة الخليجية بصيغتها النِّهائية ١١ بندًا، كلُّها تؤكِّد أنَّ ما يجري في اليمن أزمة صراع سياسي على السُّلطة، بين السُّلطة الحاكمة والمعارضة، وأنَّ المبادرة تدخَّلت لحلِّ هذا الإشكال، ولم تُشِر المبادرة -مِن قريب أو بعيد- إلى أنَّ ثمَّة شعب ثائر ضدَّ هذه الحكومة، وأنَّه وحده مَن يُقرِّر مصيرها ومصير دولته. يمكن الرُّجوع إلى بنود المبادرة عبر الرابط التالي:
https://shortest.link/7wXH

الانقلاب الذي أطاح بمسار ثورة ١١ فبراير، وما حقَّقته ثورتا ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، وما أنجزه اليمنيُّون في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. أي أنَّ الانقلاب كان في حقيقته انقلابًا على ثوابت الهُويَّة السِّياسيَّة لليمن الحديث، وهي الجمهوريَّة والوحدة والدِّيمقراطية، وليست السُّلطة فحسب.

اليمن وجواره الإقليمي مِن منظور جديد:

كان يفترض بعد كلِّ هذه المآلات الكارثية للسِّياسات السُّعودية، والخليجية عمومًا، تجاه اليمن، والتي أدَّت إلى جرِّ المنطقة كلِّها لحروب طاحنة، كشفت فراغًا إستراتيجيًّا أمنيًّا كبيرًا تعيشه دول الخليج، حيث انقلبت الأمور وارتدَّ كلُّ ذلك الاشتغال بالضِّدِّ مِن ثورة فبراير إلى كارثة وخطر وجوديٍّ على منطقة الجزيرة العربيَّة بأكملها، والتي يُعدُّ اليمن عمقها التَّاريخي والجغرافي والسُّكَّاني أيضًا، فأيُّ خطر يُهدِّده هو بالضَّرورة خطر يُهدد المنطقة كلِّها.

إنَّ طبيعة الأنظمة السِّياسيَّة الحاكمة في الخليج لا تنظر إلى الأخطار مِن زاوية القراءة التَّاريخية والإستراتيجية، وإنَّما مِن زاوية مصالحها الآنية والضَّيِّقة، إذ ترى في النِّظام الجمهوري الدِّيمقراطي في اليمن تهديدًا لها، وهذه قراءة غير دقيقة بالنَّظر إلى أنَّ الخطر الذي يُهدِّد الخليج اليوم في اليمن لم يأتِ مِن خلال نظامها الجمهوري، ولا

وحدته، وديمقراطيَّته، وإنَّما جاءها مِن خلال مشاريع ما قبل كلِّ هذه المكتسبات اليمنية، الجمهورية والدِّيمقراطية والوحدة.

إنَّ يمن ما قبل الدَّولة الوطنية، والجمهورية، والدِّيمقراطية، والوحدة، يمن الإمامة، يُمثِّل خطرًا فعليًّا على الخليج كلِّه، أي إنَّ أيَّ ارتداد عن تلك المكتسبات اليمنية والعودة باليمن إلى ما قبل الجمهورية والوحدة والدِّيمقراطية هو خطر حقيقي وفعلي يُهدِّد المنطقة كلَّها، باعتبار هذه المشاريع ما قبل الوطنية مشاريع مِن خارج سياق التَّطور السِّياسي للتَّاريخ والمنطقة والعالم ككلٍّ؛ أي عودة أفكار ما قبل الدَّولة، وهي الإمامة والجهاد ودولة الحقِّ الإلهي في الحكم، وغيرها مِن مفاهيم ما قبل الحداثة السِّياسية.

والمشكلة اليوم أنَّ هذا المنظور الإستراتيجي المغيَّب لدى صُنَّاع القرار الخليجي، خاصَّة في مسقط والرِّياض، وبقيَّة عواصم الخليج، باستثناء الكويت، لم يجر التَّعاطي معه بنوع مِن القراءة الموضوعيَّة، بل كرَّسُوا المنظور القديم لإستراتيجيَّاتهم التي أثبتت فشلها، باعتبار أنَّ يمنًا جمهوريًّا ديمقراطيًّا موحَّدًا خطر عليهم، وليس يمن ما قبل الدَّولة الوطنية الجمهورية هو الذي يتهدَّد منظومة الأمن الإقليمي لمنطقة الجزيرة والخليج كلِّها، لاعتبارات عدَّة في مقدِّمتها تهديد بنية المجتمعات الدَّاخلية بالتَّفكُّك طائفيًّا.

قد يقول البعض: إنَّ يمنًا جمهوريًّا ديمقراطيًّا موحَّدًا، كما أرادته ثورة فبراير، قد يُشكِّل خطرًا فعليًّا على جواره الإقليمي، مُستعيدين ما حدث لسلطنة عُمان مِن قِبَلِ نظام اليسار الحاكم في عدن، عقِب رحيل المستعمر البريطاني، وسيطرة الجناح اليساري على السُّلطة بعدن، وما قام به مِن دعم وإسناد لحركات التَّحرُّر اليسارية في «ظفار»، والجزيرة العربية عمومًا. ومثلُ هذا القول لا يستند إلى قراءة واقعية لأحداث تلك المرحلة التي كانت فيها الحركات القومية واليسارية في ذروتها، وكانت ترفع شعار محاربة الرَّجعية التي تقصد بها أنظمة الحكم في الخليج -حينها، أي كانت رغبة وإستراتيجية دولية حينها ضمن صراع المحاور والنُّفوذ الدُّولي بين معسكري الرَّأسمالية والاشتراكية.

كان العالم يعيش حينها أزمة استقطابات سياسية وعسكرية بين قُطبَي المعادلة الدُّولية، المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتِّحاد السُّوفييتي، والمعسكر الرَّأسمالي بقيادة الولايات المتَّحدة الأمريكية؛ وما تخلَّل تلك المرحلة مِن صراعات في أكثر مِن جبهة ومنطقة مِن مناطق العالم؛ مِن الحرب الكورية، والحروب الفيتنامية، وحروب اليمن، والقرن الأفريقي، وكلُّها كانت حروبًا تموِّلها وتُغذِّيها الاستقطابات القُطبيَّة الدُّولية بين الأحلاف العسكرية والأيديولوجية، و«ارسو» و«الناتو»، ولم يكن ذلك التَّوجُّه بدوافع يمنية توسعية مطلقًا.

أمَّا اليوم، فأعتقد أنَّ الوضع تغيَّر كثيرًا، وأنَّ تحوُّلات كثيرة طرأت على المشهد، في مقدِّمتها فكرة الدُّولة الوطنية الدِّيمقراطية، التي تُعلي مِن قيمة فكرة المواطنة المتساوية، وفكرة الهُويَّة الوطنية، والحدود السِّياسية للأوطان والدُّول، وكلُّها مكتسبات سياسية حديثة، تُسهِم في تقوية العلاقة بين شعوب ودول العالم، والتي ينبغي أن تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وحُسن الجوار، وعدم التَّدخُّل في الشُّئون الدَّاخلية للدُّول الأخرى.

لكن وللأسف! لم يجر التَّعاطي بشكل صحيح وعقلاني مع ثورة فبراير، وضُخِّمت حولها الكثير مِن المخاوف، ككلِّ ثورات الرَّبيع العربي التي دفعت بعض حُكَّام الخليج، والسُّعودية تحديدًا، إلى اتِّخاذ سياسات عدائية، ارتدَّت سلبًا على منظومة أمن المنطقة عمومًا، وفتحت ثغرة كبيرة نفذ مِن خلالها المشروع التَّوسعي الإيراني بردائه الطَّائفي، إلى قلب الجزيرة العربية، بعد إسقاطه للعراق وسوريا ولبنان قبلها.

وفي الجهة المقابلة لم يكن شباب ثورة فبراير يُدرِك كلَّ هذه الخلفيَّات للنَّظرة الخليجية إلى اليمن، وطبيعة بناء سياسات جادَّة وعقلانية تضع في حُسبانها كلَّ الاحتمالات، فما جرى بعد ذلك أثبت أنَّ شباب فبراير وقعوا في فخِّ «المبادرة الخليجية»، مندفعِين بطوباوية عجيبة، جعلتهم يُسَلِّمون بسهولة ويُسر للمبادرة وآليَّتها

التَّنفيذية، والتي كان يُفترض ألَّا يُسلِّموا لها مطلقًا، بتلك الطَّريقة التي أجهضت الثَّورة، واستبعدت الثُّوَّار، وأعادت تدوير الماضي بقالب آخر أكثر فسادًا وفشلًا وانحطاطًا وانبطاحًا وتفريطًا بالوطن وسيادته وقراره واستقلاله.

الخلاصة:

لا تبنى العلاقات بين الدَّولة والشُّعوب على مجرَّد مزاج الحاكم، أو نخبته المحيطة به، أو بالاحتكام للسَّرديَّات الشَّعبوية التي تُعلي مِن منسوب المخاوف وتؤطِّرها على حساب منطق العقلانية السِّياسية التي ترى أنَّ علاقات الدَّولة والشُّعوب تبنى على المصالح المشتركة والنِّدِّية، وحسن الجوار، وعدم التَّدخُّل في السِّياسات الدَّاخلية لهذه الشُّعوب.

وما يجري في منطقتنا العربية هو تسيُّد المنطق الشَّعبوي، والمقولات الأيديولوجية أيضًا في رسم طبيعة العلاقة بين هذه البلدان، عدا عن بروز المزاج الخاص للحاكم في رسم مسار هذه العلاقة، والقفز فوق إرادة الشُّعوب ومصالحها وعلائقها الاجتماعية والتَّاريخية والثَّقافية المشتركة، وخاصَّة في منطقة محكومة بسردية ثقافية واحدة، يُسيِّجها الدِّين واللُّغة والتَّاريخ كقواسم مشتركة تُعزِّز وتفرض وجود علاقات أخوية إستراتيجية تتجاوز كلَّ الأنماط الشَّعبوية والأيديولوجيات البائسة، والبدائية أيضًا.

وقطعًا مثل هذا المسار مِن العلاقات المفترض أن يكون بين اليمن وجواره، وخاصَّة مع السُّعودية وعُمان، وكلِّ دول الخليج، بل والقرن الأفريقي؛ وهو لا يقوم إلَّا مِن خلال بناء جسور تواصل حقيقية، تعتمد على استنهاض قيم العيش المشترك، ومراعة مصالح الجميع في هذه العلاقة، والقفز بها بعيدًا كشعوب تتشابه في كلِّ شيء، ويفترض أن تحترم بعضها بعضًا في خصوصيَّات أنظمتها السِّياسية القائمة، مِن خلال صياغة شكل لهذه العلاقة يحفظ مصالح الجميع ويُعزِّزها، لا العكس.

الفصل السادس

الحوثيون وثورة ١١ فبراير

هل مثَّلت ١١ فبراير حصان طروادة للحوثيين؟

يُقدِّم الحوثيُّون أنفسهم اليوم -بحسب كلِّ أدبيَّاتهم- بأنَّهم امتداد فكري وثقافي، وعِرقي أيضًا، لفكرة «الإمامة» الزَّيديَّة في اليمن، التي أُسِّست بمجيء مَن يُطلِقون عليه في أدبيَّاتهم بالإمام «الهادي إلى الحقِّ»، يحيي بن الحسين الرَّسي، عام ٢٨٤هـ، قادمًا مِن بلاد الدَّيلم في إيران، بعد سقوط دولة الزَّيدية هناك. ويعدُّ الحوثيُّون انقلابهم -في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م- بمثابة ثورة استعادوا مِن خلالها حقَّهم المستلب في حكم اليمن، ذلك «الحقُّ الإلهي» الذي يقولون إنَّه أُخِذَ مِنهم بفعل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

والحوثية -اليوم- هي فكرة أو طبعة مُحدَّثة للفكرة الزَّيدية، وترتكز على فكرة «الحقِّ الإلهي» في الحكم والعلم الذي تستند إليه الزَّيدية تحت اسم «إمامة البطنين»[٧٦]. وقد خاضت جماعة الحوثي[٧٧] سِتَّة

(٧٦) مفردة "البطنين" يُقصد بها في أدبيَّات المذهب الزَّيدي: ذرِّية الحسن والحسين، ابني علي بن أبي طالب، مِن فاطمة الزَّهراء بنت محمَّد -صلَّى الله عليه وسلَّم، وهو ما يُطلَق عليه أيضًا "الحقُّ الإلهي" في الحكم عند الزَّيدية، أي حقُّ "آل البيت" أي ذريَّة أبناء فاطمة. وبحسب العُرف العربي فهم ليسوا بأبناء الرَّسول، وإنَّما أبناء ابنتِه؛ وكما أنَّ توصيفهم لأنفسهم يخالف صريح نصوص القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ((ما كَانَ محمَّدٌ أبَا أَحَدٍ مِن رجَالِكُم ولَكِن رسولُ اللهِ وخَاتمَ النَّبيِّين وكان الله بكلِّ شيء عليمًا))، الأحزاب: ٤٠.

(٧٧) تأسَّست جماعة الحوثي -بنسختها الرَّاهنة- بداية تسعينيَّات القرن الماضي، تحت اسم "منتدى الشَّباب المؤمن"، وأسهم في تأسيسها: محمَّد يحيي عزَّان، وعلي أحمد الرَّازحي، وعبدالكريم جدبان، ومحمَّد عبدالكريم الحوثي، وحسين الحوثي، وهذا الأخير أصبح زعيم الجماعة ومُرشدها السِّياسي والدِّيني، بعد ذلك، حتَّى مقتله على يد القُوَّات الحُكوميَّة، في سبتمبر ٢٠٠٤م.

حروب ضِدَّ قُوَّات الحكومة اليمنية، ودارت كلُّ هذه الحروب في مَعقِلِهم الرَّئيس، محافظةِ صعدة شمالي اليمن، على حدود المملكة العربية السُّعودية. وهي المنطقة التي مثَّلت معقِلًا تاريخيًّا للزَّيدية الهادوية منذ قدومهم الأوَّل، منتصف القرن الثَّالث الهجري.

ظلَّت الزَّيدية عبارة عن جماعة متمرِّدة على سلطة كلِّ الدُّويلات اليمنية التي عاصرتها، نظرًا لكونها فكرة سياسية معارِضة، تستبطن فكرة الخروج المسلَّح، والانقلاب، والتَّمرُّد على أيِّ سلطة حاكمة، باعتبار أنَّ هاشمية النَّسب ومسألة الخروج المسلَّح هما رأس فكرة الزَّيدية الهادوية، وأهم شروطها لمبايعة الحاكم (أي: الإمام).

وهكذا تُقدِّم الزَّيدية نفسها بأنَّها نظرية سياسية للحكم، والقول بأنَّها (مذهب فقهي) قول غير دقيق علميًّا، بالنَّظر إلى أنَّ الزَّيدية كانت عبارة عن توليفة بين مذهبين، فهي حنفيَّة الفقه، معتزلية العقيدة؛ وأمَّا سياسيًّا فهي نظرية قائمة بذاتها، باعتبار الإمامة أصلًا مِن أصول الدِّين والمذهب. ومعنى الإمامة هنا «الرِّئاسة الدِّينية والدُّنيوية» معًا. وتشترط الزَّيدية في الإمام هاشميَّة النَّسب، وأن يكون مِن ذرية الحسن أو الحسين، ولدي فاطمة الزَّهراء، بنت محمَّد -صلَّى الله عليه وسلَّم[٧٨].

(٧٨) تكاد تجمع كلُّ أدبيات الزَّيدية المرجعية التي تتحدَّث عن شروط الإمام على عدَّة شروط (ما يقارب ١٥ شرطًا)، يأتي النَّسب الهاشمي الفاطمي في مقدِّمتها، ولا يمكن أن يسقط هذا الشَّرط بأيِّ حال مِن الأحوال. وما حديثهم عن موضوع الإمام الفاضل والمفضول إلَّا نوعًا مِن تأكيد أحقيَّتهم بالإمامة التي يعدُّ النَّسب الهاشمي الفاطمي شرطًا رئيسًا فيها.

سنحاول هنا من خلال هذه الدِّراسة المقتضبة، تتبُّع المراحل والأدوار التي لعبها الحوثيُّون منذ لحظة تأسيسهم حتَّى لحظة انقلابهم على النِّظام الجمهوري، وعلى كلِّ مكتسبات ثورة ١١ فبراير التي مثَّلت لهم غطاء سهَّل عليهم التَّحرُّك في عموم الجغرافيا اليمنية، رافعين شعاراتهم ومنادين بمظلوميَّاتهم، ومتَّخذين شعارات دغمائيَّة، والأهم كيف لعبوا على متناقضات السِّياسة اليمنية وانقساماتها، حتَّى وصلوا إلى لحظة إسقاط الدَّولة والجمهورية، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

الحوثيون ما قبل ١١ فبراير:

أُسِّسَت جماعة الحوثي بداية تحت مُسمَّى «منتدى الشَّباب المؤمن»، كجماعة زيدية تسعى لإحياء المذهب الزَّيدي، ونشرِ أفكاره، في أوساط القبائل، بمحافظة صعدة وما جاورها؛ ولا يعني ذلك أنَّ هذه البداية للحوثيِّين كانت منقطعة الصِّلة عن تيار هاشمي يعمل مِن داخل مؤسَّسات الدَّولة، منذ ما بعد المصالحة الملكية- الجمهورية، في ١٩٧٠م، بل يعني أنَّ الحوثيِّين الذين عُرِفُوا حينها بجماعة «الشَّباب المؤمن» أو جماعة «الشِّعار»، كانوا هم البداية المنظَّمة والمُعلنة لتيَّار الإمامة الذي ظهر لاحقًا باسم جماعة الحوثي.

بدأت الهاشمية السِّياسية تخوض في العمل السِّياسي تحت لافتة «حزب الحقِّ»، مع بداية إعلان التَّعدُّدية السِّياسية في اليمن، عَقِبَ

إعلان الوحدة، في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. وقد تأسَّس «حزب الحقِّ» على يد مجموعة مِن المراجع الدِّينية الزَّيدية، وعلى رأسهم مجد الدِّين المؤيدي، وبدر الدِّين الحوثي، والد مؤسِّس الجماعة (حسين الحوثي)، وأحمد محمَّد الشَّامي، وغيرهم مِن مراجع الزَّيدية.

وكان هذا القرار مِن قبل الهاشمية السِّياسية بإعلان تأسيس «حزب الحقِّ»، بعد تلك الفتوى الشَّهيرة التي أصدرها مجموعة مِن علماء الزَّيدية ومراجعها، عام ١٩٩٠م، بخصوص موقع الإمامة الزَّيدية كفكرة حاكمة في تراث الزَّيدية، حيث اضطرَّ علماء الزَّيدية إلى المناورة، وإصدار تلك الفتوى القائلة بأنَّ الإمامة أصبحت مِن الماضي، وتعبيرًا عن مرحلة تاريخية انتهت، ولم تَعُد شيئًا مُلزِمًا[٧٩].

نزل «حزب الحقِّ» في أوَّل انتخابات نيابية جرت، في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، بأكثر مِن ١٥٠ مرشَّحًا في الدَّوائر الانتخابية، لكنَّهم لم يحصدوا سوى دائرتين انتخابيَّتين في صعدة، واحدة كانت مِن نصيب حسين بدر الدِّين الحوثي، والثَّانية لصديقه عبدالله الرَّزامي. وقد مثَّلت تلك الانتخابات لهذا التَّيَّار الإمامي بالون اختبار، إذ عَرَفُوا مِن

(٧٩) أصدرت مجموعة مِن علماء الزَّيدية -وجُلُّهم مِن مؤسِّسي "حزب الحقِّ"- بيانًا، اعتبره البعض حينها تحوُّلًا تاريخيًّا، فلأوَّل مَرَّة يعترف أئمَّة الزَّيدية بسلطة الأمر الواقع القائمة في اليمن، ممثَّلة بحكومة الجمهورية اليمنية، لكنَّ البيان لم يُوقَّع مِن قِبَلِ المراجع الكِبار بصعدة حينها، كالمؤيَّدي رئيس الحزب، ونائبه بدر الدِّين الحوثي.

خلاله حجمهم ووزنهم السِّياسي بين مختلف التَّيَّارات والجماعات والأحزاب اليمنية الأخرى. وبعدها، قرَّرت قيادة الحزب المشاركة في البرلمان، حسين بدر الدِّين الحوثي وعبدالله الرَّزامي، مغادرة الحياة السِّياسيَّة، والعودة إلى صعدة، والبدء في مشروع الجماعة المسلَّحة.

لا شكَّ أنَّ البداية كانت مِن خلال التَّعليم المذهبي، فيما كان يُسمَّى بالمراكز الصَّيفية للطُّلاب، والتي كانت بمثابة بيئة حاضنة لتأهيل وتدريب الشَّباب على كلِّ أشكال العمل المسلَّح، مع الأدلجة المذهبيَّة، بأفكار ومقولات الإمام «الهادي» الزَّيدية، التي تتعلَّق بـ«الإمامة» و«الحقِّ الإلهي» في الحكم، كأهمِّ مرتكزات المذهب الزَّيدي التي يقوم عليها.

بلغ تيَّار «الشَّباب المؤمن» ذروة الانتشار عام ١٩٩٨م، ثمَّ تعرَّضت قيادته للانقسام ما بين تيَّارين، أحدهما رأى أنَّ سبب نجاح التَّيَّار وصموده في مواجهة خصومه هو انفتاحه على الآخرين، والتزامه بتجديد المناهج والرُّؤى، والتَّحرُّر مِن بعض جزئيَّات الموروث التَّقليدي الزَّيدي، بينما آثر الفريق الأخر التزام النَّهج والمدرسة الزَّيديَّة التَّقليدية، والبقاء على خَطِّ المواجهة مع المذهب السُّنِّي على أساس أنَّهُ سَرُّ النَّجاح، والكفيل ببقاء الحركة ونموِّها[٨٠].

(٨٠) قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، محمد عزان أبو راس، مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٠٠٩/١١/١٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172110593234241.html

مِن هنا بدأ الشَّرخ يتَّسع بين الفريقين، إلى أن ظهر إلى العلن عام ٢٠٠٠م، حيث تمكَّن حسين بدر الدِّين الحوثي مِن فرض نفسه على «الشَّباب المؤمن»، بمساعدة أخيه محمَّد بدر الدِّين الحوثي، الذي كان أحد مؤسِّسي «منتدى الشَّباب المؤمن»، وقَبِل «الشَّباب المؤمن» به، إلى جانب عبدالله عيضة الرَّزامي ويحيي الحوثي وآخرين. وفي أواخر عام ٢٠٠١م، طالب حسين الحوثي بإلغاء «منتدى الشَّباب المؤمن»، وأعلن رفض منهجه وأهدافه، بعدما وجد أنَّه لا يمضي في الاتِّجاه الذي يريد[٨١].

تاليًا، بدأت أولى الخلايا التَّنظيمية المسلَّحة لجماعة الحوثي بالتَّشكُّل، تحت غطاء التَّعليم الدِّيني للطُّلاب صيفًا، والذي كان يرتكز على تلقينٍ مذهبيٍّ صِرف، لا علاقة له بهذا العصر والزَّمان والمكان والبيئة، حيث كان الطُّلاب يُلقَّنُون، ما عُرِف بملازم حسين الحوثي؛ وهي عبارة عن محاضرات لحسين الحوثي كان يلقيها للطُّلاب، وكانت تُكرِّس مركزيَّة فكرة «الحقّ الإلهي» للحكم «المختطف»، وفكرة «الاصطفاء الإلهي» للسُّلالة، وكلُّها أفكار وتوجيهات طافحة بالعُنصرية، ومناقضة لفكرة الدَّولة والجمهورية والتَّعدُّدية السِّياسية والدِّيمقراطية.

استمرَّت الجماعة في عملها هذا ما يقارب عشر سنوات، منذ ١٩٩٤م وحتَّى تفجرَّت أوَّل مواجهة مسلَّحة بين هذه الجماعة والقُوَّات

(٨١) قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، لمحمد عزان أبو راس، المراجع السابق.

الحكوميَّة، في يوليو ٢٠٠٤م، حيث واصلت هذه الجماعة زرع أفكارها الطَّائفية، وتكريس فكرة «الحقِّ الإلهي» لما تصفهم بـ«آل البيت» في حكم اليمن، ذلك الحكم الذي اختُطِف مِنهم بفعل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وتولي السُّلطة إثرها «أبناء الشَّوارع»[٨٢]، مِن بُسطاء اليمنيِّين، وفلَّاحيهم مِن أبناء الشَّعب، وطبقاته الدُّنيا -كما كان يراهم الإماميُّون حينها، مِن أمثال السَّلال والأرياني والحمدي والغشمي، وحتَّى علي عبدالله صالح.

وطوال تلك الفترة سَعَت هذه الجماعة بكلِّ قُوَّة لتجنيد أفرادها، وتعبئتهم طائفيًّا ومذهبيًّا، وإعدادهم للحرب والمواجهة مع أعدائها، ممثَّلين بالدَّولة اليمنية وكلِّ اليمنيِّين بعد ذلك؛ وهو ما تجلَّى مِن خلال الحروب التي خاضتها الجماعة، منذ الحرب الأولى عام ٢٠٠٤م، وحتَّى الحرب السَّادسة عام ٢٠١٠م، أي قُبَيل الانتفاضة الثَّورية الشَّعبية ضدَّ نظام الرَّئيس السَّابق، علي عبد الله صالح، مع بداية ٢٠١١م.

(٨٢) "أبناء الشَّوارع" كانت عبارة متداولة كثيرًا عند معظم الزَّيدية، طوال المرحلة الجمهورية، باعتبار أنَّ حكَّام اليمن في العهد الجمهوري لم يكونوا وفقًا لتصوُّرهم مِن أبناء الذَّوات، مِن الأسر الهاشمية، بحسب نصوص وشروط تولِّي الإمامة والحكم لدى المذهب الزَّيدي، وقد سُجِّلَت هذه المفردة لدى كثير مِن مراجع الزَّيدية الذين كانوا يقولونها على سبيل التَّندُّر والسُّخريَّة مِن العهد الجمهوري وحُكَّامه، وممَّن سمعت مِنهم هذه الكلمة الدُّكتور مرتضى زيد المحطوري، وحسن زيد، وغيرهما.

الحوثيون وساحات الثَّورة:

مع هبوب رياح ثورات الرَّبيع العربي مِن تونس، وبَدءِ أولى المسيرات الاحتجاجية الطُّلابية في العاصمة صنعاء، عَقِبَ هروب الرَّئيس التُّونسي، زين العابدين بن علي، وتنازل الرَّئيس المصري، محمَّد حسني مبارك، كانت جماعة الحوثي تُراقِبُ المشهد في اليمن عن كثب، وتدرس الخطوات المناسبة للتَّعامل مع هذه الاحتجاجات الثَّورية التي تجوب شوارع العاصمة صنعاء وتَعِزَّ وعدن؛ وظلَّت فترة لم تشارك، ولم تُؤَيِّد هذه الاحتجاجات، حتَّى بعد خروج شباب أحزاب «اللِّقاء المشترك» إلى السَّاحات.

بدأ الحوثيُّون بدخول السَّاحات، بحذر شديد، مشكِّلين خِيامًا وتجمُّعات خاصَّة بهم، حيث مثَّلت لهم ساحات الثَّورة أوَّل منبر لعرض مظلوميَّتهم، بالحديث عن الحرب التي شُنَّت ضدَّهم، باعتبارهم كانوا أبرياء، ولم يتمرَّدوا على مؤسَّسات الدَّولة وقانونها بالسِّلاح، ونشطوا بشكل كبير في استقطاب شباب مِن خارج مربَّعهم المذهبي والجغرافي، مستغلِّين الحريَّة الكبيرة التي منحتها لهم ساحات الثَّورة ومنابرها، ومع ذلك بَقُوا ككنتونات مغلقة، لعدم قابليَّة أغلب النَّاس لفكرتهم المستندة إلى خطاب لا يخلو مِن البُعد المذهبي والطَّائفي، وإن حاولوا تغليفه بخطاب مدني منفتح.

رَتَّبَ الحوثيُّون أنفسهم سياسيًّا، مِن خلال التَّموضع ضمن المشروع الإيراني مبكِّرًا، وتجلَّى ذلك مِن خلال موقفهم ومناوراتهم تجاه ثورة ١١ فبراير، التي أظهرتهم أكثر قدرة سياسيَّة مِن الأحزاب اليمنيَّة الأعرق سياسيًّا، بل تجلَّى أداؤهم السِّياسي مِن خلال نجاحهم في استخدام بعض الأحزاب كجسر عُبور لمشروعهم، حيث وُظِّفت منابر هذه الأحزاب لتبرير مظلومية الحوثيِّين بلغة مخاتلة، غَضَّت الطَّرف عن مشروع الحوثيِّين الحقيقي وأهدافهم التي يَرمُون إليها.

ولهذا ظهر الحوثيُّون أكثر قربًا والتصاقًا بإيران، ومشروعها الذي تمكَّن مِن التَّمدُّد بالعراق ولبنان وسوريا، وما مثَّلته هذه البلدان مِن محطَّات تدريب وتأهيل لكوادر الحوثيِّين على مدى سنوات، منذ تفجُّر الحرب الأولى، وحتَّى بعد الحرب السَّادسة، وهو ما جعل الحوثيِّين أكثر قدرة على المناورة السِّياسية، منطلقين مِن رؤية واضحة المعالِمِ لمشروعهم، وما يريدون تحقيقه مِن خلال هذه الثَّورة وساحاتها، ولهذا بدأوا باستقطاب شباب الثَّورة المؤثِّرين، خاصَّة مِن الذين لهم حضور فاعل مِن شباب الأحزاب، كالاشتراكيِّين والنَّاصريِّين والمستقلِّين وغيرهم، وقد تَوَلَّى مهمَّة الاستقطاب شخصيَّات زيدية وحوثية كبيرة، كما أسهمت في هذا الاستقطاب -أيضًا- بعض منظَّمات المجتمع المدني، والسِّفارات التي كانت مخترقة مِن قبل عناصر ينتمون إلى الجماعة،

ويعملون ضمن أجهزتها الاستخباراتيَّة؛ حيث كان يجري استقطاب شباب الثَّورة للسَّفر خارج اليمن، إلى لبنان وغيره مِن المناطق، ويُجنَّد العديد مِنهم خلال تلك السَّفريَّات للعمل ضمن مشروع جماعة الحوثي، ولو في شكل ناشطين على صفحات التَّواصل الاجتماعي.

مرَّر الحوثيُّون كثيرًا مِن أهدافهم وخططهم مِن خلال حضورهم في السَّاحات، بطريقة منظَّمة جدًّا، لدرجة أنَّهم كانوا لا يتقدَّمون الصُّفوف الأولى للمظاهرات، ولم يفقدوا أحدًا مِن عناصرهم في أيِّ مظاهرة، واحتفظوا بكلِّ كوادرهم، بينما كانوا يدفعون غيرهم في كلِّ المظاهرات التي حصلت وسقط فيها خيرة شباب الثَّورة. وأوضح مثال لهذا التَّوظيف ما وقع إبَّان المسيرة المعروفة بمسيرة مجلس الوزراء، والتي سقط فيها العديد مِن شباب الثَّورة، فقد كان الحوثيُّون يوزِّعون قبعات واقية مِن الشَّمس، عليها شعاراتهم، على الشَّباب الذَّاهبين للمظاهرة، في حين لم يذهب أحدٌ مِن شبابهم مع المسيرة.

ما كان يقوم به الحوثيُّون في ساحة صنعاء كان يَتِمُّ كذلك في ساحات ذمار وإب وتعز بدرجة أقل، لكنَّ الهدف الكبير لهم كان واضحًا مِن خلال استقطاب شباب للعمل ضمن مشروعهم، فيما هم لا يُعَوِّلون كثيرًا على هذه السَّاحات في أنَّها ستُحدِثُ تحوُّلًا كبيرًا ملموسًا في مسار السِّياسة، وخاصَّة أنَّهم جماعة مسلَّحة لا تؤمن

بالعمل السِّياسي، ولا بالنِّضال السِّلمي، الذي رفعته ثورة ١١ فبراير شِعارًا لها. لقد كان جزء كبير مِن هدف وجودهم في السَّاحات استقطاب أفراد لمشروعهم، وبعد ذلك رصد كلِّ ما يتعلَّق بشباب السَّاحات ومشاريعهم وأهدافهم، وتوجُّهاتهم ومناطقهم وعناوينهم وانتماءاتهم، وكلِّ ما يتعلَّق بهذا الجيل الثَّائر الذي فاجأهم، ولم يكن يتوافق مع رؤيتهم المذهبية للثَّورة، والتَّغيير بالعنف، والخروج المسلَّح على الحاكم والمجتمع معًا.

لهذا، فإنَّهم -رغم عدم إيمانهم بالثَّورة السِّلمية، وبكلِّ ما يتعلَّق بالحداثة السِّياسية مِن أحزاب وانتخابات وديمقراطية- استطاعوا أن يُمَثِّلوا دور القُوى المدنية السِّياسية في كلِّ ما كانوا يطرحونه في السَّاحات؛ وتمكَّنوا مِن خداع الكثير من الشَّباب والأحزاب بأطروحاتهم عن الدَّولة المدنيَّة وغيرها. وكان أهمُّ مُنظِّريهم في هذا السِّياق الدُّكتور أحمد شرف الدِّين، أستاذ القانون الدُّستوري بجامعة صنعاء، والذي اغتِيلَ بعد ذلك، عقب ذهابه للتَّوقيع على وثيقة الحِوار الوطني[٨٣].

(٨٣) كان أحمد شرف الدين مِن أهمِّ مُنظِّري جماعة الحوثي في ساحة صنعاء، ومِن ضمن ما كان يقوله: إنَّنا نطالب بقيام دولة مدنيَّة، يغيب عنها الخطاب الدِّيني، بحيث يكون الدِّين للشَّعب وليس للدُّستور، ولا تكون الشَّريعة الإسلامية مصدر كلِّ التَّشريعات، لأنَّ تجربة الدَّولة الدِّينية كلُّها صراعات. وقد مثَّل شرف الدين جماعة الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني، وقدَّم رؤية الجماعة للمؤتمر. ويمكن الاطِّلاع على خطابه هذا فيما يتعلَّق بالدَّولة المدنية والدَّولة

الحوثيون وموقفهم مِن الثَّورة السِّلمية:

الحوثية ليست جماعة تعبديَّة، أو دعويَّة، أو ثقافيَّة، كما كان يُلِحُّ الحوثيُّون على تقديم أنفسهم في سنوات العسرة، بل هي جماعة مسلَّحة، لها حركيَّتها على الأرض ومشروعها لإقامة حكم ثيوقراطي(٨٤)؛ وانطلاقًا مِن هذا التَّعريف فإنَّ الحوثيَّة جماعة دينيَّة «مسلَّحة»، ترتكز في رؤيتها للسِّياسة على أساس واحد فقط، هو الرُّؤية المذهبية التي تُقرِّرها مُدوَّناتهم الفقهية وسلوكهم التَّاريخي، تلك التي تقول: إنَّ الإمامة بعد علي وولديه (الحسن والحسين) مقصورة على مَن قام ودعا مِن أولادهما المنتسبين بآبائهم إليهما(٨٥)؛ وانطلاقًا مِن هذا فإنَّ الإمامة -أي الحكم- «حقٌّ إلهيٌّ» لهم مِن دون النَّاس، وعلى النَّاس الإيمان بذلك إيمانًا يقينيًّا لا يخالطه شك، وإنَّ الطَّريق إلى هذا الحكم لا يتأتَّى إلَّا مِن خلال توافر شروط عدَّة في الحاكم، في مقدِّمتها النَّسب الهاشميُّ، وثانيها خروجُه المسلَّح لطلب هذا الحكم.

الاتِّحادية بالرُّجوع إلى هذه المحاضرة التي كان يلقيها في ساحة الثَّورة بصنعاء، على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=yc0MNmbR6EU

(٨٤) نسخة مِن الوثيقة "الاتفاق" بين أبناء الزيدية وفي جملتهم المجاهدون "الحوثيون"، سامي غالب، مدونته، في: ٢٠١٥/٩/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:
http://samighalib.blogspot.com/2015/09/blog-post_18.html

(٨٥) الهادوية والحوثية.. الإمامة في البطنين، زايد جابر، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، في: ٢٠١٨/٢/٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://abaadstudies.org/news.php?id=59728

بناء على هذه المسلَّمات، في أدبيَّات جماعة الحوثي، فإنَّ كلَّ ما يتعلَّق بفكرة الدَّولة والحداثة السِّياسية، لا وجود له في قاموس هذه الجماعة مطلقًا، فلا معنى لمفهوم الدَّولة والجمهورية والدِّيمقراطية والتَّعددية والانتخابات والدُّستور والقانون؛ لأنَّ كلَّ هذه المفردات تتعارض كلِّيًّا مع مفهوم السُّلطة والحكم في المدوَّنة الزَّيدية التي ترى أنَّ الحكم «حقٌّ إلهيٌّ» لسُلالةٍ مِن النَّاس دون غيرهم، وأنَّ الطَّريق إلى هذا الحكم متوقِّف على الخروج المسلَّح وحده، ولا طريق آخر لذلك، وهذا ما نعتبره نقيضًا كلِّيًّا لمفهوم الحداثة السِّياسيَّة المعاصرة لدى الزَّيدية الممثلَّة اليوم بجماعة الحوثي.

ومِن هنا، يمكننا فهم وتفسير كيفيَّة تعاطي جماعة الحوثي مع ثورة فبراير، حيث عَدَّتها مجرَّد بوَّابة عبور ومنبر للجماعة تخاطب مِن خلاله الشَّعب اليمني، باعتبارها جماعة ثوريَّة منخرطة في ثورة الشَّعب، كجزء مِنه، مع فارق أنَّها تحمل مظلوميَّة طائفيَّة ومذهبيَّة تخاطب بها بسطاء النَّاس، الذين لا يفهمون طبيعة تكوين مثل هذا الجماعات السِّياسية الطَّائفية، التي ترتدي سِتارًا دينيًّا تُوارِي تحته مشروعها السِّياسي.

لقد رحَّبت جماعة الحوثي بثورة فبراير باعتبارها ثورة ضدَّ نظام الرَّئيس «صالح»، لا باعتبارها ثورة شعبية يمنية ضدَّ الظُّلم والتَّهميش

والتَّخلُّف، لهذا حينما خرج أفرادها إلى السَّاحات كان هدفهم الوحيد عرض مظلوميَّتهم لكسب واستقطاب مزيد مِن الأنصار لمشروعهم الذي يتمثَّل بالخروج والثَّورة المسلَّحة لاستعادة حقِّهم في حُكم اليمن كما يدَّعون. ومِن هنا كان البعض يدرك أنَّ هذه الجماعة لا يمكنها أن تتوافق مع أهداف ثورة ١١ فبراير، إلَّا مِن حيث استخدامها ستارًا للانتشار في عموم ساحات الثَّورة.

تجلَّى هذا الموقف الدُّغمائي ظاهريًّا لجماعة الحوثي مِن ثورة فبراير في سلوك الجماعة لمسارين متناقضين تجاه ثورة فبراير، فبينما كانت تدفع بأنصارها للوجود الرَّمزي بالسَّاحات، كانت تمضي بمشروعها لفتح وتجهيز معسكرات التَّدريب القتالي والتَّعبئة العقائدية لأتباعها، في كلٍّ مِن صعدة والمديريَّات القريبة مِنها، كما أرسلت مزيدًا مِن أفرادها إلى كلٍّ مِن بيروت وبغداد للتَّدريب الأمني والعسكري والإعلامي والسِّياسي. وقد رأينا كيف تَمَّ استقطاب عدد مِن شباب الثَّورة وإغراؤهم بفكرة السَّفر خارج اليمن حينها. بهذا يَتَّضِح أنَّ جماعة الحوثي لم تكن تُؤمِن مطلقًا بما خرج النَّاس مِن أجله، في ثورة ١١ فبراير، فلا هي مع ثورة سلمية، ولا هي مع دولة مدنية ديمقراطية، كما كان يردِّد منظِّروها وممثِّلوها في ساحة التَّغيير، ولهذا رأينا كيف رفضت فكرة «المبادرة الخليجية» جملةً وتفصيلًا، لكنَّها في الوقت

الذي رفضت «المبادرة» انضمَّت إلى «مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل»، الذي كان عبارة عن إحدى آليَّات «المبادرة»، ومخرجًا مِن مخرجاتها.

كلُّ هذا التَّناقض هو جزء مِن أيديولوجية الجماعة، ومسارها في التَّعاطي مع جميع الأحداث مِن زاوية المشروع المذهبي والطَّائفي للجماعة، أي مشروع إحياء الإمامة الزَّيدية، الذي تجلَّت أبزر صوره في انقلاب ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م؛ ذلك المشروع الذي أُعِيد تكييفُه مع نظرائه مِن مشاريع الطَّائفية السِّياسية، الماثلة اليوم أمامنا في إيران، ونسخته في بغداد وبيروت، وهو المشروع الذي حاولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تطبيقه، مِن خلال فكرة الخميني ممثَّلة «بولاية الفقيه». هذه الفكرة التي أعيد إخراجها بهذه الطَّريقة المتجسِّدة في جمهوريَّةٍ إسلاميَّة، بحاكمين، ظاهرٍ وباطنٍ، حاكم دُمية في واجهة المشهد، وحاكم حقيقيّ هو الإمام القائد والمرشد الأعلى للثَّورة والدَّولة والمذهب. وهو ما يتجلَّى اليوم في الحالة اليمنية بالنَّظر إلى شخصية رئيس ما يُسمَّى بـ«المجلس السِّياسي الأعلى»، وشخصية قائد الثَّورة وزعيمها، عبدالملك الحوثي، الحاكم المطلق وفقًا لمفهوم الإمامة لديهم.

الحوثية وتناقضات المنطق السِّياسي والعقائدي:

تبني جماعة (أنصار الله) الحوثية منظومتها الفكرية والسِّياسية على تصوُّرات موجودة مسبقًا، وهي مُدوَّنتها المذهبية القائمة على ما

أسلفنا سابقًا مِن فكرة «الحقّ الإلهي» في الحكم، لما تُسمّيهم الزَّيدية بـ«البطنين» مِن «آل البيت»، وتُعدُّ هذه الفكرة أساسًا مركزيًّا للمذهب الزَّيدي، وما دُونها هي مجرَّد مقولات ونقولات فقهية وعقدية، حيث أخذت الزَّيدية بعض مقولاتها الفقهية مِن الأحناف، وبعض مسائلها العقدية مِن المعتزلة.

الجانب الآخر، مِن البُنَى العقائدية للزَّيدية يتعلَّق بعقيدتها الشِّيعية التي تتمثَّل في مفهوم «التُّقية»[٨٦]، وهو مفهوم ظاهر وحاضر في ممارسات هذه الجماعة السِّياسية بشكل كبير. وقد تجلَّى ذلك في اتِّخاذها مواقف متناقضة تمامًا لمواقف سابقة لها، كموقف جماعة الحوثي مِن «المبادرة الخليجية»، التي تبنَّتها دول مجلس التَّعاون الخليجي باستثناء قطر، إذ رفضت جماعة الحوثي المبادرة جملة وتفصيلًا، لكنَّها في الوقت ذاته انخرطت في مترتّبات هذه المبادرة، والمتمثِّلة بإشراك جماعة الحوثي في الحوار الوطني الذي كان أحد مخرجات المبادرة. وتكرَّر مثل هذا السُّلوك مِن جماعة الحوثي في كثير مِن مواقفها السِّياسية، وفي مقدِّمة هذه المواقف ما يتعلَّق بالاتِّفاقيَّات السِّياسية مع الدَّولة والأطراف القبلية والحزبية، والتي كانت في صراع

(٨٦) التُّقية: مفهوم عقائدي شيعي، يعني إظهار خلاف ما تُضمِر مِن الأفكار والأقوال والتَّوجُّهات، وممارسة عكسها تمامًا، في سبيل تحقيق أهدافك ومذهبك وجماعتك؛ وهذا مفهوم عقائدي انتقلت به الجماعات الشِّيعية للمجال السِّياسي، فأصبحت تُسمَّى بالتُّقية السِّياسية.

عسكري معها منذ اندلاع الحرب الأولى عام ٢٠٠٤م، وحتَّى إسقاطها للعاصمة صنعاء والدَّولة ككل عام ٢٠١٤م.

ولهذا انخرطت جماعة الحوثي في مسارين متناقضين في التَّعاطي مع الأزمة السِّياسية اليمنية، فاشتركت في الحوار الوطني دون قيد أو شرط، فيما ظلَّت تحتفظ بسلاحها وتجتاح المناطق القبلية واحدة بعد الأخرى، وأعضاؤها ضمن مؤتمر الحوار الوطني يطالبون بالدَّولة المدنيَّة!

لقد دأبت جماعة الحوثي على هذا المسار منذ البداية، لكنَّ الصِّراعات السِّياسية بين القوى والأحزاب اليمنية، إثر أحداث ثورة ١١ فبراير، وما أدَّت إليه مِن تناقضات بين كلِّ الأطراف المناهضة للمشروع الحوثي، سهَّلت على الحوثيِّين الاشتغال على هذه التَّناقضات لتمرير مخطَّطاتهم، كما جرى في قبولهم ضمن مؤتمر الحوار دون اشتراطات كان يجب تنفيذها، مِن قبيل تسليم السِّلاح، وحلِّ الجناح المسلَّح للجماعة، ودخول الحوار كطرف سياسي، وليس كجماعة مقاتلة.

إنَّ جزءًا مِن هذا التَّناقض في السِّياسات نابع عن عقيدة مذهبية لدى الجماعة، تنصُّ على أهمية التُّقية في المواقف وعدم إظهار ما تؤمن به الجماعة، والعمل على مسارات متعدِّدة، كالذي اتَّخذته الجماعة مِن ثورة ١١ فبراير ككل، ثمَّ مِن المبادرة الخليجية، وبعدها

الحوار الوطني، الذي وقَّعت على مُسَوَّدته الأولى ثُمَّ انقلبت عليه، وهذا المسار المتناقض لدى جماعة الحوثي ليس مسارًا اعتباطيًّا بقدر ما هو مسار عقائدي أيديولوجي تُؤمِن به الجماعة وتشتغل عليه.

بتعبير آخر، كانت كلُّ المواقف التي اتَّخذتها جماعة الحوثي، مِن ثورة ١١ فبراير، مواقف تكتيكيَّة لا مبدئيَّة، فهي مع الثَّورة لاستخدامها في ضرب خصومها وتمكين مشروعها، وهي ضدَّ الثَّورة لأنَّها تسعى لبناء دولة مدنية لكلِّ اليمنيِّين، وهذا ما لا تريده تلك الجماعة ولا تُؤمِن به؛ ولهذا رأينا مساراتها المتعدِّدة والمتناقضة تجاه كلِّ القضايا التي كشفت عن جماعة لا تؤمن سوى بمشروعها المذهبي والطَّائفي المناقض بشكل كلِّي لفكرة الدَّولة والجُمهوريَّة والدِّيمقراطيَّة والمدنيَّة.

الخُلاصة:

تمكَّنت جماعة الحوثي خلال مراحل صعودها مِن الاستفادة القصوى مِن كلِّ تحوُّلات واعتمالات المشهد السِّياسي اليمني، خلال الثَّلاثة العقود الأخيرة تحديدًا، حيث استطاعت استغلال كلِّ التَّباينات الموجودة، والتَّناقضات السِّياسية، بين مختلف القوى اليمنية، في تمرير مشاريعها، وخدمة أهدافها، ومثَّلت لها محطَّة ١١ فبراير واحدة مِن أهمِّ المحطَّات السِّياسية في المشهد اليمني.

فقد تمكَّنت الجماعة مِن خلالها أن تنفذ إلى قلب صناعة الأحداث والسِّياسة معًا، في مشهد يمني مضطرب ومفكَّك، يعاني صراعات بينيَّة كبيرة بين قُواه ونخبه السِّياسية، تلك الصِّراعات والتَّناقضات التي استطاعت جماعة الحوثي توظيفها في سبيل إسقاط الدَّولة والانقلاب على جمهورية ٢٦ سبتمبر.

لقد كان الاشتغالُ على التَّناقضات السِّياسية، وتعزيزها، إستراتيجية هذه الجماعة، منذ مرحلة طويلة، حتَّى قبل أن تُعرف بجماعة الحوثي، أو «منتدى الشَّباب المؤمن»، باعتبارها امتدادًا عقائديًّا عصبويًّا لمشروع الهاشمية السِّياسية في اليمن، والذي يستند إلى سرديَّة عقائديَّة مذهبيَّة بخصوص «الحقِّ الإلهي» في الحكم والمال والعلم، وفقًا للأدبيَّات الزَّيدية كلِّها وصولًا إلى الوثيقة الثَّقافيَّة للجماعة.

وبالتَّالي، بدأ البعض اليوم يتحدَّث عن أنَّ جماعة الحوثي استخدمت ثورة ١١ فبراير كجسر عبور أو كحصان طروادة للعودة إلى حكم اليمن، بالطَّريقة التي رأيناها مع انقلاب الجماعة على وثيقة «مخرجات الحوار الوطني»، ومِن ثمَّ على الدَّولة اليمنية ذاتها في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وسيطرتها على مفاتيح السِّياسة والحكم في اليمن.

ومثل هذه المقولة تحضر كثيرًا في السِّجالات اليمنية بخصوص سبب انقلاب جماعة الحوثي، متغافلين عن السَّردية الحوثية ذاتها،

ورؤيتها للدَّولة والمجتمع اليمني ككلٍّ، ومتجاهلين حتَّى فكرة التَّحالف الذي أقامته جماعة الحوثي مع خصمها السَّابق، الرَّئيس «صالح»، والذي لولاه لما تمكَّنت جماعة الحوثي مِن تحقيق كلِّ هذه الأهداف بضربة واحدة؛ فـ«صالح» هو الذي سلَّم مفاتيح القرار في قطاع واسع مِن أهمِّ قطاعات الجيش اليمني إلى جماعة الحوثي؛ وفضلًا عن ذلك دفع شبكة المصالح القبليَّة والمشيخيَّة لنظامه، والتي كانت تنضوي ضمن مكوِّنات «المؤتمر الشَّعبي العام»، إلى تسهيل الاندماج ضمن مشروع جماعة الحوثي التي سُلِّمت إليها كلُّ المناطق القبلية والمدن والمحافظات، مِن قِبَل مسئولي نظام «صالح» السَّابق.

ومِن هنا، فإنَّ جماعة الحوثي -أو مَن يُطلِقون على أنفسهم «أنصار الله»- لا علاقة لهم بثورة ١١ فبراير، ولا يؤمنون بأهدافها، إلَّا بأنَّها كانت تُمثِّل لهم جسر عبور إلى تحقيق أهدافهم، وبالتَّالي اشتغلوا على كلِّ تناقضات تلك الثَّورة، وقفزوا فوق جميع أهدافها، وتحالفوا مع مَن قامت الثَّورة ضدَّه، وهو الرَّئيس السَّابق «صالح»، للانقلاب لا على ثورة ١١ فبراير فحسب، بل على كلِّ ثوابت اليمن، مِن ثورة سبتمبر والدَّولة والجمهورية والدِّيمقراطية، وصولًا إلى الانقلاب على أهداف ومبادئ ثورة فبراير كلِّها، الثَّورة التي قبلتهم وحاولت التَّسامح معهم، وجرَّهم مِن ميدان السِّلاح والحرب إلى ميدان السِّياسة والسِّلمية والمدنية.

الفصل السابع

فبراير بين الثورة والانقلاب..

إلى أين تمضي؟

أسئلة وإجابات حول المستقبل

مثَّلت ثورة ١١ فبراير ذروة الفعل المدني الشَّعبي الجماهيري، وهو الأوَّل في تاريخ اليمن المعاصر، إذ تجلَّت فيه لأوَّل مرَّة ملامح هُويَّة وطنيَّة واضحة المعالم؛ فقد جسَّدت هذه الثَّورة واحدة مِن أنصع صور المدنية لشعب ظلَّ طويلًا أسير مقولات وتنميطات جامدة، تنعته بالجهل والتَّخلُّف تارة، والعنف والهمجية تارة أخرى، فأثبتت خطأ مثل هذه المقولات، والقوالب الجاهزة للتَّوصيف، التي لا تقوم على منهج علميٍّ دقيق، بقدر ما تستند إلى مقولات مؤدلجة و»بروبوغاندا» سياسية ودعائية، أكثر مِنها حقائق علمية وموضوعية.

لكن المآلات التي انتهت إليها ثورة ١١ فبراير، وتحوُّل الكثير مِن تلك الأهداف والقيم التي رفعتها الثَّورة إلى مشهد أقرب ما يكون إلى الكارثة، مِنه إلى أيِّ شيءٍ آخر، بفعل الارتدادات التي مضت نحوها ثورة فبراير، مِن تراجع مشهد الثَّورة وصعود مرحلة المليشيَّات الطَّائفية، التي أعادت اليمن إلى ما قبل ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، كلُّ هذا جعلنا اليوم أكثر حاجة إلى تقييم ومراجعة المصير الذي آلت إليه الثَّورة، وما سبَّب جميع هذه الانتكاسات، وبحثِ سبل الخروج مِنها اليوم.

لا شكَّ أنَّ مشهد اليمن -اليوم، وبعد عقد مِن الثَّورة- يدعو للوهلة الأولى إلى الإحباط التَّام، وموت الآمال العريضة التي عُقِدت على تلك

الثَّورة، التي رهن جيلها جميع أحلامه وآماله وتطلُّعاته بها، فأُجهِضت قبل أن تُحقِّق أبسط أهدافها. وقد جعل هذا المآل الكارثيُّ عامَّة النَّاس يُلقُون اللَّوم على ثورة ١١ فبراير، وعلى الشَّباب الثَّائر البريء الذي خرج مطالبًا بحقِّه بحياة حرَّة كريمة.

ويأتي في مقدِّمة التَّساؤلات كلِّها، السُّؤال: هل كانت ١١ فبراير ثورة أم لم تكن ثورة وإنَّما فعل احتجاجي كغيره مِن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية المفاجأة؟ وإذا كانت ثورة فلماذا فشلت؟ وهل يختصُّ اسم الثَّورة بالحراك الاجتماعي النَّاجح فقط[٨٧]؟ ويأتي بعد ذلك سؤال: لماذا فشل الثُّوَّار؟ وأين اختفوا؟ وكيف تحوَّل بعضهم إلى مجرَّد أسماء مثيرة للجدل؟ خاصَّة بعد أن خرجوا مِن المشهد السِّياسي، ومِن البلاد كلِّها، عشية الانقلاب على الثَّورة.

أسئلة كثيرة مطروحة لا شكَّ، لكنَّ أمرَّها تلك الأسئلة التي تبحث عن إجابات، عن سبب انتكاسة الثَّورة؟ وسبب تحوُّل الثَّورة إلى حرب طاحنة أرجعت اليمن عقودًا إن لم تكن قرونًا إلى الوراء، بعودة شبح الإمامة الزَّيدية والتَّشطير، وكلِّ المشاريع ما قبل الوطنية؟ عن سبب

(٨٧) وكأنَّ النَّجاح هو مصير الثَّورات الدَّائم، فالثَّورات جهود جمعية للتَّغيير، ومحاولة لذلك، وقد يُكتب لهذه الجهود النَّجاح وقد لا يكتب، وقد تفشل، لكن يبقى مُسمَّى الثَّورة عالقًا بهذه الاحتجاجات، سواء نجحت أو فشلت، فليس مُسمَّى الثَّورة حكرًا على ما ينجح مِن الثَّورات فحسب، فيمنيًّا ثمَّة ثورة ١٩٤٨م التي لم يكتب لها الاستمرار أكثر مِن شهر مِن الزَّمن، فسريعًا ما تمَّ القضاء عليها، وإخمادها.

هذا المآل الكارثي لثورة سلمية قدَّمت أنصع صورة عن مدنية المجتمع، وتحضُّره، ورقيِّه الأخلاقي والسِّياسي معًا؟

يتساءل الكثيرون اليوم -بدافع الخوف على مصير اليمن- عمَّا إذا كانت ثورة فبراير سببًا في هذا المصير الذي آلت إليه الأمور والأحداث؟ وعن سبب فشل الثُّوار وكلِّ النُّخب في الحفاظ على يمنٍ جُمهوري ديمقراطي موحَّد؟ وعن كيفية إسهام هذه النُّخب اليوم في عودة المشاريع ما قبل الوطنية مجدَّدًا؟ وسبب استمرار هذه النُّخب وإسهامها في كلِّ ما وصل إليه اليمن اليوم مِن اقتتال وتَشَظٍّ على جميع المستويات؟

ما يقارب عقد مضى منذ تفجُّر ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، وثمان سنوات انقضت مِن حرب طاحنة، عمَّت الجغرافيا اليمنية تداعياتُها الكارثيَّة، ولا يلوح في الأفق اليوم أيُّ مخرج لليمنيِّين مِن أزماتهم وحروبهم الطَّويلة التي دفع ثمنها الشَّعب اليمني المغلوب على أمره، والذي أضاع دولته وجمهوريته ووحدته وأمنه واستقراره، والأخطر مِن هذا كلِّه هو الخوف مِن فقدان هذا الشَّعب الأمل بالخروج مِن هذا المأزق والمستنقع الآسن، والمشبع بكلِّ أشكال الفوضى والعبث الذي يعصف باليمن كلِّه، أرضًا وإنسانًا وتاريخًا وهُوِيَّة.

هذه التَّساؤلات حقيقية، ومشروعة، ومطلوبة، ولا يمكن الهروب مِنها، والتَّعلُّل بأي سبب آخر يتجاوز الإجابة عنها، فهي تساؤلات اليمنيِّين الملحَّة في هذه المرحلة، حول مصير دولتهم وأحلامهم وآمالهم العريضة التي خرجوا ذات يوم مِن أجلها، ويتوقَّف على الإجابة عنها الكثير مِن المكاشفات والخطوات التَّالية. والهروب مِن الإجابة عن هذه التَّساؤلات لا يقلُّ جُرمًا عمَّا اقترفه الانقلابيُّون الطَّائفيُّون بحقِّ هذه الثَّورة.

إنَّنا مطالبون اليوم بالوقوف بمسئولية وصدق وتجرُّد عن أيِّ أهداف أخرى غير الهدف الوطني العامِّ والمنشود مِن كلِّ هذه التَّحرُّكات؛ وجميع هذه التَّساؤلات تبحث عن إجابات، وينبغي أن تعقبها مراجعات حقيقيَّة لكلِّ الأخطاء والمواقف السَّابقة، لتجاوز تلك المرحلة بجميع أخطائها، وعدم الوقوف والجمود عندها، باعتبارها لحظة مفصليَّة، ودون اعتبار كلِّ شعاراتها ثوابت لا يمكن تخطِّيها.

ولهذا كلِّه، ولأجل مزيد مِن الجدِّية والمصداقيَّة، سنحاول هنا الاقتراب كثيرًا مِن الإجابة عن تساؤلات الفشل والإخفاق والثَّورة واللَّاثورة، وحدود مسئولية كلِّ طرف عن هذا المصير والمآل الكارثي الذي آلت إليه الأحداث، بُعدًا وقُربًا مِن موقع المسئولية.

فبراير بين الثَّورة واللَّا ثورة:

كما كانت تقول «حنة أرندت»: إنَّ الحروب والثَّورات دائمًا ما تحدِّد ملامح المستقبل، أو كما قالت: ملامح القرن العشرين[٨٨]؛ فكذلك تفعل كلُّ الثَّورات على مدى التَّاريخ، فالثَّورة التي تُفضي إلى حرب أو الحرب التي تُفضي إلى ثورة هي شكل مِن أشكال الدِّيناميَّات التي تعيد صياغة المجتمعات والتَّاريخ ككل، باعتبار الثَّورة حركة اجتماعية تحمل في طيَّاتها مطالب مجتمع يريد تحقيقها بشتَّى الطُّرق والوسائل الممكنة، ولهذا كانت الثَّورات والحروب مقدِّمات مهمَّة في تاريخ التَّحوُّلات البشرية، فكما كانت «الحرب العالميَّة الأولى» نقطة تحوُّل وفاتحة لعصر جديد، كذلك فعلت «الحرب العالميَّة الثَّانية» التي أعادت تقسيم العالم بين معسكرين اقتصاديَّين وسياسيَّين، وأيديولوجيتين أيضًا.

فثمَّة حروب تعمل على إسدال السِّتار على مرحلة مضت مِن تاريخ البشريَّة، كما تفتح أفقًا لمرحلة تاريخيَّة جديدة، لها ما بعدها مِن استحقاقات وتحوُّلات جيوسياسية كبيرة. ومثلما تفعل الحروب تفعل الثَّورات، باعتبارها بُؤر حروب محتملة، إذ قد تُفجِّر الثَّورة حروبًا كثيرة حينما تفشل، وقد تفعل ذلك حينما تنجح أيضًا على حدٍّ سواء.

(٨٨) حنة أرندت، في الثورة، ترجمة عطاء عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، ط١/٢٠٠٨م: ص١٣.

ولا يقاس مدى تحوُّلات الثَّورة إلَّا مِن خلال تداعياتها السِّياسية والاقتصادية الكبيرة في مركز الثَّورة وجوارها المحيط بها.

إنَّ الحروب مِن النَّاحية التَّاريخية هي مِن أقدم الظَّواهر في التَّاريخ المدوَّن، في حين أنَّ الثورات لم تكن موجودة قبل العصر الحديث، لا بل إنَّها مِن أقدم الوقائع السِّياسية الرَّئيسة، وعلى عكس الثَّورة فإنَّ الغرض مِن الحرب لم يكن مرتبطًا بفكرة الحرِّية إلَّا في حالات نادرة[٨٩].

ما نريد قوله هنا: إنَّ الثَّورات دائمًا ما تكون حراكًا اجتماعيًّا يحمل في طيَّاته مطالب عادلة ومشروعة، وأمَّا الحروب فقد تحمل في طيَّاتها مطالب اجتماعية، وقد لا تحمل، وقد يكون الغرض مِنها محاولة تحقيق أهداف مناقضة للمطالب الاجتماعية العادلة، أو إعادة صياغة العلاقات السِّياسية والدُّبلوماسية بين الشُّعوب والأمم، وفقًا لمفهوم القُوَّة وصاحبها.

ومِن هنا فقد ارتبط مفهوم الثَّورة حسب «حنة أرندت»، منذ العصور القديمة، بتحوُّل في شكل الحكومة تارة، وبدورة طبيعيَّة في التَّاريخ الإنساني تارة أخرى، تحكم الوضع الملموس بشريًّا لتغييره بالعنف أو بدونه؛ والباعث على كلِّ هذا هو رغبة الإنسان الجامحة في التَّحرُّر مِن كلِّ القيود التي تعوق حياته الخاصَّة والعامَّة[٩٠].

(٨٩) حنة أرندت، مرجع سابق: ص١٣.

(٩٠) عبدالرحيم خالص، في البدء كانت الثورة: قراءة في كتاب حنة أرندت، مؤمنون بلا حدود، في ٢٠٢١/٥/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/7yAC

وقريب مِن هذا الطَّرح مقاربةُ أبو الأحرار محمَّد محمود الزُّبيري، في إجابته عن تساؤل: لماذا يثور الإنسان؟! حيث بدأ مستفهمًا: هل كلَّما تذمَّر أفراد أو جماعة مِن حكومةٍ ما، جاز لهم أن يفكروا بالثَّورة عليها؟ وهل يستسيغ التَّاريخ أن يُطلق عليهم ثُوَّارًا أحرارًا ومجاهدين؟ ثمَّ أجاب قائلًا: لا أعتقد ذلك، ولا أظنُّ أحدًا مِن النَّاس يعتقده، فعصابات اللُّصوص وقُطَّاع الطُّرق يقتلون ويدمِّرون، والمجانين أحيانًا هم ألوية الحرب، ويسترون جنونهم بظلام الفتنة وحدَّة السِّلاح.

ويضيف الزُّبيري: لا بُدَّ إذن لكلِّ ثورة مشروعة مبرورة مِن أمرين اثنين، أوَّلًا: المُثُل العُليا، وثانيًا: التَّجاوب مع روح الشَّعب[٩١].

إنَّ ما ذهب إليه الزُّبيري في هذه النُّقطة هو أمر جوهري، وفي حدود تعريف أيِّ ثورة مِن غيرها، فكلُّ ثورة لا بُدَّ أن يكون لها أهداف عُليا لصالح النَّاس، وحُرِّيَّتهم وكرامتهم، وإلَّا فليست بثورة، بل قد تكون أيَّ شيء آخر، إلَّا أن تكون ثورة تنسجم مع روح الشَّعب وحقِّه في حياة حُرَّة كريمة.

أضف إلى ذلك، أنَّ الثَّورة حين تُوصف بالسِّلمية كإطار ناظم لفعلها ومطالبها، فإنَّ ذلك يُعدُّ تتويجًا أرقى وأكثر حضاريَّة ومدنيَّة للثَّورة، ولعدالة المطالب والأهداف والوسائل معًا، وهو ما يتعارض مع فكرة

(٩١) محمد محمود الزبيري، المنطلقات النظرية في فكر الثورة اليمنية، دار العودة، بيروت-لبنان، ط١/١٩٨٢م: ص١٠.

ربط الثَّورة بالعنف دائمًا، في دلالة على أنَّ الفعل الإنساني متطوِّر باستمرار، لما فيه مصلحة الإنسان نفسه.

وبالعودة إلى أحداث ١١ فبراير اليمنية، وحدود تموضعها بين الثَّورة واللَّا ثورة، فإنَّ ما يدفعنا إلى اعتقاد أنَّها كانت ثورة هو عظمة الأهداف والمُثُل التي رفعتها، مِن الحرّية والكرامة والعدالة، وكلُّها مطالب اجتماعية تنسجم مع روح الشَّعب التَّوَّاق إلى هذه المعاني والقيم، بالإضافة إلى الاصطفاف الكبير الذي تمَّ خلف هذه الأهداف العظيمة لذلك الحراك الاجتماعي، الذي شمل كلَّ صفوف وفئات المجتمع اليمني، على امتداد الجغرافيا اليمنية، والذي لم تستطع السُّلطة أن تُواجهه وتقضي عليه، رغم كلِّ الوسائل التي استخدمتها.

إنَّ ثورة فبراير اليمنية ككلِّ الثَّورات الشَّعبية المحمَّلة بالمطالب الاجتماعية العادلة تظلُّ ثورة بأهدافها وصورها التي مثَّلتها في أرقى تطبيقات الحضارة والمدنية، في مجتمع مُتخم بالتعقيدات والاختلافات والجماعات التي توحَّدت كلُّها تحت هدف واحد هو إسقاط النِّظام الحاكم الجائر، وإقامةُ نظام أكثر عدلًا، يستمدُّ مشروعه ومشروعيَّته مِن النَّاس الذين خرجوا للتَّعبير عن حقِّهم في حياة حرَّة كريمة. ومهما كانت النَّتائج بعد ذلك، فإنَّ سوء المآلات لهذا الفعل لا يعني أنَّ الفعل كان خاطئًا أو غير

مشروع مطلقًا، فخطأ النَّتائج لا يعني خطأ الوسائل أو الأهداف التي لم تتحقَّق.

لكن ما يجب ألَّا يتمَّ تجاوزه والقفز فوقه اليوم، هو الجمود عند جدليَّة ثوريَّة أو لا ثوريَّة فبراير، هذا الجدل العقيم والصِّراع بين معسكرين، كلٌّ ينظر مِن زاويته إلى فبراير، والكلُّ ينطلق في التَّوصيف مِن معسكره وفكرته الرَّئيسة التي يتحصَّن بها، باعتبار فبراير ثورة مِن قبل أنصارها، ونكبة مِن قبل خصومها.

وكلا الطَّرفين لا يُمكِنُه تقييم هذه الثَّورة تقييمًا دقيقًا لاعتبارات عدَّة، في مقدِّمتها الجمود عند قالب مُعدٍّ مسبقًا مِن التَّفكير والشِّعارات والأحكام الجاهزة، وخاصَّة وأن المستفيد مِن استمرارية هذه الجدلية هو الذي اختطف اللَّحظة، وأسقط الدَّولة، ونسف الجمهورية والوحدة والدِّيمقراطية، ممثَّلًا بمليشيا جماعة الحوثي الإمامية.

فبراير ثورة عظيمة أجهضت في مرحلتها الأولى، واشترك في إجهاضها الكثيرون مِن أنصارها قبل خصومها، الشَّباب الثَّائر الذي لا يمتلك سوى حماسه، وليس لديه فكرة عن الثَّورة بعد ذلك، الأحزاب التي رأت أنَّها فرصتها التَّاريخية للصُّعود إلى السُّلطة، أنصارها الذين رضوا بالجلوس مع خصوم الثَّورة على قاعدة أزمة سياسية، وأنَّه يجب

معالجتها مِن زاوية الأزمة والقسمة والتَّقاسم للدُّولة والمحاصصة لمؤسَّساتها، وخصوم الثَّورة الذين رأوا أنَّهم قد وجدوا ضالَّتهم بجلوس ممثِّلي الثُّوَّار جنبًا إلى جنب معهم، حول طاولة واحدة لحلِّ الأزمة، والجميع تعامى تمامًا عن مأزق البلد المستديم، ومَن يقف وراء كلِّ هذا الجمود منذ صبيحة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، ألا وهو اللُّوبي الإمامي الذي لبس رداء الجمهورية، وظلَّ حاكمًا لها على مدى نصف قرن، حتَّى عاد للظُّهور، صبيحة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وقبل هؤلاء جميعًا كان المجتمع الدُّولي والإقليمي الذي له موقف سلبي مِن كلِّ ثورات الرَّبيع العربي التي لم تكن اليمن بمعزل عن هذا الموقف والفيتو الإقليمي والدُّولي.

فبراير بين الفشل والنَّجاح:

لا شكَّ أنَّ عقدًا مِن ثورة ١١ فبراير، وهذا المآل الكارثي الذي آلت إليه الأحداث اليوم في اليمن، تستدعي وقفة جادة وحقيقية لتقييم المآلات التي آلت إليها الثَّورة والانقلاب، والحرب التي تُوشِك على إنهاء عامها التَّاسع دون أفق لانتهائها.

بعد عقدٍ مِن هذه الثَّورة، ذات الشِّعارات العظيمة والكبيرة، يكتشف اليمنيُّون ألَّا شيء تحقَّق بالنِّسبة لهم، بل ساءت الأوضاع أكثر ممَّا

كانت، وأصبح مستقبل البلاد مهدَّدًا بكثير مِن الأخطار، وفي مقدِّمتها عودة الإمامة، وشبح التَّشطير وتجزئة اليمن مرَّة أخرى، والأخطر أنَّ اليمن اليوم ذاهب إلى ما هو أسوأ مِن التَّجزئة والتَّشطير، إلى استدامة حالة الحرب والخراب، إلى ضرب هُوِيَّة البلاد السِّياسية، وبنيتها الثَّقافية والاجتماعية، إلى إبقاء البلاد رهنًا للفوضى وانعدام السِّيادة الوطنية.

كلُّ هذا المآلات أصبحت اليوم ماثلة أمام اليمنيِّين الذين انقسموا بشأنها إلى قسمين، يرى الأوَّل أنَّ ثورة ١١ فبراير كانت مقدِّمة لكلِّ هذا الخراب والتَّشظِّي والحرب، فيما يرى القسم الآخر ألَّا علاقة لثورة فبراير بهذا المآل الذي وصلت إليه البلاد، وأنَّ الثَّورة كانت فعلًا أخلاقيًّا تجاوز حالة العنف لتحقيق الأهداف، بعيدًا عن دوامة الصِّراع المسلَّح، الذي غالبًا ما تنجرف إليه الثَّورات.

إنَّ رجالات نظام «صالح» الذي ثار عليه الشَّعب، وعلى رأسه الرَّئيس «صالح» ذاته، والذي كان يختزل السُّلطة والنِّظام في شخصه، مسيطرًا على كلِّ شيء، ومِن ورائهم الأحزاب السِّياسية المعارضة، التي ساهمت بشكل كبير في هذه المآلات، شركاء في هذه المآلات، ولكن بقدر قرب كلِّ طرف مِن إدارة القرار السِّياسي للبلاد، وتورُّطه في مؤامرة الانقلاب تلك.

أمَّا عن تحقيق الأهداف، فثورة ١١ فبراير ربَّما قد حقَّقت قطعًا هدفها الرَّئيس المرفوع، وهو إسقاط النِّظام، والذي خرج الثُّوَّار مِن

أجله، لكنَّ الثُّوَّار نتيجة لانعدام رؤيتهم لما بعد الثَّورة، وغياب القراءة الواعية للمجتمع اليمني وديناميَّاته، اضطربت رُؤاهم، فارتكست المآلات الثَّورية بالطَّريقة التي مضت عليها الأحداث تاليًا. وحينما تصدَّرت الأحزاب المعارضة مشهد الثَّورة، وقبِلت بـ«المبادرة الخليجية»، التي كان هدفها الرَّئيس إيقاف المسار الثَّوري في اليمن، وإبقاء البلاد رهن توازنات الضَّعف، مِن خلال تقاسم السُّلطة بين الطَّرفين، المعارض والحاكم، مهَّدت هذه المعادلة للخراب الكبير الذي لحق المشهد اليمني كلَّه، ممثَّلًا بالانقلاب، وإسقاط الدَّولة، وإجهاض ثورة فبراير الجنينية في مهدها.

أمَّا مَن يتحمَّل مسئولية كلِّ ذلك، فقطعًا يتحمَّل الجميع مسئولية المآلات السَّيِّئة للثَّورة، لكن المسئوليَّة الكبرى في عدم إنجاز الثَّورة لأهدافها ترجع إلى الثُّوَّار بدرجة كبيرة، ومِن بعدهم الأحزاب السِّياسيَة التي غلَّبت مصالحها الحزبية على المصلحة العامَّة للبلاد كلِّها، أمَّا أصحاب الثَّورة المضادَّة، الرَّئيس «صالح» ونظامه، وكلُّ مَن تحالف معه، كمليشيا جماعة الحوثي، فهم أعداء الثَّورة، وأدوات الثَّورة المضادَّة في الوقت ذاته، إذ الثَّورة عدوة لهم ولأفكارهم ومصالحهم، لهذا تجمَّعوا وانقلبوا عليها، وأسقطوا اليمن كلَّه في مستنقع الحرب الدَّائرة، والتي أعادته عقودًا إن لم تكن قرونًا إلى الوراء، بانقلابهم على

الجمهورية والدِّيمقراطية والوحدة، وهذه الثَّلاثة كلُّها ركائز رئيسة لليمن وهُويَّته السِّياسية الحديثة.

أمَّا عن الثَّورة كفكرة جوهريَّة، ونجاحها مِن عدمه، فإنَّ نجاح الثَّورات لا يُقاس بما يُشكِّله مشهد ما بعد الثَّورة، وخاصَّة ثورة فكرية اجتماعية بالأساس كثورة ١١ فبراير، حيث أزاحت السِّتار عن واقع فاسد سياسيًّا، وفاقد للشَّرعيَّة والمشروعيَّة معًا، بل فاقد حتَّى لأبسط مقوِّمات البقاء؛ ولهذا سقط مبكِّرًا بمجرَّد هزَّة ثوريَّة سلميَّة، تاركًا فراغًا كبيرًا لم يستطع ثُوَّار فبراير ملأه لعدم امتلاكهم للرُّؤية والتَّجربة معًا، وافتقارهم إلى الخبرة الكافية لإدارة مشهد ما بعد الثَّورة؛ المشهد الذي تمكَّنت فيه المليشيا المسلَّحة والصَّغيرة، والتي كانت تملك قدرًا مِن التَّنظيم السِّري، مِن أن تُسيطر عليه، بقليل مِن التَّرتيبات السِّياسية والتَّحالفات المعهودة في مجتمع كاليمن، والسَّطوة المسلَّحة بضرب كلِّ مَن تعتقد أنَّه يُشكِّل لها تهديدًا وإعاقة لمشروعها[٩٢].

ثمان سنوات عجاف مِن الانقلاب على ثورة ١١ فبراير، وإجهاض مسارها الثَّوري، وانتقالها الدِّيمقراطي بالمجتمع اليمني، ستدفع البعض إلى الكفر بالثَّورة، واعتبارها سببًا لكلِّ ما حدث بعد ذلك.

(٩٢) رأينا كيف تمَّ ضرب بعض المناطق القبلية، والشُّيوخ المعارضين، واغتيال كوادر الأجهزة الأمنية والشَّخصيَّات السِّياسية التي تقف على النَّقيض مِن مشروع المليشيا الطَّائفية، التي كانت حصان طروادة لمشروع الثَّورة المضادَّة في اليمن.

ومثل هذه الرُّؤى لا شكَّ أنَّها رؤى عاطفية وسطحية، لا تعي مسار الثَّورات ومآلاتها وتحوُّلاتها عبر التَّاريخ؛ فالثَّورات ليست مجرَّد حدث عابر وينقضي، بل هي مسار طويل وصيرورة تاريخية على التَّغيير والتَّحوُّل في المجتمعات، وحتَّى لو تمَّ محاصرة مشهد الثَّورة، وإجهاضه مؤقَّتًا، طال الزَّمان أو قصر، فإنَّ ما طرحته الثَّورة مِن أفكار وتصوُّرات ورؤى كفيل بأن يظلَّ جذوة تَّحوُّل كامنة في المجتمع، حتَّى تجد اللَّحظة المناسبة للانفجار، وقد تهيَّأت لها الظُّروف المناسبة.

يمنيًّا، كانت ثورة فبراير ١٩٤٨م هي المقدِّمة المهمَّة والضَّرورية لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، حيث مهَّدت ثورة ١٩٤٨م الجوَّ للثَّورة، وطرحت أفكارًا وتصوُّرات للواقع الذي يجب أن تنشده الثَّورة وأيُّ فعل ثوري؛ ولهذا لم يطل الزَّمان كثيرًا، فبعد ١٤ عاماً -تمامًا- تفجَّرت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وقد تهيَّأ الواقع الاجتماعي لهذه الثَّورة. وهذا منوط بشرط أن يستفيد الثُّوار مِن الدَّرس والتَّجرِبة الأولى؛ وهذا ما حدث بعد ثورة ١٩٤٨م، حيث عكف الثُّوَّار -وهم في السُّجون والمنافي- على دراسة أسباب فشل وسقوط الثَّورة بتلك السُّرعة؛ عكفوا في سجن نافع بحجَّة، وهم الذين كانوا يرون مشهد الإعدامات كلَّ يوم تطال رؤوسهم، واحدًا بعد آخر، على قراءة أسباب فشل الثَّورة، وماذا يجب عليهم القيام به.

وقد دُوِّنَت كلُّ هذه النِّقاشات والمراجعات في عديد مِن مذكِّرات الثُّوَّار، وكان لكِتاب «مِن وراء الأسوار»، للثَّائر الشَّاب -حينها، محمَّد أحمد نعمان، دور كبير في توثيق نقاشات تلك اللَّحظة، والمساهمة فيها، حيث كان يُراسل الثُّوَّار مِن خارج السِّجن، يناقشهم ويسألهم، وهم يجيبون عليه، ممَّا شَكَّل مُقدِّمة مهمَّة وضروريَّة، لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

أمَّا ثُوَّار ١١ فبراير فإنَّهم، رغم انقضاء ما يُقارِب عقدًا مِن الزَّمان على ثورتهم تلك، لم يكلِّفوا أنفسهم مجرَّد المراجعة والنَّظر في مآلات الثَّورة، وأسباب هذه الانتكاسة، بل ذهبوا بعيدًا جدًّا عن مسار المراجعة والمواجهة لتجربتهم، وانزوى كلُّ واحد مِنهم في مشروعه الخاصِّ، الذي كان يومًا ما مشروعًا ثوريًّا عامًّا؛ وانحسر البعض في ظلِّ ضعف الوعي السِّياسي، وعدم الاستفادة مِن التَّجرِبة، فضلًا عن سطوة الأنانيَّة السِّياسية واستقطابات المال السِّياسي الخليجي، وسطوة التَّمويلات الأجنبيَّة المنظَّماتيَّة التي لعبت هي الأخرى دورًا سلبيًّا في تخدير الشَّباب، وسحب بساط فكرة التَّغيير الثَّوري الجذري مِن رؤوسهم ومشروعهم، وتحويل الثَّورة إلى أشبه ببرنامج تنمية بشريَّة لا فعل ثورة تغيير جذري صارم.

فبراير التي تَمَّ التآمر عليها، ورغم مشهد الحرب والدَّمار الذي حلَّ باليمن، لا تزال هي الفكرة الرَّئيسة التي تقوم عليها روح المقاومة

للمشاريع ما قبل الوطنية اليمنية، شمالًا وجنوبًا، كمشروع الإمامة الزَّيدية الذي أسقط صنعاء وأدخل البلاد في حرب طاحنة منذ ثماني سنوات، ومشروع الانفصال الذي يتغذَّى مِن التَّمويلات الخليجية. ففبراير لا تزال تمثِّل القيمة الجوهرية لمشروع الوطنية اليمنية اليوم، والتي يتمسَّك بها اليمنيُّون لمواجهة كلِّ هذه المشاريع التَّمزيقية للجغرافيا والهُوِيَّة اليمنية معًا.

ولهذا كلِّه، وللملمة المشهد اليمني المتداعي، مِن هذا الشَّتات والفوضى، يجب على ثُوَّار فبراير بعد عقدٍ مِن الزَّمان -يُفترض أنَّهم أخذوا فيه تجربة كافية، ودرسًا قاسيًا في الثَّورة والسِّياسة ككل- أن يقفوا بكلِّ جدِّية وصدق لتقديم مراجعة نقدية حقيقية وشجاعة لتلك التَّجربة، وأن يستفيدوا مِن قراءة ما مضى بعين النَّاقد والثَّائر الخبير، لا بعين الشَّابِّ المتدفِّق ثورة وحماسًا، لا عقل فيه، ولا فكر لديه ولا دراية.

فبراير ثورة ككلِّ ثورات التَّاريخ التي قامت هنا أو هناك، لكنَّها قد تفشل حينما لا يجيد صانعوها قيادتها وإدارتها في واقع محلِّي وإقليمي ودولي ملغوم بالمصالح المتقاطعة؛ هذا الواقع الذي يقف حاجزًا ضدَّ تطلُّعات شباب الرَّبيع العربي ككل، بما في ذلك الواقع الدُّولي الذي أطلق يد الإقليم كلِّه في الخليج وإيران، على حدٍّ سواء، للعبث بمشهد الثَّورة، وإجهاضها في كلٍّ مِن سوريا ومصر واليمن وليبيا وتونس

والعراق والسُّودان، وغيرها مِن بلدان الموجتين الثَّوريتين العربيتين، الأولى والثَّانية.[٩٣]

ممَّا يعني هنا، أنَّ الحكم على فشل ثورة فبراير يأتي في السِّياق العامّ لثورات الرَّبيع العربي كلِّها باعتبارها ثورات خضعت لكثير مِن التَّحدِّيات الكبيرة، وأهمُّها الثَّورة المضادَّة المدعومة بالقرار السِّياسي الدَّولي، والمال والعمى الإستراتيجي الخليجي، واللُّؤم والذَّكاء الإيراني، إلى جانب غباء وسطحية وانتهازية النُّخب السِّياسية اليمنية التي سلَّمت قرارها الوطني إلى الخارج، ورمت بكلِّ أوراقها في يد القوى الدُّولية والإقليمية والخليجية تحديدًا، وهو المسار الذي أدَّى بعد ذلك إلى اعتبار إجهاض مشروع ثورة ١١ فبراير مجرَّد تحصيل حاصل أصلًا.

فبراير وأسئلة المستقبل:

علم المستقبليَّات علم واسع، وله حضور كبير في كثير مِن مراكز الدِّراسات والأبحاث والجامعات اليوم، والتي تسعى لوضع مسار واضح للسِّياسات المستقبلية التي ينبغي أن تمضي عليها الدُّول والأحزاب والحركات الاجتماعية والجماعات، على حدٍّ سواءٍ، في واقع عالمي مليء بالأحداث والتَّحوُّلات الكبيرة والمتسارعة.

(٩٣) ثورات الربيع العربي شهدتها المنطقة العربية في موجتين: الأولى هي موجة ٢٠١١م، وبدأت في تونس وانطلقت إلى القاهرة، فصنعاء، فدمشق، فطرابلس ليبيا، وحتَّى البحرين؛ وأمَّا الموجة الثَّانية فشملت السُّودان والجزائر في ٢٠٢٠م.

إنَّ ثورة ١١ فبراير اليمنيَّة تمثِّل -في صورة مِن الصُّور- حراكًا اجتماعيًّا نابعًا مِن قلب مجتمع متعطِّش للتَّغيير والثَّورة، متطلِّع إلى الدَّولة والنِّظام والقانون، في واقع مليء بالتَّحدِّيات الكبيرة المضادَّة لكلِّ هذه التَّطلُّعات والآمال التي خرج اليمنيُّون مِن أجلها بصورة سلمية ومدنية. وهو ما يدفعنا إلى التَّساؤل عن إمكانية ومدى قدرتنا كيمنيِّين على استعادة مسار وأهداف ثورة ١١ فبراير المنقلَب عليها، فبراير التي تحالف الجميع ضدَّها في الدَّاخل والإقليم والخارج، كيف يمكننا الحفاظ على مسارها باعتبارها خُلاصة الهُويَّة الوطنية اليمنية، التي خرج اليمنيُّون مِن أجلها، ومِن أجل الحفاظ عليها. وقد يبدو هذا الكلام سطحيًّا وعاطفيًّا للوهلة الأولى، لكنَّه في ميزان العلم والمنطق والتَّاريخ ما يجب أن يكون؛ ولنا في تاريخ اليمن الحديث شواهد عدَّة تسند مثل هذا الأمر.

وبالعودة إلى تاريخ اليمن، في نهاية النِّصف الأوَّل مِن القرن العشرين، عند قيام ثورة ١٩٤٨م، التي كان قيامها يُعَدُّ ضربًا مِن الجنون والاستحالة، في توقيت وواقع صوَّره الزَّبيري بأحد أبياته، مخاطبًا الإمام:

مِن أين يأتيك العدو وأنت في بلد تكاد صخورها أن تتشيَّع ؟!

ومع ذلك قامت الثَّورة ضدَّ الإمام والإمامة. وكانت تعدُّ الثَّورة فاتحة كتاب الثَّورات اليمنية فيما بعد؛ حيث كان أهمُّ بواعثها هو بداية

تشكُّل الهُويَّة الوطنية اليمنية، هذا عدا عن استفتاح الثَّورة فكرة الدُّستور، التي تُعدُّ حينها بمثابة فكرة فريدة وجديدة في واقع متخلِّف وغارق في الظَّلام، ومع ذلك بدأ الثوار بفكرة الدُّستور الذي لم تكن تعرفه الجزيرة العربية، حتَّى مع نهاية القرن العشرين.

ورغم فشل الثَّورة وإجهاضها سريعًا، إلَّا أنَّ الثُّوَّار الذين اعتُقِلوا وقُتِل مِنهم مَن قُتِل، أداروا نقاشات كثيرة ومعمَّقة كمراجعات واستشراف للمستقبل أيضًا؛ وهي تلك النِّقاشات التي نقل لنا الأستاذ محمَّد أحمد نعمان كثيرًا مِنها في كتابه «مِن وراء الأسوار»، وعن كيفيَّة مراجعة الثُّوَّار لأخطائهم، وسعيهم إلى تجاوزها، وتصحيح مسارات العمل وتخطِّيها إلى مسارات وأفكار وآليَّات جديدة ومختلفة، لتحقيق الأهداف المرسومة للثُّوَّار، وهي الإطاحة بنظام الإمامة وإقامة نظام جمهوري عادل.

ولهذا سريعًا ما استفاق الثُّوَّار، وكسروا بذلك مقولة سياسية مهمَّة في حقل دراسات الاجتماع السِّياسي، تَنُصُّ على أنَّه مِن الصَّعب على جيل واحد أن يقوم بأكثر مِن ثورة واحدة، لكنَّ جيل فبراير ١٩٤٨م فعلها، وأقام بعد أكثر مِن عشر سنوات واحدة مِن أعظم ثورات اليمنيِّين حتَّى اللَّحظة، وهي ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

ونحن اليوم بحاجة ماسَّة إلى إدارة نقاشات واسعة، على أكثر مِن صعيد، للخروج مِن دوَّامة الجمود عند نقطة زمنيَّة محدَّدة، والبقاء

مأسورين لها، نبكي على أطلالها، ونتغنَّى بشعاراتها ومقولاتها وأهدافها المجهضة، بل يجب أن ننبعث متحرِّرين مِن كلِّ القداسات للأفكار والشِّعارات، وأن نُعِيد قراءتها وتأمُّلها جيِّدًا، منطلقين نحو المستقبل بقراءة واعية للَّحظة التي نعيشها، واضعين نصب أعيننا رُؤَى وتصوُّرات واضحة عمَّا نريد، وكيف نريد أن نمضي نحو المستقبل.

فأسئلة المستقبل التي يجب أن نردِّدها ونكرِّرها كثيرًا هي تلك الأسئلة التي تبحث عن إجابات لنتجاوز بها لحظات الانكسار والانكفاء على الذَّات، دون إجابات شجاعة وصادقة، عن سبب انكساراتنا وانتكاساتنا، ودون إيمان مِنَّا بأهمية البحث عن مخارج وحلول لإخفاقاتنا، وذلك بصياغة أسئلة أكثر دِقَّة وأكثر قدرة على تحديد المشكلات، حتَّى تساعد دقَّة الأسئلة على دقَّة الإجابة، ومِن بين ثنايا الإجابات الصَّريحة والشُّجاعة يمكن أن نعيد تشكيل الرُّؤى وإعادة صياغة التَّصوُّرات الأكثر دقَّة في وضع الحلول ووضع النِّقاط على الحروف.

وقد وضعنا مِن خلال فصول هذه الكتاب العديد مِن الرُّؤى والاستخلاصات عن أسباب كثير مِن المشكلات التي واجهت الثَّورة وأعاقتها عن المضي قدمًا، وكلُّ ما طرحناه هو محاولة لمقاربة الأمر مِن زوايا غير زوايا الرُّؤية المعتادة التي تأتي مجَّهزة مُسبقًا بالأحكام والتَّصوُّرات، وبالتَّالي فلا جديد فيما تطرح سوى مراكمة نفس المقولات

المستهلكة والمعلَّبة والمؤدلجة أيضًا؛ تلك المقولات التي أكل عليها الدَّهر وشرب، مِن قبيل أنَّ المجتمع اليمني مجتمع متخلِّف، أو أنَّه لا يمكن إصلاحه، أو أنَّ القبيلة عائق أمام وجود الدَّولة، أو أنَّ الزَّيدية مذهب تقدُّمي يقبل التَّعايش مع الآخر ومع الأفكار الحديثة فيما يتعلَّق بالدَّولة والحكم، وتلك المصطلحات التي لا وجود لها في قاموس الزَّيدية الممثَّلة اليوم بجماعة الحوثي، وغيرها مِن المقولات.

إنَّ الاجتماع السِّياسي اليمني يعاني مِن أزمة مستديمة، تكاد تكون عُقدة حاكمة ومستحكمة بالمجتمع اليمني، على مدى عقود وقرون مِن التِّيه، وهو ما يتطلَّب قراءة عميقة وجريئة، لا تقف عند مجرَّد المعرفة المجرَّدة للأمور، بل تتَّجه إلى التَّحليل العميق لسبر أغوار الظَّواهر والمقولات الحاكمة للمجتمع، مِن قبيل عُقدة مراوحة المكان، وعُقدة لجوء اليمني دائمًا إلى الخارج لحلِّ مشكلاته، تلك العُقدة اليَزَنِيَّة التي غدت اليوم واقعًا ماثلًا أمامنا.

لا شكَّ أنَّ أسئلة المستقبل كثيرة، وكثيرة جدًّا، وأنَّنا نتلقَّى كلَّ يوم أسئلة جديدة تتدفَّق في فضاء مفتوح مِن المعرفة والخبرات والتَّجارب والأمزجة والأنماط والمخترعات، وكلُّ هذا بقدر ما يُسهِّل عملية التَّواصل فإنَّه يُعقِّد مسألة المتابعة والاستمرار في البحث عن إجابات، في فضاء تُشكِّله اليوم ثقافة الـ«توك شو»، وليس ثقافة أسئلة المعرفة

المركزيَّة مِن قِبل الإنسان وحقوقه وحرّياته، وبديهيَّات توفير ظروف أكثر أمانًا ورفاهية له، وصون حقوقه في واقع مليء بالتَّناقضات.

ومِن أهمِّ أسئلة المستقبل -اليوم- هو الإنسان، ومِن أهمِّ أسئلة الإنسان هي الدَّولة، تلك الدَّولة التي تستقيم تحت سقفها الحياة، وتتحقَّق في ظلِّها إنسانيَّة الإنسان، وإنسانيَّة الإنسان لن تتحقَّق بدون أسئلة معرفيَّة حقيقيَّة تحفِر في سياقات المعرفة المختلفة، وفضاءاتها الواسعة، وفي مقدِّمتها أسئلة الحرّية والعدالة والكرامة، وأسئلة النَّهضة والتَّقدُّم، وهذه كلُّها أسئلة مركزية وجوهرية، وهي ما ينقُصنا كيمنيِّين، أعادتهم الحرب مِن فضاء المعرفة الواسع إلى أتون الجهل والخرافات والتَّخلُّف، ومِن فضاءات الحداثة السِّياسية الجمهورية والدِّيمقراطية والتَّعددية إلى مهاوي ما قبل الدَّولة، إلى الإمامة والإمام والمليشيا والمجاهدين والكفَّار والمنافقين، تلك التي كانت قد تجاوزتها أسئلة الأجداد الذين قدَّموا قرابين التَّضحية للخلاص مِن تلك الأوضاع المزرية منذ نصف قرن مضى.

إنَّ لحظة فبراير التي كانت تحمل في طيَّاتها أحلام المستقبل، بل كانت تمثِّل إطارًا ناظمًا للهُويَّة اليمنية، تغدو -بعد عقد مِن الزَّمان- سرابًا، والهُويَّة السِّياسية اليمنية ممثَّلة بالجمهورية اليمنية تواجه تهديدًا لأوَّل مرَّة، منذ لحظة التَّأسيس، وما ذلك إلَّا لأنَّ ثورة ١١ فبراير لم تحقِّق ما

أُرِيد لها أن تحقِّقه، مِن دولة مدنيَّة لكلِّ اليمنيِّين، وإنَّما كشفت فبراير الغطاء عن واقع سياسي مُنحَطٍّ، واقع ملغوم بالمشاريع غير الوطنية، مشاريع عصبوية وطائفية وجهوية، ومشاريع ارتزاق وعمالة للخارج؛ وكلُّها مشاريع كانت تختمر على مدى خمسين عامًا مِن ثورتي سبتمبر وأكتوبر.

ما تقوله لنا ثورة ١١ فبراير: إنَّنا فشلنا كثوَّار في الحفاظ على الثَّورة، كما فشلت النُّخب السَّابقة في تحقيق كامل أهداف الثَّورات السَّابقة سبتمبر واكتوبر، وهي التي تهيَّأ لها الكثير مِن الوقت والجهد لتحقيق تلك الأهداف العظيمة، لكنَّنا اليوم مطالبون أكثر مِن غيرنا، لا سيَّما وقد دخلت البلاد في أتون حرب أهلية طاحنة لا تتوقَّف إلَّا لتبدأ مِن جديد، بالنُّزول مِن أبراجنا العاجية وأحلامنا الوردية، إلى الواقع الذي يتشكَّل أمامنا، يتشكَّل بفعل حرب ما بعد فبراير، حرب الثَّورة المضادَّة على اليمن وثورتها.

لقد أعادت هذه الحرب اليمن عقودًا إلى الوراء، لذا بات واجبًا علينا كيمنيِّين أوَّلًا، وكنخب أسهمت في ثورة فبراير وكانت جزءًا مِن مشهد تلك الثَّورة ثانيًا، أن نبادر قبل غيرنا للمراجعة والخروج برؤى واقعية للحلول، في ظلِّ حالة التِّيه التي دخلها اليمن، وقد يستمرُّ فيها لعقود طويلة، ما لم تبادر النُّخب المعنية بمراجعة وتقييم كلِّ الفترة الماضية، وتحديد أين أخطأت، وأين أصابت، والعمل على توحيد

الجهود والطَّاقات ونسج المشتركات الوطنية مع كلِّ القُوى الأخرى، حتَّى تلك التي كانت خصمًا للثَّورة، في ظلِّ واقع محكوم بمعادلات داخلية وإقليمية ودولية معقَّدة وصعبة، تتشابك فيها مصالح الدَّاخل والخارج، على حساب مصالح اليمن وكلِّ اليمنيِّين.

إنَّ المستقبل المنتظر بحاجة إلى رُؤى عمليَّة على أرض الواقع، وإلى مغادرة الماضي وإخفاقاته، وحالة النِّضال الافتراضي في عوالم وسائل التَّواصل، تلك الحالة التي أدمنها الشَّباب، وأدمنتها النُّخب التي كانت في قلب فبراير، ليصير النِّضال مجرَّد إسقاط واجب في وسائل التَّواصل وصفحاتها، بينما يسودُ المشهد وأرض الواقع المليشيات والانتهازِيُّون وكلُّ مشاريع ما قبل الدَّولة الوطنيَّة التي ناضل من أجلها الآباء والأجداد طويلًا.

أسئلة المستقبل تتطلَّب اليوم إجابات عمليَّة على الأرض، بعد مراجعة أسباب الفشل، لننطلق إلى الميدان، برُؤى سياسيَّة تتناسب مع هذه اللَّحظة الوطنية المعقَّدة التي يعيش اليمن فيها، دون أيِّ سيادة وطنيَّة، وبلا أي نخبة قياديَّة تكون رافعة للقضية و للرَّاية الوطنية اليمنية بنضالها على أرض الواقع، ومبقية لجذوة الأمل مشتعلة بمشاريع وتصوُّرات عمليَّة تُجابه حالة الإحباط والانسحاب التي أصابت الكثيرين، أو تلك التي دفعت البعض إلى مغادرة المشهد، والتَّعايش مع واقع مُزر لا يستطيعون مواجهته، في ظلِّ فراغ مشروع الدَّولة والثَّورة.

إنَّ هذه ليست مجرَّد أماني وتمنيَّات ودغدغة للعواطف، بل هي محاولة لطرح رؤى بحاجة إلى النِّقاش والتَّصويب والقراءة الواعية، غير المضغوطة والمنفعلة باعتمالات اللَّحظة، إنَّها رُؤى يجب أن ننطلق مِنها نحو ميدان العمل الحقيقي، ونُلملِم كلَّ هذا الشَّتات والارتهان للمال السِّياسي الخارجي الذي يُسهِم في جزءٍ كبير مِن حالة الضَّياع التي يعيشها اليمنيُّون اليوم، وتَصبُّ كلُّها في صالح دويلات المليشيات المافويَّة، شمالًا وجنوبًا، وعلى حساب دولة اليمنيِّين وحقِّهم في حياة حرَّة وكريمة.

كلِّي أمل أنَّ ثمَّة جيل يتشكَّل اليوم، هذا الجيل الذي يرى العالم مِن حوله يتقدَّم ويتطوَّر، فيما اليمن في حالة موت سريريٍّ وضياع كبير، اليمن التي يتوفَّر بها كلُّ مقوِّمات النُّهوض، وترزح رغم ذلك تحت رحمة مليشيَّات التَّخلُّف وهمجيَّة الأعداء والأصدقاء وعقوق الأبناء على حدٍّ سواء؛ ورغم كلَّ ذلك، ثمَّة جيل يراقب كلَّ شيء، ويتشكَّل في كلِّ مكان، في الدَّاخل والخارج، والمنافي والشَّتات، جيل متخفِّف مِن كلِّ الحسابات الإيديولوجيَّة والحزبيَّة والطَّائفيَّة والمناطقيَّة، والمصالح الضَّيِّقة. وحدَهُ هذا الجيل مَن نُعلِّق عليه أملًا كبيرًا للخروج باليمن إلى برِّ الأمان. أمَّا تلك النُّخب المعطوبة والفاسدة، والتي كانت سببًا رئيسًا في وصول اليمن إلى هذا الوضع

فلا نُعَوِّل عليها، وإنَّما نُعوِّل على الشُّرفاء دائمًا، الذين لم يتورطوا يومًا بخطيئة، ولم يفقدوا بوصلة النِّضال الوطني؛ ونعوِّل أيضًا على هذا الجيل الصَّاعد الذي أرى ملامحه في الأفق كأشعَّة شمس ذهبيَّة، ستغمُر المدى بأشعَّتها وسناء ضوئها. وكُلِّي ثِقة بقدرات هذا الجيل وفرادته في اجتراح الحلول للخروج باليمن مِن هذه اللَّحظة السَّوداوية التي ترزح فيها مسلوبة الإرادة والقرار، وتتسيَّد فيها مشاريع ما قبل الدَّولة، وتغيب فيها اليمن الكبيرة التي عرفناها على مدى نصف قرن.

ما أقوله ليس مجرَّد أمنيات وتمنيَّات، ورصًّا للكلمات الشَّاعرية في وصف جيل في الخيال، وإنَّما هو واقع حقيقي يتشكَّل اليوم، وتزيده هذه الأحداث عمقًا وإصرارًا وتحدِّيًا لمواجهة كلِّ هذه التَّحدِّيات. هذا الجيل الذي أراه عائد بقوَّة لقراءة تجربة الرُّواد الأوائل والآباء المؤسِّسين للنِّضال الوطني اليمني، كأحمد محمَّد نعمان ومحمَّد علي لقمان والزُّبيري والحكيمي، وأبو بكر شفيق، وقاسم غالب، وسالم الصَّافي، والبيحاني، وقبلهم أيضًا نضالات وسجالات أعلام اليمن الكبار مِن لدن أبو محمَّد الحسن الهمداني، ونشوان الحميري، والمطرف بن شهاب، وغيرهم الكثير الكثير مِن روَّاد ورموز اليمن التَّاريخيين وأعلامه، رحمة الله عليهم.

خلاصة:

إنَّ الثَّورات هي محطَّات تغيير في حياة الشُّعوب والأمم، وهي محصِّلة كفاح طويل في سبيل حرّية هذه الشُّعوب وكرامتها وحقِّها في حياة حرَّة كريمة، ولا يتوقَّف مسار التَّاريخ عند فشل الثُّوَّار والثَّورة، وإنَّما صيرورة التَّاريخ هي النَّهر الجاري الذي لا يتوقَّف إلَّا حينما يجد مكانه المناسب للتَّجمُّع والبقاء. فالثَّورات ليست لحظة يتجمَّد عندها الزَّمن، ويتوقَّف التَّاريخ بفشلها، ويستمرُّ بنجاحها، وإنَّما هي محطَّة لما بعدها؛ فكلُّ الثَّورات هي امتداد ونتاج لثورات قبلها، وكلُّ ثورة تكمل ثورة قبلها، وتتجاوز أخطاء سابقتها.

ولعلَّ في ثورة فبراير مِن الأخطاء الكثيرة التي يمكن لهذا الجيل القادم أن يدرسها ويتجاوزها بشروط وظروف وواقع أفضل، يتمكَّن مِن خلاله أن يُعيد هذا الوطن إلى مسار تطوُّره التَّاريخي، وإلى مكانه الذي ينتظره، ويستحقُّ تضحيات أبنائه مِن أجله. وما علينا فقط سوى كيف نحسن الأسئلة، وكيف نطوِّر الإجابات عليها، وفقًا لمنظور علمي وعملي معًا؛ وهذا ما يُنتظر مِن هذه الأجيال الشَّابة والصَّاعدة في سيرها ومسيرتها نحو استعادة البلاد وحرّيتها وكرامتها، والتي لن تتمَّ إلَّا مِن خلال استعادة الدَّولة وإعادة الاعتبار لها، كأهمِّ شيء، وثابت مقدَّس لا يقلُّ عن مكانة الدِّين نفسه، فبالدَّولة يتحقَّق العدل والأمن والأمان، وينعم النَّاس بحرّيتهم ويحتفظون بكرامتهم، وليس بأيِّ شيء آخر.

المراجع

الكتب

» حنَّة أرندت، في الثَّورة، ترجمة عطاء عبدالوهاب، المنظَّمة العربية للتَّرجمة، بيروت- لبنان، ط١/٢٠٠٨م.

» شفيق الغبرا، الثورات العربية.. التغيير والاستمرارية، مجموعة باحثين، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، إسطنبول- تركيا، ط١/٢٠٢١م.

» فؤاد الصَّلاحي، ثلاثية الدَّولة والقبيلة ومنظَّمات المجتمع المدني في اليمن، مركز المعلومات والتَّأهيل لحقوق الإنسان، تعز- اليمن، ط١/٢٠٠٢م.

» فضل أبو غانم، القبيلة والدَّولة في اليمن، دار المنار، القاهرة- مصر، ١٩٩٠م.

» مارين بورابيه وآخرون، اليمن.. المنعطف الثَّوري، الفرات للنَّشر والتَّوزيع، بيروت- لبنان، ط١/٢٠١٧م.

» مجموعة مؤلِّفين، الثَّورة اليمنيَّة.. الخلفيَّة والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت- لبنان، ط١/٢٠١٣م.

» محمَّد الظَّاهري، ثورة فبراير ٢٠١١م السِّلمية في اليمن دراسة تقويمية، المؤسَّسة العربية للدِّراسات الإستراتيجية، ط١/٢٠١٩م.

» محمَّد حسنين هيكل، المقالات اليابانية، دار الشُّروق، القاهرة- مصر، ط٥/٢٠٠٩م.

» محمَّد محسن الظَّاهري، الدَّور السِّياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢م- ١٩٩٠م، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، ١٩٩٦م.

» محمَّد محمود الزُّبيري، المنطلقات النَّظرية في فكر الثَّورة اليمنية، دار العودة، بيروت- لبنان، ط١/١٩٨٢م.

» نبيل البكيري، جماعات الزَّيدية السِّياسية "الحوثيُّون"، ضمن موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط١/٢٠١٣م.

الأوراق البحثية والتَّقارير والمقالات:

» البنك الدُّولي، أوضاع الفقر في اليمن، في: ٢٠/١/٢٠١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/01/20/poverty-in-yemen

» الجمهورية اليمنية (تقرير حول التَّعليم.. التَّحدِّيات والفرص)، إصدار البنك الدُّولي، في يونيو ٢٠١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/18516/57180Ar.pdf?sequence=5&isAllowed=y

» د. جلال إبراهيم فقيرة، الأداء السِّياسي للبرلمان اليمني (١٩٩٧م-٢٠٠٣م)، الجزيرة نت، في: ٢٠٠٤/١٠/٣م، متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0705E015-3C59-47E0-9A68-EA1CF17DCB16

» زايد جابر، الهادوية والحوثية.. الإمامة في البطنين، مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث، في: ٢٠١٨/٢/٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://abaadstudies.org/news.php?id=59728

» سامي غالب، نسخة مِن الوثيقة «الاتفاق» بين أبناء الزيدية وفي جملتهم المجاهدون «الحوثيون»، مدونته، في: ٢٠١٥/٩/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:
http://samighalib.blogspot.com/2015/09/blog-post_18.html

» عبدالرَّحيم خالص، في البدء كانت الثَّورة.. قراءة في كتاب حنَّة أرندت، مؤمنون بلا حدود، في ٢٠٢١/٥/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/7yAC

» محمَّد أحمد الحميري، القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشَّعبية (٢٠١١م- ٢٠١٢م)، المركز العربي الدِّيمقراطي، في: ٢٠١٨/٣/١٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=53101#_ftn2

» محمَّد السَّيِّد غنايم، التَّجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التَّحوُّل الدِّيمقراطي، الجزيرة نت، في: ٢٠٠٤/١٠/٣م، متوفر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0A1C701B-07FA-4F78-A8AB-323E2E271A7E

» محمَّد عزَّان أبو راس، قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، مركز الجزيرة للدِّراسات، في: ٢٠٠٩/١١/١٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172110593234241.html

» نبيل البكيري، العلاقات اليمنية السُّعودية.. مسارات الماضي ورهانات المستقبل، مجلَّة رؤية التُّركية، مركز سيتا، خريف ٢٠١٥م.

» المواقع الإلكترونية:

» المركز الوطنيِ للمعلومات: (www.yemen-nic.info)

» يوتيوب: (www.youtube.com)

» المصدر أونلاين: (www.almasdaronline.com)

» دي. دبليو: (www.dw.com)

المقابلات:

حوار مع محمَّد صلاح، أجراه معه الكاتب، بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٢م.

فهرس العناوين

مقدِّمة..... ٥

الفصل الأوَّل: الدَّوافع والخلفيات السِّياسية والاقتصادية للثَّورة اليمنية.. مقاربة سياسيولوجية ١٣

التمهيد ١٤

إفشال مشروع الوحدة اليمنية:..... ٢٠

القضية الجنوبية: ٢٦

شبح مشروع التَّوريث:..... ٣٠

فساد أجهزة الدَّولة:..... ٣٦

الفشل الاقتصادي والتَّنموي:..... ٣٩

الفصل الثَّاني: فبراير بين الشَّباب والأحزاب..... ٤٦

التمهيد ٤٧

الشَّباب والعفوية الثَّورية: ٥٤
التَّأطير الكياني للثَّورة: ٦٠
السَّاحات وتأطير الثَّورة مكانيًّا: ٦٣
المبادرة الخليجية وشباب الثورة: ٦٥
الفصل الثالث: فبراير والقبيلة والسِّلاح ٧٣
التمهيد ٧٤
القبيلة في قلب الثَّورة: ٧٩
القبيلة والثَّورة والسِّلاح: ٨٥
الفصل الرَّابع: فبراير ومأزق النُّخبة المأزومة: ٩٣
التمهيد ٩٤
معارضة «الإنتلجنسيا» المأزومة: ٩٨
فبراير ضحية انتهازية النُّخبة: ١٠٥
الفصل الخامس: فبراير ومحيطها الإقليمي ١١٣
التمهيد ١١٤
اليمن والسُّعودية قدر التَّاريخ والجغرافيا: ١١٨
فبراير ومصيدة المبادرة الخليجية: ١٢٤

اليمن وجواره الإقليمي مِن منظور جديد: ١٢٨
الفصل السادس: الحوثيون وثورة ١١ فبراير: ١٣٥
التمهيد ١٣٦
الحوثيون ما قبل ١١ فبراير: ١٣٧
الحوثيون وساحات الثَّورة: ١٤٣
الحوثيون وموقفهم مِن الثَّورة السِّلمية: ١٤٧
الحوثية وتناقضات المنطق السِّياسي والعقائدي: ١٥٠
الفصل السابع: فبراير بين الثورة والانقلاب.. إلى أين تمضي؟... ١٥٧
التمهيد ١٥٨
فبراير بين الثَّورة واللَّا ثورة: ١٦٢
فبراير بين الفشل والنَّجاح: ١٦٧
فبراير وأسئلة المستقبل: ١٧٤
المراجع ١٨٥
الكتب: ١٨٦
الأوراق البحثية والتَّقارير والمقالات:: ١٨٧
المقابلات: ١٨٩

تناول الكتاب:

الأسباب المولِّدة للثَّورة، وهي أسباب عدَّة ظلَّت محلَّ جدل ونقاش لا ينتهي؛ ويحاول الكتاب أن يؤسِّس لمقاربة نقدية شاملة للمشهد اليمني، وفي القلب منه ثورة 11 فبراير تحديدًا؛ وكافَّة القضايا المتَّصلة بها، من القبيلة والسِّلاح والمذهب والجيش والأحزاب والشَّباب والنُّخَب والجوار الإقليمي، وأثر ذلك جميعًا في مقدِّمات الثَّورة ونتائجها، ومآلات كُلِّ ذلك على اليمن ككلٍّ، حاضرًا ومستقبلًا

وهو محاولة لتجاوز المقولات الجامدة في رؤيتها لطبيعة المجتمع اليمني، ولقراءة مجتمع متحرِّك ديناميكيًّا، لكنَّه ليس محكومًا معرفيًّا بأنماط وقوالب جاهزة ومسبقة للتَّفكير والتَّوصيف والاستنتاج، أعاقت بشكل كبير رؤية الحقائق كما هي عليه، من خلال تفسير المجتمع والثَّورة وفق مقولاتهم الخاصَّة والجاهزة، لا وفق واقع المجتمع وتحوُّلاته واعتمالاته. وهذا ما يحاول الكتاب بيانه بعيدًا عن أيِّ أحكام مسبقة، ونتائج جاهزة، مبقيًا باب النِّقاش مفتوحًا للجميع

نبيل البكيري

كاتب وباحث يمني مهتم بالفكر والفلسفة والسياسة والاجتماع، أحد نشطاء ثورة 11 فبراير، رأس وأسس المنتدى العربي للدراسات ومجلة مقاربات

المخا للدراسات الاستراتيجية
MOKHA for strategic studies

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.NET
@MOKHACENTER

ISBN 978-625-8063-94-3